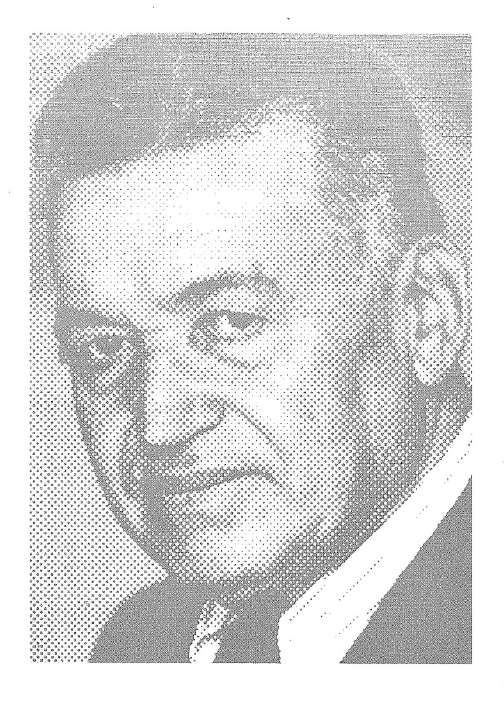
محمد سعيدي

من الإستقلال إلى الحرّية



منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية

طبع هذا الكتاب في إطار
صندوق دعم الإبداع
مديرية الآداب والفنون - وزارة الثقافة

- **الناشر :** المكتبة الوطنية الجزائرية
ص.ب. 127، الحامة - الجزائر.
-الهاتف : 44 95 67 21 (213)
-الفاكس : 00 23 68 21 (213)
- **المؤلف :** محمد سعيدي
- **العنوان :** من الإستقلال إلى الحرية
- الطبعة الأولى السداسي الأول 2005
- **تصميم :** فاروق ادرارجة
- **إنجاز :** فاطمة بن شريف/نسيمة بن يخلف
- **الإيداع القانوني :** 958 - 2005
- **ردمك :** 2- 28 -901-9961 ISBN
- **طبع :** ANEP / رويبة


من الإستقلال إلى الحرّية

محمّد سعيدي

من الإستقلال إلى الحرّية

تقديم :
د. أمين الزاوي

1

منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية

الإهداء

إلى زوجتي

سندي وقوتي

روحي وضميري

مقدمة
في التاريخ والثقافة والحرية أيضا

-1-

ما علاقة المثقف بالسلطة وبالتاريخ ؟

سعدت لقراءة هذا الكتاب (من الاستقلال إلى الحرية) الذي قضى الأستاذ محمد سعيدي فترة طويلة في تأليفه، بل إنني تابعت بعض إرهاصات هذا المؤلف في مناقشات طويلة دارت بيني وبين الكاتب وهو يناوش التاريخ ويقرأ بجرأة كبيرة الأحداث والشخصيات التي شكلت المفاصل الأساسية للتاريخ وللمجتمع المعاصرين في الجزائر.

سعدت أيضا أن تتولى المكتبة الوطنية الجزائرية نشر مثل هذا الكتاب المؤسس للحوار الفكري الجاد في فترة تجتازها الثقافة الجزائرية وهي تبحث عن إقلاع نوعي في ظل التعددية السياسية واللغوية وفي ظل تحول عالمي يتميز بانمحاء الحدود وإعادة النظر في الخصوصيات الثقافية من جهة وهبوب رياح العولمة الاقتصادية من جهة ثانية.

حين شرفني الأستاذ محمد سعيدي وطلب مني أن أقدم لهذا الكتاب شعرت بنوع من الخوف والتردد أيضا لأني أدرك جيدا أن كتاب (من الاستقلال إلى الحرية) هو حصيلة جهد فلسفي وفكري من جهة وهو أيضا حصيلة تجربة في الحياة السياسية والمؤسساتية والدبلوماسية التي مارسها الكاتب الأستاذ محمد سعيدي. فكان الكاتب محمد سعيدي نموذجا للمثقف المعاصر في علاقاته بالسلطة، علاقة مؤسسة على الانخراط والنقد.

لكل ذلك أردت أن أطرح في هذه المقدمة ما يمكن أن يكون خلفية وهاجس الكتاب والكاتب ألا وهو علاقة المثقف بالتاريخ وبآليات السلطة في العالم الثالث وعلى الخصوص العالم العربي والإسلامي.

-2-

أولا لكل مثقف مكرس سلطة في مجتمعه وهمية كانت أم حقيقية أم رموزية، والمثقف الذي ينتج ثروة من المعاني ومن الخيال ومن المعرفة ومن الرموز ينتج موازاة معها سلطة ما تترجم في السياسة وفي الأخلاق وفي الاقتصاد وفي الاجتماع. إن علاقة اللاتوافق بين أنظمة السلطة السياسية والمثقف ناتجة أصلا على أن دور المثقف هو دور نقدي.

فالفكر الخلاق الذي يجب أن يتمتع به المثقف من خصائصه الأولية هي "النقد". والمثقف الذي يفقد حاسة النقد يتحول إلى "مثقف أرنب". إن الدور الأساسي الذي يلعبه المثقف العضوي هو أن يثقّف السيّاسة. فالسياسة والسياسي يريدان أن يظلا في خطاب تبسيطي أيديولوجي تعميمي هدفهما الإبقاء على أساسيات البنية الاجتماعية والسياسية والمخيالية أيضا. فإذا كان المثقف يريد التغيير ويريد التقدم نحو الجديد في حالة من التفكير تارة وفي حالات من المغامرات تارة أخرى، فالسياسي على العكس من ذلك يخاف التغيير ويسعى قدر الإمكان توهيم المجتمع بتغيير سطحي يحافظ على متن البنية الكلاسيكية بعناصرها المحافظة..

إن علاقة "القلق" و"النقد" و"المعارضة" بين "المثقف" و"السلطان" يجب المحافظة عليها لأنها هي الحالة الطبيعية التي تجعل المثقف يحافظ على "خاصية النقد" وهي واحدة من تعريفيات المثقف. أقدم هذه المقاربة لأن في هذا الكتاب (من الاستقلال إلى الحرية) شيئين أساسيين هما :

أ/ أن كاتبه الأستاذ محمد سعيدي مثقف جامعي له مسار مهني وسياسي طويل داخل مؤسسات الدولة الجزائرية المعاصرة ولكنه ومع ذلك كان صوته منفردا ومتفردا. إذ ظل محافظا على استقلالية التفكير والنقد، فكان بذلك مسيرا وإطارا بحس المثقف النقدي. كان حريصا على المحافظة على مسافة للرؤية الشاملة المؤسسة على النقد الذاتي والتاريخي.

ب/ أما الشيء الثاني فهو مضمون هذا الكتاب المتمتع بجرأة تحليلية تتراوح ما بين التفكير الفلسفي والفكر السياسي من جهة والتحليل التاريخي والقراءة الاجتماعية للجزائر خلال نصف قرن من الزمن.

-3-

لماذا يرتاح القارئ لمثل هذه الكتابة التي تزاوج في لغة أدبية عالية ما بين التجربة الذاتية وأطروحات التاريخ والسياسية؟ يرتاح إليها لأنها تنطلق من الصدق وتدافع عنه. وإنها إذ تكتب القضايا الكبرى وتناقشها فإنها في الوقت نفسه تذهب بعيدا في استخلاص النتائج والقراءات من خلال وقائع قد تبدو صغيرة للعين غير الناقدة والتي لا تعرف المتحكمات في مفاصل التاريخ.

وأسوق هنا تعليقا كان قد رواه لي ذات مرة الأستاذ محمد سعيدي صاحب هذا الكتاب وهو المعجب بكاتب ياسين وبمحمد الصديق بن يحيى : (كان المرحوم محمد الصديق بن يحي يقول دائما إن كاتب ياسين وحده يحتاج إلى "دولة" كاملة لفهمه وتسييره). إن مقولة هذا السياسي تجاه هذا العبقري المبدع

تكشف عن طبيعة العلاقة بين السلطات والمبدع. إن "السلطان" الذكي يحتاج إلى معركة مع "المبدعين" حتى يطوع مؤسساته ولغة خطابه لمسايرة التغيرات والانقلابات الفكرية والمفاهيمية الحاصلة بسرعة وبعنف في العالم.

إن كتّابا عربا وأجانب اشتغلوا لمدة طويلة داخل كواليس السلطات ولم يفقدوا حسهم الإبداعي ولا قوة كلمتهم ولا روح المغامرة الإبداعية : فنزار قباني وعبد الوهاب البياتي وعمر أبو ريشة ومحمود المسعدي وطه حسين والطيب صالح وخورخي بورخيس وغابرييل غارسيا ماركيز وايتماتوف وحمزاتوف وهافل وجون لوكاري. وغيرهم تولوا مهمات سياسية، ولكنهم ظلوا مبدعين قادرين على المحافظة على الإبداع كعالم يقود إلى الانقلاب ويفعل من أجل التغيير، وأعتقد أن الأستاذ محمد سعيدي من عيار هذه الفئة من الأنتلجانسيا. أعتقد أنه وفي ظل انفتاح العالم الآن وانهيار الحدود التقليدية الفكرية واللغوية والجغرافية التي كانت سائدة في منتصف القرن الماضي، فإن هاجس المثقف/المبدع الآن هو إنتاج "مغامرة" تجر السياسي نحو الثقافي خاصة في العالم الثالث.

وفي بلادنا أعتقد أن من أولويات المثقف والمبدع الآن هو كيف "يورط" السلطة في مغامرة "الثقافة" و"الإبداع" لأننا وفي مثل هذه الحال من التاريخ المعاصر فقد تجاوز الراهن صورة "السياسي" الخمسيني، فالمجتمع المحلي الداخلي أوالعالمي يطالب بسياسي مثقف قادر على إنتاج خطاب جديد لمحاورة السلطات الأخرى خلف حدود لم يعد لها وجود إلا في أوهام السلطات التقليدية. لا يمكن تحديث الخطاب السياسي في بلداننا النامية إلا بتثقيف السياسة. إن " السياسة" العربية هي سياسة " الهواة " قائمة على عقلية وذهنية لا تنتج سوى (رد الفعل المتشنج و المتحمس الخالي من التأمل) ثقافة رد الفعل الغير قادرة على تأسيس ركام فكري ولا ركام من الممارسات وهو العطب الذي يجعلها غير قادرة على إنتاج فعل "التقدم" وبناء الحداثة. لذا فحل أزمة السياسي تكمن أساسا في "التورط" في الثقافي كمنفذ للخروج من أزمة نجرها كجثة نتنة خلفنا منذ بداية عصر النهضة.

شكرا للأستاذ محمد سعيدي على أنه ومن خلال هذا المؤلف (من الاستقلال إلى الحرية) أعاد علينا طرح أسئلة جوهرية مرتبطة بتاريخنا وبفكرنا السياسي وبالشأن الثقافي أيضا.

د. أمين الزاوي

كلمة لابد منها

الفصول التي يضمها هذا الكتاب تحتوي على مجموعة من المواضيع كان لي الحظ أن أكون مشاركا فيها مباشرة : الجامعة، التعليم العالي والبحث العلمي، الإعلام، الثقافة السياسة. وهي بدون شك من المحاور الرئيسية المفصلية في صلب مسيرتنا الوطنية. ومن خلالها، حاولت أن أكون رؤيا، تكون موضوعية بقدر الإمكان بعيدا عن الأشخاص، والتكتلات، والتيارات التي كانت تتنازع هذه المسيرة الملحمية العظيمة.

من ثورة التحرير إلى معارك التشييد الوطني، وبناء الدولة الجزائرية الحديثة. وسط الصراعات والتوترات الداخلية، العلنية أحيانا، والخفية في غالب الأحيان؛ ومواجهة الوضع الدولي في أجواء الحرب الباردة، وانتقال امتداداتها إلى بلدان العالم الثالث المستقلة حديثا : ووقوف الجزائر الفتية، جزائر ثورة نوفمبر المنتصرة بجانب القضايا العادلة في العالم : قضايا التحرر، ونزع الهيمنة على الشعوب هيمنة الدول الكبرى التي تبحث عن النفوذ الجديد، والدول الاستعمارية القديمة التي يحركها الحنين إلى عهود االسيطرة واسترجاع المواقع التي فقدتها. فكانت الجزائر" كعبة الأحرار" حسب تعبير الزعيم الإفريقي "م. كابرال" موئل آلأحرار الهاربيبن من قمع الدكتاتورية من آسيا إلى أمريكا اللايتنية، إلى البرتغال واسبانيا في اوربا.

وقد دفعت الجزائر ثمنا باهضا لهذه المواقف الإنسانية النبيلة والمشرفة ؛ ثمنا وصل إلى درجة الإنتقام والتشفي، وتصفية الحساب مع الثورة الجزائرية. تجلى هذا الإنتقام بقوة في الأزمة الدموية الرهيبة التي عشناها.

في الداخل كنا نواجد مخلفات مائة واثنين وثلاثين سنة من الإستعمار المدمر الذي دفع فيه بلادنا إلى هاوية التخلف، في وقت عرف فيه الغرب القفزة النوعية في التقدم في مجالات السياسة وانظمة الحكم ؛ في الإقتصاد والعلم والتكنولوجيا ؛ في الثقافة، وتطور المجتمعات. واجهنا إعادة بناء الدولة الوطنية الحديثة ؛ المشاكل التي ترتبت على حرب التحرير. قضايا التنمية في مختلف فروعها ؛ في التعليم ؛ في الصحة. في بناء الهياكل القاعدية ؛ بناء الإدارة ؛ تكوين اقتصاد وطني من الصفر.

في مجتمع ما تزال الأمية سائدة فيه ؛ مجتمع يستعجل نتائج الثورة يطمح إلى التقدم في كل شيء. ومع الكوابح الداخلية كنا نواجد الضغوط الرهيبة من الغرب الذي أرغمنا على دفع ثمن الحرب الباردة، من غير أن يكون لنا فيها لا ناقة ولا جمل. كنا فقط، كابناء ثورة وطنية مستقلة منتصرة نحرص على حريتنا

وسيادتنا واستقلالنا، والإلتزام بالمبادئ الإنسانية التي ترسخت لدى شعبنا في نضالاته وحروبه العنيفة عبر التاريخ من أجل الحفاظ على كرامته وحريته في هذه المسيرة الوطنية الكبرى الغنية والمعقدة : كانت لنا انتصارات وانتكاسات، نجاحات واخفاقات ؛ صعود وهبوط. مد وجزر. وفي هذه الفصول حولت الإلمام ببعض هذه المنحنيات، والنفاذ إلى بعض الشقوق والشروخ. قد يكون التقييم ناقصا يشوبه الخلل : وقد تكون الرؤيا غير مكتملة. ومن جانب واحد. وهذا لا يقلقني. لأن مسيرة مثل مسيرتنا الوطنية ؛ غنية بثرائها وحيويتها : بتعدد وتنوع مساراتها ومشاربها : بتعقيداتها، وتناقضاتها من الطبيعي أن تختلف حولها الأراء، وتتعدد الرؤى ؛ هذا شيء مهم. والأهم أن يبقى الحوار مفتوحا بين القوى الحية في البلاد وأن تتلاقح الأفكار في تنوعها، وحتى في تعارضها "النفوس تتقادح، والعقول تتلاقح، والألسنة تتفاتح. "و" العقل بأسره لا يوجد في شخص إنسي. وإنما يوجد منه قسط بالأكثر والأقل، والأشد والأضعف" يقول أبو حيان التوحيدي.

لقد مرت الجزائر بأزمة دموية هي الأشد والأخطر في مسيرتنا الوطنية الملحمية. كادت أن تعصف بالبلاد : لولا وقوف القوى الوطنية الحية، وصمود الشعب الجزائري الشجاع واليوم تنحسر هذه الأزمة وسوف تصل إلى نهايتها الحتمية ؛ ولن يبقى منها إلا ذيولها المريرة. ولكن الأسباب الخفية والمعلنة ؛ الداخلي منها والخارجي ستبقى قائمة، تهدد البلاد في كل وقت بأزمة بل بأزمات قد تكون الأكثر تدميرا، فقد تتخذ أشكالا أخرى إذا نحن لم نفكك عناصر الكارثة التي مرت بنا.

هذا يقتضي القيام بنقد صارم لمسيرتنا : وتلمس الثغراتوالمطبات التي اصطدمنا بها ؛ وتقويم الإعوجاجات الحاصلة في السياسة : وفي طبيعة نظام الحكم،وتسيير شؤون الأمةومعالجتنا للقضايا الوطنية الكبرى ؛ قضايا التنمية والتعليم والثقافة والصحة وتسيير المجتمع إدارةوتوجيها. حتى نصل إلى بلورة مشروع وطني جديد نتفق على قواسمه المشتركة يقلع جذور الأزمة الدموية ويقضي على أسبابها، ويؤمن مستقبل بلادنا من أزمات أخرى. وهذا لن يتم إلا من خلال حوار وطني واسع تشارك فيه القوى الوطنية الحية بجميع تياراتهاومشاربها من غير تمييز أو إقصاء.

إذا كنت وفقت في إثارة هذا الموضوع فقد بلغت المبتغى و "على الله قصد السبيل".

محمد سعيدي

من الإستقلال إلى الحريــــة

إذا كان العدل أساس الملك، فإن الحرية أساس الوجود. وإذا كان الطريق المؤدي إلى العدل هو الحرية، فإن الطريق إلى الحرية هو الحرية ولا شيئ غيرها. فبالحرية يكون الإنسان الحر المبدع، وبالحرية ينتظم المجتمع الحر بالحوار والتوافق والرخاء، وبالحرية ينتظم الحكم الفعال المبني على التفاهم وعلى الإختيار الحر. والحرية لا نستحقها ولا نحصل عليها إلا بالحرية. فكلما تحرر الإنسان درجة اتسعت مسافة حريته أكثر إلى أن تبلغ مداها ليتحقق الإنسان الحر المبدع ؛ يتحرر الإنسان من التقليد ومن الخرافة، ومن طغيان الحكم، وسطوة المجتمع التقليدي المقيد بأغلال الشعوذة والتخلف. كمال الإنسان في كمال حريته، ومسيرة الإنسان منذ وجد في الكون هي مسلك يستقيم ويلتوي عبر الأحداث الكبري ؛ إلأحداث الكونية ؛ الطبيعية، الحروب، الهجرات الكبرى ؛ الإكتشافات المتلاحقة ليصل إلى كمال الجرية التي تحقق وجوده وإنسانيته ؛ فالإنسان بدون الحرية لا يختلف عن مخلوقات الطبيعة الصماء ؛ مثله مثل الحشرة والطير والبهيمة "ما الإنسان لولا اللسان ألا صورة ممثلة أو بهيمة مهملة"، يقول خالد بن صفوان الخطيب العربي البليغ المعبر عما تخفيه أسرار الصحراء الملهمة. واللسان هنا هو اللسان المبدع وليس اللّسان الثرثار الذي لا يختلف عن رغاء الإبل وصياح البقر.

فاللسان لا يفصل الإنسان عن فصيلة البهيمة ليس ميزة إنه آلة معبرة عما يختلج وجدان الإنسان المليء بالأسرار والخواطر التي لا يمكن أن تفصح عنها إلا الحرية في الفكر والتعبير، لينقل ذلك الوجدان إلى وجدان غيره من بني البشر الذين يشاركونه في مزية التفكير والخيال ويتوقون

مثله إلى الحرية. ذلك أن الحرية هي مشاركة تكتسب بها معناها التفاعلي الحي. ولأن الحرية بدون مشاركة هي صيحة في واد لا يردد صداها إلا الوديان والكهوف الخالية، فبالمشاركة يجسد الإنسان حريته، وينخرط مع بني جنسه في بناء المجتمع الراقي الذي تتجسد فيه الحرية والعدل والنظام والأمن والأمان. ويخرج من حالة الفردية والتوحش.

قال عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، الخليفة العظيم تلك المقالة المدوية : " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا". قالها رجل حر واثق من نفسه، وفي عقيدته، وفي مجتمعه. في فهم عميق لعقيدة الإسلام السامية المتوجهة إلى الإنسان الحر، يقبلها عن اقتناع وعن طواعية، بدون إكراه ولا تخويف. هذه الكلمة البليغة هي من أعظم ما قيل في معنى الحرية. ونحن مولعون بترديدها في كل مناسبة، وبدون مناسبة أحيانا، عن وعي أو بدون وعي، وفي ترديدنا الببغائي، وفهمنا المحدود، لا نقصد في أكثر الأحيان، أكثر من الفخر المظهري، وأننا سبقنا الأمم إلى الحرية! ولا نعطيها أكثر من فهم حقوقي قضائي : بأن الخليفة العادل عمر الحق قد اقتص من إبن أمير مصر عمرو بن العاص، وما أدراك ما عمرو بن العاص دهاء وكفاءة وكفاية وشخصية وبلاء في الإسلام، لصالح مواطن مصري بسيط. وهذا الفهم الأولي هو أقرب إلى معنى دولة القانون الحديثة التي لا يعلو فيها إنسان على القانون، مهما كانت رتبته ومكانته في المجتمع أو السلطة. يبعدنا عن التأمل الفلسفي اللصيق في المعنى الإنساني لتلك المقالة، ونتجاهلها : كنا حكاما لا يردعهم قانون ولا اعتبارات إنسانية أو أخلاقية، أو مواطنين بطرتهم النعمة فدفعتهم إلى التسلط على غيرهم بقوة الثراء والجاه كما يتسلط الحكام بحكم السلطة التي يعتبرونها ملكا وليس مهمة ومسؤولية.

فالمعنى العميق في كلمة عمر ليست في تطبيق الحكم العادل الذي كان يحرص عليه، والذي هو من شروط الحكم السوي فقط، ولكن في "مولد الإنسان الحر مولودا". وهو المعنى الإنساني السامي الذي وصلت إليه الأفكار البشرية في أرقى مستوياتها، وتبني عليه الشعوب المتحضرة حياتها في تنظيماتنا السياسية والإجتماعية عقيدة وسلوكا من غير إفراط ولا تفريط. حق الإنسان في الحياة والحرية والعدالة والكرامة.

ولكننا في مجتمعاتنا وثقافتنا ونظامنا السياسي والحكومي نعمل ضد هذا المعنى النبيل الذي خرج من أعظم الشخصيات الحاكمة في الإسلام.

نظلم ونحتقر ؛ نتعالى، نتجبر بسبب وبغير سبب ؛ نتصرف بالغريزة والمزاج بعيدا عن العقل والمنطق والقيم الأخلاقية الإنسانية في مقدمتها قيمة الحرية. فلا ينعم الإنسان عندنا بها إلا في أحضان أمه عند الرضاعة. فعندما يفطم ويبدأ في التحرك نحو الحياة يحرم من اللعب، ونرغمه أن يمارس اللعبة التي نريدها وكما نريدها وليس كما يريدها هو.

وعندما يدخل المدرسة يكره على ما لا يفهم وعلى ما لا يتذوق نكبح عقله ونقيد عاطفته، نكبل خياله، تصنعه كما يريد كبارنا فعالم الطفل العميق مجهول عندنا ؛ نستعجل طفولته ونحلم دائما أن نراه كبيرا.

فالمعلم يضطهده عندما لا يفهم كما يريده هو لا كما يريده الطفل.

ويضطهده الكتاب الذي يرغم على قراءته والإقتناع بما فيه، ولو كان لا يرضاه عقله ولا ذوقه. وعندما يخرج للحياة متحملا مسؤولياته ؛ تضطهده متاعب الحياة الجمة، وتقهره السلطة بقوانينها الجائرة، وبعجرفتها في السلوك والممارسة، ولا يستريح، إن كان في الموت استراحة ويأخذ حريته إلا عند ذهابه إلى القبر محملا بكل أوزار ومتاعب الحياة التي أكره عليها كما يقول المعري الذي صور أحسن تصوير وضعية الإنسان في مجتمعاتنا التي لم تسعد ولم تذق نعم التطور الذي وصلته الإنسانية المتحضرة. فالإنسان حر كما ولدته أمه متحررا من كل القيود المنافية للحياة السوية للفطرة التي فطره الله عليها.

ففهمنا وسلوكنا مناف ومتعارض مع ما قصده عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، الخليفة الذي تشبع بالعقيدة وأدرك مغزاها الإنساني السامي.

فالإسلام بني أساسا على الحرية في جوهرة الإعتقاد "لا إكراه في الدين" في السلوك والموقف ابتداء من الشهادة "لا إله إلا الله" لا معبود إلا الله. وعبادة الله الصلة والخضوع والطاعة والجزاء. وبهذا المعنى فالإنسان المسلم حر لا يخضع لمال ولا لوثنية، مهما كانت، لا لسلطان جائر. ولا يخضع في السلوك إلا للحق المشروع الذي فيه حريته وسعادته. "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا. أفأنت تكره الناس

حتى يكونوا مؤمنين. وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله" ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء " . "إنما عليك البلاغ وعلينا الحساب" .

"فذكر إنما أنت مذكر ولست عليهم بمسيطر"."نحن أعلم بما يقولون وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيدي". "إنما انذركم بالوحي" .

فخطبة الوداع التي ألقاها النبي عليه الصلاة والسلام ترتكز على معنيين كبيرين ؛ المعنى الأول تصفية حسابه مع الناس في الدنيا، وعلى الشهادة بأنه بلغ الرسالة "ألا هل بلغت اللهم فاشهد"، جملتان يكررهما بعد كل مقطع. وبهذه الروح المشبعة بالحرية والتي تعتمد التبليغ والحجة انتشر الإسلام في اندفاع لا مثيل له في ذلك التاريخ. ينتشر بين الأمم المختلفة الأديان والثقافات والتقاليد من الصين في أعماق آسيا إلى المحيط الأطلسي إلى الأندلس. يقنع، يحاور في حرية كاملة ؛ وتسامح ديني وسياسي واجتماعي لم تمارسه أية سلطة من الخارج على الشعب الذي دخلته. وفي بلادنا ينبغي التذكير بذلك الدرس البليغ ؛ درس الصحابي الجليل أبو المهاجر المدني المتحضر ؛ والقائد القرشي الفاتح عقبة بن نافع. والتفاصيل موجودة في كتب التاريخ. وبالروح نفسها حاور عظماء الإسلام السياسيون منهم والمثقفون ؛ الأدباء والفقهاء والفلاسفة، الأديان والعقائد المختلفة ؛ الأفكار الفلسفية والتشريعية والسياسية من غير عقدة أو تعصب. استعملوا عقولهم إلى أقصى حد من غير التخلي عن عقيدتهم، وتمسكوا بعقيدتهم إلى أقصى حد من دون التنازل قيد أنملة، عن عقولهم. سعوا بإصرار إلى تحقيق الإنسجام الممكن بين العقيدة والعقل. وكان النموذج الأمثل في هذا الميدان، هو ابن رشد، الفقيه، العالم، الفيلسوف. وبهذا المعنى يأتي الخليفة هارون الرشيد بالفنيين لصناعة الورق التي كانت أحد هواجسه الرئيسية لينشر العقيدة والفكر والحضارة. جاء بصناعة الورق من الصين البعيدة، وبالمثل يبادل المأمون أسرى الحرب من الروم بالمخطوطات اليونانية، ويخصص يوما في الأسبوع، هو يوم الثلاثاء، لاستقبال العلماء ومناقشتهم في كل القضايا الفكرية والفقهية القائمة. في هذا الفضاء المعرفي الواسع تزدهر الترجمة وتؤسس المكتبات الكبرى العمومية والخاصة، ويكون سوق

الوراقين جامعة متعددة التخصصات قائمة بذاتها.كان الجاحظ خريج سوق الوراقين وأبو حيان التوحيدي أستاذها اللامع بدون منازع. كانوا يبحثون عن أدوات المعرفة في كل مكان وبكل الوسائل ليعرفوا ويبدعوا ويقدموا مساهمتهم الخاصة في إنتاج الحضارة الإنسانية.

كان يشترط في أعوان الدولة وأهل الرأي والتدبير أعلى مستويات الثقافة والعلم وكان الجهل عيبا وفضيحة:"نعوذ بالله من فضيحة الجهل فإنها بعد ادعاء العلم مشمتة" يقول أبو حيان التوحيدي. وتقول العرب في عز حضارتها في مغزى الثقافة والسياسة:"لا صواب مع استبداد، ولا ثبات مع جهل الوزراء". مرة أخرى نقول مع التوحيدي : نعوذ بالله من فضيحة الجهل فإنها بعد ادعاء العلم مشمتة". وتقول العرب في حكمتها السياسية : "لا ظفر مع بغي ولا سؤدد مع انتقام". و"تزول الدول باصطناع السفل". وكان القائد العظيم المهلب بن أبي صفرة يقول : "البلاء كل البلاء أن يكون الرأي لمن يملكه دون من يبصره" أي البلاء كل البلاء أن تكون سلطة بدون رأي، وأن لا يكون لصاحب الرأي سلطة، أي أن الذي يملك السلطة يجب أن يبصر الرأي وإلا عمت المصيبة. كان هذا فهم السلطة في أقصى المشرق.

وفي الأندلس كان الحكم والرخاء والعلم والعمران والفنون بأنواعها تتحقق في انسجام في قرطبة عاصمة العالم العلمية. وعندما بدأ الإنحطاط قال أحد حلمائها : "وبقيت قرطبة يدبر أمرها العبيد وسفلة الناس"؟.

من روح هذه الوثبة الحضارية الإنسانية العالمية يقول أبوحيان التوحيدي ؛ العالم الفيلسوف المتصوف : "أعمل بحكم الحرية وعصبية الإنسانية". ولو أردنا خلاصة المسيرة الإنسانية نحو الحرية والعالمية عبر التاريخ حتى ترسخت في أنظمة الحكم والمجتمعات الحديثة المتطورة التي بلغت شأوا بعيدا في هذه المسيرة لما وجدنا أبلغ من تلك الصيحة التي صاحها عمر بن الخطاب من أجل الحرية ولا من جملة أبي حيان الجامعة المانعة، والذي يقول في مواقع أخرى : "الحكمة مشاعة بين الخلق لا تنسب إلى جيل ولا تقف على قبيل، وإنما حظوظ الخلق فيها على قدر مشاربهم منها. " وفي موضوع آخر، وفي نفس السياق : "وليس

ينبغي أن يغتر بالإنسان إذا كان فصيح العبارة، كثير التشقيق، مديد النفس، قادرا على السجع، سهل الإرتجال. فقد يأتلف كل هذا والعقل ناقص، وقد يفقد هذا كله والعقل راجح".

وفي كتابه "المثالب" ينقل لنا مناظرة بين مهندس وابن ثوابة الكاتب المشهور، يقول فيها المهندس لخصمه : "أرى فصاحة لسانك سببا في عجة فهمك". وفي المنحى نفسه يقول :" متى كان الخصم منصفا وكان مدلا بالحق متوقفا فإن القول معه يسهل، والجدل يخف، والحديث يفيد".

وكـان عمــر الفاروق يقـول : "تفقهموا قبل أن تسودوا" أي تعلموا قبل أن تحكمــوا.

وفي هذه الإندفاعة لإسلام حر متسامح إنساني كوني مفتوح كان أئمة الفقه العمالقة : الإمام مالك، ابو حنيفة النعمان، الشافعي، ينهلون من تلك الروح الحرة المتفتحة يدرسون ويجتهدون على أساس تحقيق "المصالح المرسلة" للمسلمين والإنسانية. هذه القاعدة التي أرساها الإمام مالك تشكل عنوانا شاملا للعقل والتفكير والإجتهاد باستلهام روح الشريعة وتجارب الإنسانية عند الأمم. وفي نفس الوقت كان علماء السياسة يضعون الأسس لنظام الحكم والشروط التي يتطلبها في القائمين عليه، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في إقامة العدل والأمن والرخاء للمجتمع. وكانوا مع اجتهادهم وثقافتهم الخاصة وتقاليدهم، حريصين على التعرف على تجارب الغير من سياسة واقتصاد وعلوم وقوانين وثقافة ينقلونها بأمانة، يناقشونها بعقل مفتوح، يأخذون منها ما يلبي حاجاتهم بدون عقدة أو تعصب. ينقلون عن الهند والصين وعن الفرس واليونان والرومان، أي عن الثقافة الإنسانية العالمية المتنوعة التي أتيح لهم الإتصال بها والتعرف عليها مباشرة أو عن طريق الترجمة أو المعاشرة.

كل ذلك نجده في الكتب العربية الأمهات في الفصول الخاصة بأنظمة الحكم والأركان التي يقوم عليها.

ولابد من الإشارة هنا إلى تلك العبقرية المتميزة ؛ عبقرية ابن خلدون الداهية العالم السياسي المحنك، الفقيه القاضي الحاكم، فقد انصهرت في هذه العبقرية الفذّة جميع المعارف والخبرات البشرية التي كانت متوفرة فــي عصره.

كان مشاركا ومتفاعلا مع جميع أحداث عصره بعقل متفتح ناقد، وكانت معارفه عملية لا تنفصل فيها النظرية عن التطبيق، فمقدمته الرائعة في موضوعاتها وتأليفها وشمولها، بالإضافة إلى تأسيسها لعلم اجتماع مبكر، ومنهج جديد للتاريخ على أساس الملاحظة والتجربة والدراسة للأحداث التي عايشها في المجتمعات الإسلامية من الأندلس إلى الهند في ظرف اختفت فيه الخلافة العربية. وبقيت شعوب العالم الإسلامي على اختلافها في هذه الرقعة الواسعة والحيوية من العالم، والتي كانت تشكل مركز الحضارة الإنسانية العالمية، تتلاطم في جميع أطرافها يحركها التنافس على الحكم والنفوذ والثروة على أساس الكتل والعصبيات القبلية الضيقة.

فكانت مقدمة ابن خلدون محاولة للتأسيس في نظم الحكم والإقتصاد والمجتمع في شكل برنامج سياسي اقتصادي علمي ثقافي اجتماعي معتمدا فيها المؤلف على التجارب والملاحظات والمعاناة التي عاشها متنقلا عبر عواصم العالم الإسلامي متعلما، مدرسا، وزيرا، قاضيا، مستشارا، وسط المناورات والدسائس التي كانت تحاك حوله حيث ما حل، حسدا وخوفا. فالمقدمة في جوهرها تشكل برنامجا لدولة مستقرة، مزدهرة، ثابتة الأركان تجسد ذلك المصطلح الذي ابتكره وسماه "العمران" الشامل الذي تبنى عليه الحضارة الإنسانية ونظام الحكم الراشد حسب المصطلح الذي يجري تداوله في أيامنا. ولعله كان يريد، بتأسيس هذا البرنامج للدولة النموذج التي تقوم بالعمران في أوسع معانيه عندما رأى التفتت في الرقعة الإسلامية الواسعة، وانتشار الدسائس والفتن بين عصب الحكم، والتكالب على السلطة والنفوذ وترك المهمة الأساسية للدولة وهي القيام بالعمران بالمعنى الذي أراده ابن خلدون، الذي كان يدون يناقش ويدرس بعقل مفتوح كل المسائل المطروحة أمامه من دين وأخلاق وسياسة وصراعات على الحكم، لا يقيده العرق ولا المذهب. فهو يكتب عن البربر في المغرب الإسلامي، وعن العجم في أقصى مشرق العالم الإسلامي. يكتب عن بداوة العرب وحضارتهم، يناقش الفلسفة والتصوف وطرق التدريس، يضبط قواعد السوق المفتوحة والأسس التي تقوم عليها.

ورغم أنه كان فقيها قاضيا مالكيا، فإنه لم يخلط هذه المسائل العملية بالدين ولا بمذهب معين. فهو يدرس الوقائع كما هي تجري يدرس ويحقق معتمدا على العقل والتجربة. ومن هذا الفهم الصحيح المتحرر والعميق لروح الإسلام المتفتح على الإنسانية وعلى تجاربها المتنوعة انبثقت تلك المؤلفات القيمة الخالدة كالمقدمة. ومن تلك الروح برز رجال دولة عمالقة دهاة من أمثال معاوية الذي قال : "جمعت لكم مكارم العرب ودفعت عنكم مكائد العجم"، وعبد الملك بن مروان، وسليمان بن عبد الملك، وعبد الرحمان الداخل، وصلاح الدين، وأبي جعفر المنصور الذي كان يعرف بـ "لباس جبة هروية مرقوعة" وأنه "يرقع جبته" ولكنه كان يؤسس لأكبر دولة متحضرة في تاريخ الإسلام وفي تاريخ الحضارة الإنسانية على أساس الحزم والتدبير وحسن التصرف.

وهذا الطبري في تأريخه يبيّن لنا كيف يقضي المنصور يومه : كان شغله : "في صدر نهاره بالأمر والنهي والولايات والعزل وشحن الثغور والأطراف، وأمن السبل، والنظر في الخراج والنفقات، ومصلحة معايش الرعية لطرح عالتهم والتلطف لسكونهم وهدوئهم.

- فإذا صلى العصر، جلس لأهل بيته، إلاّ من أحب أن يسامره،

- فإذا صلى العشاء الأخيرة، نظر فيما ورد عليه من كتب الثغور والأطراف والأفاق وشاور سماره في ذلك فيما أرب،

- فإذا مضى ثلث الليل قام إلى فراشه وانصرف عن سماره،

- وإذا مضى الثلث الثاني قام من فراشه فأصبغ وضوءه ووقف في محرابه حتى الفجر، ثم يخرج فيصلي بالناس، ثم يدخل فيجلس في إيوائه". "وكان المنصور كلما عزل واليا إلا استصفى ماله ووضعه في بيت مال سماه "بيت مال المظالم". "وسأل ابنه المهدي يوما : كم راية عندك؟ قال : لا أدري. قال له هذا التضييع فأنت بأمر الخلافة أشد تضييعا، وكان يقول : ما أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعدل منهم :

- قاض لا تأخذه في الله لومة لائم،

- صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي،

– صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية، فإني عن ظلمها غني،

– صاحب بريد ـ صاحب مخابرات ـ يكتب بخبر هؤلاء على الصحة.

وكان يقول : "من فعل بغير تدبير، وقال من غير تقدير لم يعدم من الناس هازئا"

وتجدر الإشارة هنا إلى شخصية الأمير عبد القادر بطل المقاومة الوطنية، وواضع الأسس للدولة الوطنية الحديثة. فقد استطاع هذا الرجل الفذ، الذي كانت القيادة المحيطة به كلها من العلماء، أن يجسد بعلمه وثقافته وسلوكه وكفاحه وشجاعته جميع القيم والفضائل السامية للإسلام الحر الإنساني المتسامح. ومن النادر أن نجد شخصية قيادية في تاريخ الإسلام جمعت تلك الفضائل على مستوى العقيدة والممارسة. شخصية جمعت التقوى والورع والشجاعة ؛ التسامح والثبات على الحق ونكران الذات، التي جعلته ينتصر معنويا على أعدائه الذين هزموه بقوتهم العسكرية الكثيفة وتفوقهم في السلاح وأرغمهم على الإحترام والإعتراف بفضائله الإنسانية المتميزة. وقد قدم تلك الصورة الرائعة لجوهر الإسلام في ارقى معانيه الروحية والإنسانية في ذلك المشهد الشجاع الذي وقفه في دمشق من الفتنة الطائفية في زمن اشتدت فيه النزاعات الطائفية والحروب الإستعمارية الحاملة لروح الصليبية الجديدة للعالم الإسلامي. هذا المشهد جعل العالم كله يقر له بالعظمة وسمو التقدير.

وبتلك القيم انتشر الإسلام بتلك السرعة الفائقة عبر أصقاع العالم العريض وسط شعوب ذات أديان وثقافات وعادات مختلفة، يرشد الناس وينشر المعرفة هاديا في غير تعصب أو إكراه ؛ محترما أصالة تلك الشعوب ؛ ثقافتها وعقائدها، متفوقا ومقنعا بروح التجديد والحرية والعدالة. وعندما افتقدت تلك الروح الإنسانية الوثابة المتفتحة في العالم الإسلامي تغيرت موازين القوى لصالح العصبية والعرق، وانتصرت القبلية العربية والوثنية العُجمية على الروح السمحة للإسلام، وانتشرت الفتن والحروب الداخلية، وتكرست قيم الجمود.

تقلصت مساحة الحرية وخيم الإنحطاط المغلق. وهنا ندرك تلك الكارثة التي لحقت بالإسلام والمسلمين، بسبب تغير تلك الموازين مما

جعله ينكمش ويقع تحت سيطرة التعصب والجمود والتخلف، فتوقف اندفاعه، وانحسرت قواه التنويرية. فتراجع الإجتهاد والتسامح ليترك المجال لفقهاء النصوص والحكام الجهلة.

وإذا كنا نجد مبررا لذلك في تلك الوضعية التاريخية المعقدة التي وجد فيها المسلمون محاصرين بكماشة رهيبة من هجمات التتار والمغول بجهلهم وجهالتهم، ومن الحروب الصليبية المندفعة من أوروبا مما جعل الحفاظ على الإسلام حتى في مظاهره الثانوية وعلى الأسس وحمايتها من قوى التجهيل والتضليل، وأعطى سلطة رائدة للحكام كانت تفرضها الغزوات المتتالية من كل الجهات. فإذا كان كل هذا مبررا، فإنه من الصعب تفسير استمرار جذور عهود الإنحطاط المظلمة المتمثلة في الجمود الفكري، وتراجع الإجتهاد التشريعي المتطور، وسطوة الحكام الجهلة في العالم الإسلامي إلى اليوم، رغم الجهود الجبارة التي بذلها مصلحون كبار مثل جمال الدين الإفغاني، ومحمد عبده، والكواكبي، وعبد الحميد بن باديس، هؤلاء العلماء الكبار المستنيرون الذين جعلوا هدفهم الرئيسي استرجاع العقل الحر. وإعادة الموازين إلى وضعها في حالة الإندفاع الأول برد المبادرة إلى العقل والفكر والتسامح، وإعادة علاقة متوازنة بين الإسلام ومحيطه المعاصر ؛ علاقة مبنية على التنافس الإنساني المعرفي وعلى القيم الأخلاقية والديموقراطية، وعلى حرية الإختيار.

لكن هذه المحاولات سرعان ما تراجعت أمام التفوق المعرفي المادي للغرب على الإسلام الجاهل المدعوم بالدولار والذي تحول إلى آلة للفتنة والعنف والإرهاب وقمع أية مبادرة عقلانية نحو التحديث والخروج من التخلف، والإندماج في العالم المعاصر، ضمن قيم محددة تعتمد الإبتكار والمساهمة في بناء الحضارة الإنسانية كما كان في فتوته وفي عهوده الزاهرة. ولو لا متانة العقيدة الإسلامية الصحيحة وتمسك المسلمين بها لأدرك الإسلام خطر كبير.

لقد عانى الإسلام منذ عهود الإنحطاط من الجمود والتقليد، وقمع كل محاولة عقلانية اجتهادية جريئة، تفتح آفاقا جديدة أمام ازدهاره. وهنا ينبغي الإعتراف بمجهودات بعض المفكرين الإسلاميين المستنيرين. إلا

أن اجتهاداتهم لم تتغلغل في أعماق الجمهور الواسع الذي ما يزال ضحية الشعوذة والدجل. وإذا كانت هناك بعض المواقف الفقهية ضرورية في وقتها لمواجهة الحصار الخارجي المتمثل في جحافل التتار والمغول، وفي التحالف المسيحي الأوروبي، فإنها لم تعد مجدية اليوم أمام التحولات والإنجازات الكبرى التي وقعت في تطور الفكر البشري منذ عصر النهضة، والتي جعلت التفكير الإنساني مفتوحا ومشاعا. فما نزال نختفي وراء عجزنا بدعوى مقاومة الغزو الأجنبي الذي لا يمكن أن يقاوم إلا بفكر إسلامي مبتكر متفتح متسامح ومشاع، وبدعوى الدفاع عن القيم الإسلامية. مع العلم أن القيم الإسلامية الصحيحة الثابتة للإسلام بقيت صامدة أمام التغيرات التاريخية الكبرى. ولم تكن في يوم من الأيام في حاجة إلى من يدافع عنها ولاسيما إذا كان هذا الدفاع سيئا متخلفا. إن قوتها كامنة فيها، قادرة على أن تتسع وتؤثر عندما تتوفر لها الحرية وتتخلص من الجمود والقمع والعنف الإجرامي.

ومن سخرية القدر أنه في الوقت الذي كان الفقهاء في مراكش يحاصرون ويطاردون العلامة الفيلسوف ابن رشد حيا أو ميتا ويحرقون كتبه ؛ هذا المفكر الذي كان يضع أسسا حقيقية لنهضة إنسانية مزدهرة. وما يزال هذا الفقيه المجتهد، العالم المسلم المتجذر في إسلامه عقيدة وثقافة ؛ سلوكا وعرقا، مطاردا إلى اليوم من أنظمتنا التربوية والجامعية، ويقدم بصورة مشوهة ومزورة مفتراة على أنه النموذج للفكر المستورد.

ولولا بعض القلة القليلة من الأساتذة والباحثين وبعض المفكرين الذين ما يزالون يقيمون ندوات ويقدمون بحوثا حوله، لكان نسيا منسيا.

والغريب أن كل الرؤوس المفكرة العملاقة في الفكر العربي الإسلامي مازالت تلقى نفس المصير : المعري، أبو حيان التوحيدي، الجاحظ، أبو حنيفة، الشافعي، الرازي، إبن سينا. قلت في الوقت الذي كان ابن رشد يطارد في عقر داره من أبناء جلدته وعقيدته، كانت أوروبا المستيقظة بعد سبات من الجمود الكنسي المعادي للعلم والفكر تتلقف أفكاره التجديدية وتجعل منها سلاحا لحركة التنوير الواسعة، تترجم كتبه وتنشر أفكاره ؛ تدرسها في الجامعات والحلقات الفكرية. وكان أحد الوجوه البارزة التي قدمت للعالم في ذلك الوقت، صورة مشرفة مبهرة عن تحرير

الفكر والإجتهاد في الإسلام وأصبح أحد الركائز الأساسية لحركة النهضة التي وضعت الأسس لتكوين العالم الحديث. وكما كان يطارد من الفقهاء في محيطه الإسلامي أصبح مطاردا من طرف فقهاء الكنيسة في أوروبا. لكن تيار النهضة الجارف بعقلانيته وأفكاره الإنسانية هدّ جدران الجمود في الفكر والدين والسياسة وأنظمة الحكم.

كان تيار النهضة يستمد قوته من ابن رشد وأمثاله من علماء ومفكري الإسلام المستيرين، ومن الكتب والمخطوطات العربية الإسلامية التي حصلوا عليها من خلال غزواتهم للمشرق : مؤلفات الرازي الطبيب، وابن سينا، والفارابي، والخوارزمي. وكانت هذه المؤلفات بالإضافة إلى قيمتها الذاتية قد نبهت أوروبا إلى التراث الفلسفي اليوناني وإلى الثقافة اليونانية عموما. وتدعم هذا التوجه بهجرة رجال الكنيسة وعلماء بيزنطة إلى روما بعد فتح القسطنطينية يحملون معهم المخطوطات والآثار اليونانية.

ومن الفكر الإسلامي المستير، واكتشاف التراث اليوناني الغني الذي حجبته الكنيسة وحاربته قرونا، معتبرة إياه تراثا وثنيا معاديا لها، تكون فكر عصر النهضة الذي تحول إلى مرحلة نوعية نقلته من العصور الوسطى المظلمة التي هيمن عليها النظام الكنسي المغلق إلى العالم الحديث فتحرر الفكر الإنساني من كل القيود. ذلك أن الفكر اليوناني في فترة ازدهاره القصوى تحرر من فكرة الخرافة والأسطورة ووضع العقل الإنساني متحررا من كل السلطات القائمة السياسية والكهنوتية. كان كل شيئ مفتوحا أمام العقل الجديد، الذي أنجز آثارا ما تزال تشكل واحدا من أسس الثقافات الإنسانية الكبرى.

كانت حزية الفكر، بكل أبعادها، ووضع الإنسان في مركز الأحداث كبداية وغاية أمام مسؤولياته تجاه الطبيعة وتجاه الأحداث التي تصنع وتحرك التاريخ البشري مما جعل العقل المتحرر من كل القيود يوغل في البحث والإكتشاف في كل المجالات. وكانت النقلة الثانية التي ترتبت عن عصر النهضة هي التحول إلى عصر التنوير الذي حدد القيم الإنسانية التي لا تمس، وفي مقدمتها حرية الإنسان وحقوقه الأساسية وعلاقته بالسلطة ضمن عقد متفق عليه بالمشاركة. فالأفكار والمبادئ والقوانين التي تأسست في عصر النهضة وتوسعت فيما بعد، في عصور التنوير، هي التي تسير عالمنا اليوم، وما يحدث من تغيرات هي تفاصيل.

ولكن أين نحن اليوم من هذا كله؟ فما نزال مقيدين بألف غل وغل في الفكر والسياسة والمجتمع. مازلنا نناقش أوليات الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان وأسس الحكم وأنظمته المختلفة وكأنها ألغاز، وكأننا لسنا من هذا العالم المفتوح. وأننا نبعث كما بعث أهل الكهف. ومازالت قيم العالم مجرد مشاريع مطروحة للمناقشة ؛ لا نحن متفقون عليها، ولا نحن نسعى جادين إلى تحقيقها، رغم أننا في الشكل نتعامل مع مقتنياته المادية ؛ بعيدين عن الجوهر الذي تمثله والأسس التي بنيت عليها. لنا حكومات وبرلمانات ومجالس ككل الأمم غير أنها خالية من المحتوى لدى مثيلاتها في العالم المتطور. إن الثورة الحقيقية المشكلة للعالم المعاصر ؛ ثورة العلم والتكنولوجية، والمعرفة، والحرية، وحقوق الإنسان ماتزال مؤجلة عندنا أو هي غير مدركة أصلا من الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية ؛ داخل الحكم وفي المعارضة. وبطبيعة الحال فإننا إذا لم ننجز الثورة في هذه المجالات، سنبقى على هامش هذا العالم المتسارع الحركة والتغيرات. وهل نستطيع بناء نظام ديموقراطي بدون التطرق إلى هذه القضايا ومعالجتها بشكل جذري.

إننا نعلن باستمرار في تصريحاتنا الرسمية وفي وثائقنا التي تصدر عن السلطة أو المعارضة أن أزمتنا معقدة، متعددة الأطراف، عميقة الجذور ؛ نلح على هذا وكأننا نؤجل الحلول أو نلقي في أذهان المواطن أن ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأن يتقبل وضعه كما هو، ونستمر في التواكل والتخاذل، ولا أحد يقول بالضبط أين يكمن هذا التعقيد، وما هي الطرق المستعجلة لتفكيك الأزمة. ويبقى المواطن فريسة الإحباط واليأس والخوف في وضع مسدود. وبالتأكيد أن جذور الأزمة الحالية : الأسباب التي أدت إليها والوسائل الممكنة للخروج منها، متولدة عن انعزال الحكم عن المجتمع، وانعدام الحوار الجاد الواضح الشفاف داخل النظام وخارجه، في أوساط الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية ؛ بل في ساحة المجتمع الواسعة. نحن لا نتحاور إلا عندما نكون متفقين ؛ حوار الموافقة الأخرس. أما عندما نختلف تحصل القطيعة التي تتحول في الغالب إلى عداوة. إن الخروج من عنق زجاجة الأزمة لا يتم إلا باستعادة الثقة بين الحكم والشعب ؛ بين الحاكم والمحكوم. ولا يتم هذا إلا عن

طريق شرعية مؤكدة يثق فيها الشعب ؛ عن طريق الحوار الحر والصريح المبني على الثقة وليس على الغش وعلى المشاركة الشعبية في تسيير شؤون الأمة ومراقبتها.

كيف يمكن لنا تفكيك الأزمة المتشابكة في غياب الحرية، وفي نظام حكم مغلق يدور حول نفسه، يحاور نفسه، ولا يتحاور بصفة صريحة حتى مع مكوناته، مما يجعله مع استفحال الأزمة، يتآكل من الداخل، ويتحارب مع اطرافه في السرية بكيفية كريهة تبعث على الإشمئزاز. وعندما تخرج الأزمة إلى السطح يحاول كل طرف التنصل من المسؤولية وإلقاء التبعة على الطرف الآخر. وقد تسربت عدوى الإنغلاق والإستبداد بالرأي، وتجنب اقتحام معركة الرأي والرأي المخالف إلى القيادات الحزبية التي أصبح يهمها التقرب من السلطة القائمة أكثر من التقرب من الشعب. لقد كان من الممكن، بعد أحداث أكتوبر الدموية، لو استخلصنا الدروس، أن ندخل إلى حياة سياسية متطورة، ونحدث التغيير المنشود ؛ عن طريق الحوار والتفاعل بين الشرائح المتنوعة الفاعلة في المجتمع ؛ وأن نمكن شبابنا من الإنخراط في حياة سياسيَة جديدة تسمح له بتحديد مستقبله ومواجهة مصيره بكل ثقة. كان يمكن أن نضع الأسس المتينة لبناء جزائر جديدة حرة ومتقدمة. لكن حسابات السلطة الضيقة، وتصرفاتها التكتيكية لربح الوقت، واستعجال الأحزاب الجديدة لكسب مواقع في الساحة من غير أن تعد الشروط لذلك من التجنيد والتأهيل والتعبئة.

لقد أجهضت السلطة المتخندقة في مواقعها الجامدة، والأحزاب المستعجلة للسلطة، ميلاد مجتمع مدني كان في ذروة الحماس والتطلع والأمل، فأدخلته بحساباتها الخاصة والأحزاب المستعجلة للإستحواذ على الحكم، في تلاعباتها الظرفية على حساب التطور الإستراتيجي للبناء الوطني المستقبلي، وحولته إلى شظايا غير مؤثرة تستعملها السلطة لحل مشاكلها الآنية وتملأ بها الأحزاب الساحات للقيام بتجمعاتها تحت إغراء الطمع وحتى الرشوة. وبهذا السلوك المدمر تحول الخلف المنتظر للأجيال التي شاخت واستنفذت قوتها، إلى ممسوخ شره لا يهمه إلا المنصب كوسيلة لمكاسب مادية ولا تهمه المهام التي أوكلت إليه ؛ ولا الموقع في المجتمع الذي أصبح مرفوضا منه بصفة آلية، مما جعل الأزمة

تزداد استفحالا بسبب التلوث الذي امتد إلى السلطة وإلى الحياة الحزبية.

لقد أصبحنا في مأزق محاصرين بين اختيارات سيئة ؛ بين الذبح والتزوير، والكذب والرشوة، وكل أساليب التضليل. الأمر الذي يطرح علينا معادلات جديدة معقدة تتطلب منا إيجاد حلول صحيحة لمجاهلها. وهذا يحتاج إلى شيئ أساسي جوهري هو توفير مناخ نقي للحرية في أعمق معانيها التي توصلت إليها الإنسانية المتحضرة ليتاح لجميع العقول النيرة أن تساهم في ترسيخ بناء وطني سليم يرتكز على الحرية والعدالة.

فالحرية هي الشرط الأساسي الأول الذي يجعل الإنسان إنسانا والمجتمع مجتمعا منسجما، ونظام الحكم محترما ومطاعا ومقبولا من الشعب ويعطي للشرعية مدلولها الأبعد.

ثم لماذا الإلحاح على هذا الطرح؟

ولنرجع إلى ثورة أول نوفمبر وإنجازاتها، وفي مقدمتها الإستقلال الوطني الذي يمكننا من مواجهة مصيرنا بحرية وثقة إذا أعطيناه محتواه الحقيقي، ونقول في هذا الصدد، وبدون تحفظ، إننا أنجزنا الإستقلال في معناه الإبتدائي ولكن لم نحقق الحرية. ونعتقد أن هذه هي مشكلتنا الرئيسية التي انجرت عنها بقية المشاكل التي أصبح الكثير منها مستعصيا على الحل، بفعل التأجيل والتراكم. وينبغي التذكير هنا أن شعار حزب الشعب الجزائري الذي كان الأساس للحركة الوطنية وعمودها الفقري والذي هيأ الشروط من التنظيم والرجال لتفجير الثورة، كان شعاره "الحرية والإستقلال"، وكانت الجريدة الناطقة باسمه تسمى "الجزائر الحرة". ولسنا ندري ما كان يقصده واضعوا الشعار الذي قدم الحرية على الإستقلال. وهل يمكن أن تتحقق الحرية بدون الإستقلال. ومن واجبنا ونحن في تقييم تجربتنا الثورية الوطنية، أن نعيد القراءة والتمعن في هذا الشعار. وقد بينت لنا التجربة أن انعدام الحرية يلغي الإستقلال ويجعلنا مقيدين بألف قيد وقيد يوصلنا أحيانا إلى وضع العبودية. قيود السلطة الجاهلة المغلقة المتعجرفة، قيود المجتمع التقليدية ؛ قيود التعصب بكل أشكاله ومعانيه وتعبيراته ؛ قيود الجهل في بلد متخلف. فالإستقلال هنا يتحول إلى أداة للعبودية والقهر.

لقد قال رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس في أحد تصريحاته وهو يرد على تطرف المعمرين وهيجانهم وتصلب السياسة الفرنسية تجاه الثورة : "إننا نفضل أن نكون عشرة ملايين من الجثث على أن نكون عشرة ملايين من العبيد". يقول أرسطو : "ليس العبد إلا آلة فيها حياة، وفيها أيضا مقدرة على النسل يمكن الإستفادة منها".

ما الفرق بين أن يكون الإنسان عبدا أو جثة ميتة، وما قيمة الإنسان إذا كان مجرد آلة للأكل والنسل والشقاء. لقد كنا أحرارا حقا عند رفعنا السلاح للدفاع عن أنفسنا وتحرير وطننا واسترجاع كرامتنا وإنجاز استقلالنا. ولكننا اليوم مجرد عبيد لأزمة تطحننا ولا نملك الإرادة الحرة والجرأة الثورية المتحررة لمواجهتها. أصبحنا عبيد الخوف والعجز الجماعي، كيف نحرر مجتمعنا من هذه الأزمة الرهيبة وتصفية العناصر المكونة لها والفاعلة فيها. كيف نواجه ونتعامل مع الذين شنوا الحرب الإرهابية الدموية على الشعب الجزائري التي دمرت منجزاته المادية والمعنوية واغتالوا زهرة أبنائه، وأخمدوا فيه جذوة الطموح والحيوية والأمل التي كانت أفضل خصاله. إن معركتنا الحالية والقادمة هي معركة الحرية لتأسيس مجتمع حر في إرادته وفكره واختياراته ؛ في ميوله وفي معتقداته الفكرية والسياسية والإيديولوجية ؛ مجتمع متحرر من الخوف والفقر والجشع والحاجة المذلة ؛ مجتمع حر يسترجع الثقة في نفسه وهويته وبلاده وانتمائه، تربطه علاقة حرة مع النظام الذي يحكمه على أساس الحقوق والواجبات المتبادلة. فمن حق المواطن أن يفقد ثقته في النظام الذي يحكمه إذا انحرف هذا النظام عن المبادئ والأسس المتفق عليها وإذا لم يعد يعبر عنه ويستجيب لتطلعاته. ومن الخطر المدمر للمجتمع أن يفقد المواطن ثقته في نفسه وفي بلاده وفي انتمائه. وإن نظاما يدفع بسلوكه المواطن إلى هذا الوضع هو نظام غير جدير بالإحترام ولا بالبقاء. ومن المفارقات العجيبة أن أنظمة تطلب ثقة المواطن فيها من غير أن تثق هي فيه بل تمعن في تجاهله والتعامل معه كرقم أصم. فالمجتمع الحر هو الذي تتحقق فيه الإنسانية بمعناها الأسمى، وتتفجر فيه العبقرية الفردية والجماعية. فلا يمكن أن يكون هناك تقدم أو تنمية في أي مجال من مجالات الحياة المادية والفكرية

والعلمية أو تكون ديموقراطية أو عدالة أو نظام حكم منصف مستقر بدون الحرية. فالمجتمع المستعبد لا يحقق الإنتصار، ولا يبدع حضاريا لأنه مشلول العبقرية والخيال.

فالمجتمع القوي المبدع القادر على تحقيق التقدم وإنتاج الحضارة هو مجتمع متكون من أفراد أحرار قادرين على إنتاج حياتهم والتحكم في مصيرهم، أما مجتمع العبودية فهو مجتمع عاقر حتى مع كثرة التناسل البشري.

وعندما نقول أننا أنجزنا الإستقلال ولم نحقق الحرية، هل يعني هذا أن ثورة أول نوفمبر العظيمة كانت محدودة، ولا تحمل في بطنها بذور الحرّية كما يدعي الذين سعوا ويسعون دائما لإفراغها من محتواها الغني بالقيم الإنسانية الكبرى. إننا نعتدي على الثورة ونخون شهداءها ونظلمهم في قبورهم إذا وصلنا إلى هذه النتيجة من التفكير والتحليل، ونبخس أولئك الأبطال الذين كانت لهم البصيرة وبعد الرؤيا والجرأة عندما تخطوا أزمة التحول التي كانت في صلب حزب الشعب بمبادرة تفجير الثورة المسلحة التي قضت على عقم السياسة والإرادة المترددة. وفي هذا التجاوز الذي غير مجرى تاريخ الجزائر الحديثة درس لنا اليوم لتخطي الأزمة الحالية عن طريق مبادرة تاريخية مشابهة تلوي رقبة التاريخ الهزيل الذي نعيشه وتنقلنا إلى فضاءات جديدة تخرجنا من المستنقع الذي يخنقنا بأوحاله وروائحه الكريهة جدا.

لقد كانت ثورة أول نوفمبر حبلى ليس فقط بالحرية والإستقلال وإنما حبلى بتغيرات تاريخية كبرى في حركة التقدم والمعاصرة في ميادين الحكم والإجتماع والإقتصاد والثقافة والأفكار الجريئة. وإذا كانت هناك سلسلة من الإنحرافات أوصلتنا إلى الردة، وتغيير مسار الثورة عن خطه الإنساني التقدمي نتيجة هوس السلطة والتسلط والأنانية وضيق الأفق، وانعدام الأهلية لقيادة ثورة عملاقة كثورة أول نوفمبر، وسوء التسيير والتقدير، والتخلي عن المبادئ الأساسية الوطنية الثورية، والسلوك النضالي المتفاني النزيه، وانتهاج طريق الجشع والبذخ، وإرضاء النزوات الخاصة. إن ثورة متجذرة شعبية لا يمكن أن تنطفئ جذوتها أو تخمد روحها. فجذوتها كامنة دائما، وروحها حية في ضمير الشعب الجزائري

الذي قدم فيها أكبر التضحيات وأعظم الرجال من أبنائه. وإن عجزنا نحن عن فهم هذه الحقيقة الجوهرية، وغير قادرين على إرجاع قطار الثورة إلى السكة الأصلية، فإن أجيالا تتكون اليوم وسط المحنة الدموية، وتكبر فيها مكتوية بنارها تتحدى الإحباط واليأس، وترفض السلوكات العبثية القذرة المسلطة على البلاد، ستقلب الطاولة على الجميع، وتعيد الروح الوثابة الجريئة المتجددة التي زرعتها ثورة أول نوفمبر، وستبطل كل الحسابات داخليا وخارجيا لأولئك الذين يريدون تحويل الجزائر إلى سوق للسمسرة والمساومة على مصيرها، وتعيد للجزائر حيويتها وتزيح عنها شر السفهاء.

في رسالة بعث بها يوسف بن تاشفين يوصي فيها أمير جزر الباليار الجديد الذي عينه، يوصيه : "بأن يحسن للرعية ويزيل عنهم ما فعله السفهاء، إنها بلدة تحتاج إلى من يسوس أمرها ويحيط أهلها".

أحـــداث أكتوبــر ـ الزلــزال

كتب الكثيرون عن أحداث اكتوبر الدامية : منهم من كان في مصدر القرار ؛ بل من أصحاب القرار ؛ منهم الأساتذة والباحثون في مجالات السياسة والإجتماع، ومنهم الصحفيون كشهود ومحللين في الميدان.

وبقطع النظر عن مختلف التحاليل والتأويلات وحتى التخمينات على اختلاف توجهات أصحابها وعقائدهم السياسية والإجتماعية والخلفيات والدوافع التي حركت وتحرك في المستقبل المهتمين بتلك الأحداث وما ترتب عنها فيما بعد بما أصبح يسمى بالمأساة الجزائرية الدامية التي أغرقت البلاد في بحارمن الدماء والدموع ؛ وجعلت شعبا كاملا رهينة للعنف والمغامرة.

بقطع النظر عن كل هذا، فإن هذه الأحداث ستبقى منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر المعاصر بكل تعقيداته ؛ ومنعرجا خطيرا في مسار الثورة الجزائرية في مدها وجزرها ؛ في اندفاعها وانحسارها ؛ في حيويتها وجمودها. لقد كان الزلزال الذي هز أركان البلاد كلها وأحدث صدعا كبيرا فيها. ورغم ذلك فإن الذين تداولوا على السلطة وتسيير شؤون الأمة تصرفوا ومايزالون يتصرفون وكأن شيئا لم يقع ؛ وأن ما حدث مجرد خلل في السلطة وليس قطيعة بين عهد وعهد ؛ عهد قد استنفذ قواه وشاخ ولم يعد مؤهلا للإستجابة للمبادرات التاريخية وبين عهد جديد يطرح نفسه كبديل جذري في المسار التاريخي للثورة الجزائرية التي جاءت للإستقلال والتغيير والتقدم ضد الرجعية والتفاهة والتخلف وضد السلطة المطلقة والمستبدة تسير في اتجاه التاريخ وليس ضده، تخضع للتفكير والتجديد وللمبادرات الخلاقة. إنها ترفض التعفن والدوران حول الذات، إنها تبتكر

ما يأتي وترفض إعادة إنتاج ما مضى حتى ولو كان إيجابيا. فالتاريخ لا يعود إلى الوراء ولا يعيده إلا الذين لم يقرؤوه أو لم يستفيدوا من تجاربه.

وبعيدا عن فكرة المؤامرة والمخطط الهادف إلى تصفية الحساب مع الثورة الجزائرية المنتصرة وهو أمر وارد في السياق بكل تأكيد. فوجود ثورة شعبية عميقة منتصرة ذات طموح واسع وأهداف بعيدة المدى ووجود دولة فتية ديناميكية تتوجه نحو العصر ونحو التقدم والعصرنة وتحمل هموم وطموحات الشعوب المستعمرة والمضطهدة وتدافع عنها في محيط جغرافي يعتبره الغرب المهيمن بجميع أطرافه وقواه شيّئا نشازا ومحرما يجب قلعه من الوجود. فإن الشيء المؤكد كذلك أن الثورة الجزائرية التي كانت تحمل في طياتها بذور الحركة والتقدم كانت تهدد قوى التخلف والرجعية المتحجرة وتخيفها. هذه الثورة تعرضت للإنحرافات الخطيرة من طرف مجموعة من القائمين عليها والمتداولين على قيادتها كانت ترعبهم من الداخل بقوة الدفع والتغيير الكامن فيها رغم تظاهرهم بتبنيها والحماس لها. وفي واقع الأمر اتخذوها مطية للإستغلال والطمع والنهب، معتبرين إياها في الواقع غنيمة ينبغي استغلالها والإستفادة منها إلى أقصى الحدود وهم يتبخترون اليوم في الفيلات والقصور التي غنموها ووالمصالح المتشابكة التي كونوها مما جعلتهم يندمجون كنتيجة منطقية في نظام المافيا والمصالح المعادية للتطور والمصالح العليا للأمة.

ومن غير التركيز على الأطراف التي كانت وراء تلك الأحداث العاصفة، وعلى الذين ركبوا موجتها واتخذوها مدخلا للإنخراط في حياة سياسية انتهازية مغامرة متخلفة، وجعلوا منها ذريعة لتوجيه ضربة قاضية للدولة الوطنية التقدمية الفتية وللمجتمع الجزائري الآمن الذي كان يحركه الطموح الواسع والآمال العريضة التي فجرتها ثورة نوفمبر المنتصرة التي أزاحت عنه عقدة الضعف والخوف والمذلة، فانطلقت القوى الجهنمية بجميع مكوناتها السياسية المصلحية والإنتهازية الخرافية تزرع الفتنة وتحرك آلة الإرهاب الفتاكة ؛ تدمر المنشآت القاعدية للتنمية وتلحق التشويه والأضرار الجسيمة بالدين والأخلاق والسياسة، وتنحرف بالمسار الديمقراطي الجنين عن طريق العنف والهمجية والإنغلاق

الفكري والسياسي وإغراق البلاد في بحر من الفوضى أرجعنا إلى الوراء عشرات السنين ؛ بل إلى درجة الصفر من نقطة الإنطلاق ؛ بل إلى عهود الإستعمار المظلمة الأمر الذي يجعلنا نحتاج إلى ثورة عميقة شاملة تحررنا من الكوارث التي أفرزتها الأزمة الخطيرة التي فرضت على الشعب الجزائري فرضا عن طريق الإرهاب الأهوج وعجز النظام البيروقراطي المتخلف عن إيجاد مشروع حقيقي بديل للأزمة تتجند حوله الأمة. ولولا حيوية الشعب الجزائري وصموده وقوى وطنية حية دفعت الثمن باهضا من التهميش والإغتيالات تصدت بحزم لقوى التدمير والشر لكان مصير البلاد في مهب الرياح. ولكن الله سلم.

نترك هذا للتاريخ وإلى أن تهدأ الأجواء وتظهر خلفيات المأساة الوطنية بكل معطياتها. إن الشعب الجزائري له ذاكرة قوية ؛ وإن كان يتظاهر بالنسيان أحيانا ؛ وسيبقى يتذكر عبر الأجيال تلك البشاعة التي شوهت أرضه وسمعته التي قامت بها جحافل التتار الجديدة، والتي تعيد له صورة الأرض المحروقة التي انتهجها الماريشال بيجو "رمز الإحتلال البغيض سياسة وسلوكا" انتقاما من المقاومة البطولية التي قادها الأمير عبد القادر. لقد كان الماريشال بيجو ؛ هذا الشرير رمز الإحتلال والعنصرية والهمجية الوحشية - يقول في تعليماته لجنود الشر : أحرقوا كل ما يقع أمامكم، ولا تتركوا شيئا واقفا أمامكم لا إنسانا ولا شجرة ولا ماشية.

وجاء التتار الجدد ليكرروا المأساة بكاملها، ويحولوا الشعب الجزائري بأكمله إلى رهينة للخوف وعرضة للذبح والقتل والتدمير من غير تمييز تكرارا لأيام "بيجو" الحالكة. وكما تحدت الجزائر قوى الشر في الماضي، تتحداها اليوم وستبقى واقفة صامدة أمام إعصار التاريخ.

فالذي يعنينا هنا ليس تفاصيل الأحداث التي أصبحت مدونة ومعروفة ونركز على تأثيرها على مسار ومصير الثورة الجزائرية، لأن هويتنا المعاصرة الثقافية والسياسية والفكرية، بالإضافة إلى هويتنا الدينية واللغوية والجغرافية المتأصلة، هي ثورة أول نوفمبر بمبادئها وأهدافها كأعظم حدث في تاريخنا شكل وصاغ شخصيتنا وهويتنا الحديثة. فهي التي أخرجتنا من المجهول إلى المعلوم ؛ حررتنا من العبودية والمذلة، واسترجعت لنا حريتنا المسلوبة واستقلالنا المغتصب، وأكدت هويتنا

التاريخية بكل مكوناتها الثقافية والسكانية والجغرافية وحددت مكانتنا في الخارطة العالمية كقوة ديناميكية فاعلة تدافع عن حقوق الإنسان في الحرية والكرامة والعدالة السياسية والإجتماعية والإقتصادية على مستوى الدول وعلى مستوى العالم، وجعلت صوتنا متميزا في المحافل الدولية الرسمية وغير الرسمية.

إننا نحرص على الكتابة في هذا الموضوع وندعو غيرنا إلى الكتابة فيه لنتفهم وندرك عمق الأشياء التي أدت إلى المأساة الوطنية، وندرك، بالخصوص، ذلك الضرر الذي ألحقه بالثورة مسؤولون لم يكونوا في مستواها، وندرك ـ أكثر من ذلك ـ أن أية ثورة، مهما كانت متجذرة في شعبيتها ومبادئها وتجاربها، لا يمكن أن تبقى بمنأى عن الخطر وعن كل الإنحرافات الممكنة إذا هي لم تكتسب ثوارا ومناضلين جددا من الأجيال الصاعدة يجذرونها ويوسعون مفاهيمها وفق متطلباتهم وتطلعاتهم المستجدة يغذونها بالأفكار والمبادئ الجديدة المبتكرة ؛ ينافحون عنها ويقودونها نحو آفاق المستقبل. إننا نرى أمام أعيننا كيف تكون الكارثة عندما يتخلى أناس عن نضالهم الصارم وعن مبادئهم يتسللون إلى قيادة الثورة من غير أن تتوفر فيهم تلك الشروط الصعبة من الإلتزام والوفاء ونكران الذات وبعد النظر : ينساقون وراء النزوات الذاتية والطمع والأنانية فيحولونها بتلك الخصال الرديئة المنافية للثورة إلى مجرد سلطة قهرية يتربعون على كراسيها يحولونها إلى غنيمة يكسبون منها الثروة والمال. عندها تقمع الثورة ويفتح المجال أمام المصالح والأهواء الشخصية بدل المصالح العليا للأمة. ويتحول الحكم إلى مجرد سلطة ؛ إلى جهاز سلطوي مغلق منفصل عن المجتمع معاد له يتصرف سلوكا وتوجهات ضد مصالحه وإرادته. وبذلك يفقد الشرعية والمشروعية ؛ مهما حاول تغيير شكله وبذل من جهد للحفاظ على الطقوس والمظاهر.

وفي هذه الشروط يتحول الإقتصاد إلى بازار للنهب والمضاربة يسيره لصوص الخفاء، يتحول الحكام إلى سماسرة، ويصبح التفكير في التنمية الحقيقية ضربا من أوهام الحكم.

نلح على التعمق في هذا الموضوع حتى لا تتكرر المأساة الوطنية بشكل دوري نتيجة تكرار الأخطاء والسلوكات والمظاهر. ونعيد بناء البلاد على

أرض صلبة وأسس متينة تقاوم أشد درجات الزلازل قوة وعنفا. وحتى تتجدد الثورة وتستأنف مسيرتها التاريخية بمبادئ وأفكار جديدة متحررة من الخوف والجمود والإنتهازية يقودها مناضلون مؤمنون ملتزمون يسيرون بالبلاد نحو الحرية والعلم والثقافة والديمقراطية ببناء "دولة الحرية والقانون، واقتصاد الرفاهية المحقق والمؤمّن للعدالة الإجتماعية التي تحفظ للمواطن حقه في الكرامة الإنسانية بتأمين العيش الكريم والتعليم الصحيح والتثقيف المستنير والتسلية النظيفة".

بالتأكيد أننا عندما نعيد التذكير بالمبادئ الأساسية والأهداف الكبرى سنجد من يقول لنا : إننا نريد إرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء، وأننا ندافع عن مثاليات أثبتت التجارب فشلها. ونرد على هؤلاء بأننا ندرك مسبقا مثل هذا التحدي الوارد من أولئك الذين يريدون إيقاف عجلة التاريخ عند مصالحهم وأطماعهم الخاصة. وبيننا وبين هؤلاء بون بعيد. إننا نريد أن نحرر حركة التاريخ من قيودهم، ونبعث الإرادة الخلاقة في الأجيال الجديدة ؛ أجيال الإستقلال وندعوها إلى الإنخراط في معركة جديدة ثورية مستقبلية تدفع عنهم اليأس وتزرع فيهم روح الأمل وتحرك فيهم إرادة النضال النقي الصارم لتأمين مستقبلهم والتحكم في مصيرهم. وفي الجزائر، مهما تعددت أشكال الصراعات وتنوعت توجهاتها وعناصرها، فإن المعيار الأساسي يبقى، دائما، مبادئ وأهداف ومصير ثورة نوفمبر التي حددت الفواصل بين ما هو وطني وغير وطني، بين الملتزم وغير الملتزم، بين المؤمن والإنتهازي، بين من هو مع الوطن ومن هو ضد الوطن، بين الوفي للشعب وتضحياته والخائن والمتنكر لتلك التضحيات.

لقد دخلت البلاد في الأزمة الطاحنة لأن قيادتها تخلت عن المشروع الوطني الثوري، وانخرطت في خدمة المصالح الخاصة المناوئة لمصالح الشعب ؛ داخلية تلك المصالح أم خارجية. وعندها وقع الطلاق بينها وبين المجتمع الذي أصبح أكثر تهميشا وبعدا عن مصادر القرار الوطني. وأن الخروج من الأزمة بصورة نهائية يقتضي العودة إلى المنابع الحية الصافية والدائمة ؛ إلى الشعب مصدرا وتوجها للحكم ضمن مشروع وطني متجدد يستجيب لتطلعات الأغلبية الواسعة للمجتمع. فللخروج من الأزمة الحالية واقتلاع جذورها تحتاج البلاد إلى ثورة حقيقية ؛ ثورة وطنية عقلانية

علمية ديمقراطية ذات أبعاد مستقبلية تخرج الدولة من المستنقع الذي وضعت فيه : مستنقع الرشوة والتفاهة والمصالح الخاصة، وتمكين المجتمع من التعبير عن نفسه بحرية وفق مبدإ التنوع والتسامح وقبول الآخر مع الإختلاف، وترسيخ مفاهيم العصرنة المتطورة في ثقافة الدولة وثقافة المجتمع بدل ثقافة الجشع ؛ جشع السلطة وجشع الثروة.

والسؤال المطروح اليوم، لا يكمن في موضوع الأزمة المتعددة الوجوه التي نتخبط فيها ولا في كيفية الخروج منها فقط، ولكن السؤال الحقيقي الذي يتحدانا هو : ماذا بعد الأزمة ؟. والمخيف في هذا السؤال وفق معطيات الواقع في معالجة الأزمة أن هذه الأزمة تشغلنا بصفة ملحة وتبعدنا عن التفكير فيما بعدها. ومن المؤكد أن مسألة الخروج من الأزمة مسألة وقت، وقد يفعل الزمن فعله إما بالتعقل أو الملل. وأصبح من الواجب علينا والملح أن نوجه أفكارنا بصفة جدية لما بعد الأزمة. فهل ننهي هذه الأزمة الطاحنة بقطع جذورها والقضاء على مسبباتها، أم ننهيها أو تنتهي من نفسها بصفة عشوائية ونجد أنفسنا في واقع متعفن يعدنا إلى أزمة لاحقة، بل إلى أزمات دورية مؤكدة.

فالخروج من الأزمة، بصفة نهائية، والقضاء على جذورها لا يتأتى إلا بوضع أسس متينة واضحة تخرجنا من الأوضاع الإنتقالية المتلاحقة من عهد إنشاء الحكومة المؤقتة وإلى الآن، والتي يحاول القائمون على السلطة في كل مرحلة، تكييفها مع مصالحهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية ماداموا في السلطة، ولما لا؟ بتأمين مصالحهم ومصالح أبنائهم في حال الخروج منها. تضعنا هذه الأسس الجديدة في نظام ومرتبة الدول المعاصرة المتقدمة التي تتمتع بالحرية والأمن والإستقرار والرفاهية الإقتصادية والإجتماعية بعيدا عن الهزات العابرة. ولابد أن يتم هذا البناء على أساس مشروع وطني متجدد يكون محل حوار حقيقي بين القوى الوطنية الحية بمختلف قياداتها السياسية والفكرية والإعلامية ؛ مشروع تعددي حقيقي يكون محل إجماع وقبول من طرف الأغلبية الكبرى للمجتمع. ويكون الحكم والموجّه لحياتنا السياسية والإجتماعية. مشروع يشبه العقد الذي يربط العلاقة بين السلطة والمجتمع، وعلاقة أفراد المجتمع ببعضها على أساس الإحترام والتسامح. مشروع يبعدنا عن

جميع أشكال الشعوذة التي أصبحت الظاهرة الأكثر بروزا في حياتنا ؛ الشعوذة السياسية، والشعوذة "الدينية والأخلاقية" والتي تصب كلها في مجرى النفاق والكذب، والتي تشكل في النهاية، انتصار الخرافة على العقل بكل ما يعني هذا من تقهقر فضيع في مجال السياسة والحكم والعمران والحضارة، مشروع يحل القضايا الوطنية العويصة العالقة.

مشكلة الحرية والديمقراطية ومشكلة حقوق الإنسان الأساسية المتعارف عليها دوليا، ومشكلة الحكم المعقدة والتي تعد المصدر الرئيسي في الهزات الدورية التي عرفتها وتعرفها البلاد منذ الإستقلال.

مشروع يمكن الجزائر ؛ جزائر ثورة نوفمبر المنتصرة، من أخذ مكانتها بجدارة في المجتمع الإنساني المتحضر ؛ عن طريق عبقريتها في الإبداع والعمل الجاد والمنافسة المتكافئة ؛ ويمكنها من بناء قوة ذاتية على أساس المثابرة في العمل والتحكم في العلم والإقتصاد والإستقرار والأمن السياسي.

وإذا كانت الازمة أمرا حتما مقضيا، مهما كان الوقت الذي تأخذ، أو الكيفية التي تنتهي بها، فإن المسألة الجوهرية المطروحة، مرة أخرى، هي ماذا بعد؟ هل تكون الأزمة الأخيرة ؛ أي الأزمة التي تولد الهمة حسب قول قائد الإصلاح جمال الدين الأفغاني، أم تكون الأزمة التي تخلق الشروط وتهيء الظروف لأزمات دورية متكررة أعقد وأخطر ؛ تنهك البلاد، تشل قدراتها، تهدم اليوم ما بنى بالامس ؛ وتضعها في كل مرة على حافة الهاوية.

وكما نعلم فإن الثورة الجزائرية مثل غيرها من الثورات الكبرى في العالم وفي التاريخ لم تكن في منأى عن الأزمات المتكررة. فكل ثورة هي ثورة في العمق في صلب البناء القائم تقوم بالهدم بإقلاع الصخور وتحطيم الجدران ؛ تصطدمُ بالحصون والقلاع التي تمترست عبر الأزمنة. وفي عملية الهدم والتحول يقع المد والجزر ؛ يتصارع التقدم مع التخلف ؛ الخير مع الشر، قوى الجمود مع قوى الحركة، العقل مع الخرافة. وفي هذه المعركة الأبدية يتحدد مسار التاريخ وتكون الثورة بمعناها الواسع المتجدد هي المحرك لمسيرة التقدم.

لقد عرفت الثورة الجزائرية الأزمات منذ البداية : بل هي تولدت أصلا عن الأزمة التي عصفت بحزب الشعب الجزائري العمود الفقري للحركة الوطنية، وطوحت بالمناضلين. لكن هذه الأزمة الخطيرة وجدت حلها في اندلاع الثورة كمبادرة تاريخية لتجاوز الأمر الواقع. وفتح الطريق أمام عبقرية الشعب الجزائري التواقة للحرية والإستقلال، والتخلص من الإستعمار البغيض، ووضعية القهر والعبودية والمهانة. وكانت الأزمات تتوالى أثناء الكفاح المسلح نتيجة ثورة شعبية عارمة وعميقة كانت الحاسمة في إلغاء أبشع احتلال وأبغض استعمار استيطاني عنصري كلكل على صدر الشعب أكثر من قرن وثلاثين سنة.

وعبر الأزمات الديناميكية والمأساوية أحيانا التي كانت تفرضها معركة الإستقلال كانت الأزمة القاصمة الظهر أزمة 1962، وكأنه كان يراد لها أن تكون أزمة الإستقلال الوليد لتحرم الشعب فرحة انتصاره التاريخي. وقد جمعت هذه الأزمة خيوط الأزمات السابقة واللاحقة، ولا يمكن تفكيك مسلسل الأزمات هذه إلا بفك وحل رموز أزمة 1962، التي ترتب عنها نظام سلطوي لم يتغير في جوهره رغم الدروس القاسية التي لم نستخلصها.

لقد تولدت هذه الأزمة من الصراع على السلطة، ومن السباق نحو الإستلاء على نتائج الإنتصار الذي أحرز عليه الشعب الجزائري بتضحياته الجسيمة. وحتى لا نبتعد عن الواقع ونظلم جميع الفاعلين في الأزمة لا ننكر أن هناك من هؤلاء الفاعلين من كان يرى في هذا الصراع صراعا على مصير الثورة ولمن تكون نتائجها ؛ هل تكون هذه النتائج لصالح الغالبية العظمى من الشعب التي احتضنت الثورة المسلحة ووصلت بها إلى الإنتصار الكامل والنهائي، أم تكون لصالح فئة الإنتهازيين الذين كانوا يتربصون بالثورة وينتظرون الفرصة للإستحواذ على ثروة البلاد وحيازتها تاركة الأغلبية تحت الحرمان الذي وضعها فيه المستعمر.

ونعتقد أن هذا العنصر من الصراع لم يكن من الوضوح في ذلك الوقت مثل ما هو عليه الحال الآن. فإنه كان العنصر الخفي والأساسي، وكان الإنتصار في البداية لصالح الإرادة الشعبية، ولكن القوى المتربصة بالثورة والتي كانت تتغلغل تدريجيا وبثبات ووعي في السلطة. وعدم ارتفاع الوعي وضعف الرؤيا السياسية الصارمة وما يترتب عليها من التزام وسلوك

وانضباط وتنظيم في صفوف القوى الوطنية الثورية أدى مع مرور الزمن إلى انتكاسة هذه الأخيرة لتترك المجال إلى قوى المغامرة والنهب لتطيح بالمشروع التنموي وتقود البلاد نحو المجهول.

وفي هذا السياق ينبغي أن لا نبعد تأثيرات القوى الخارجية التي كانت تتصارع على النفوذ في جو نظام الحرب الباردة. فقد كان كل طرف من هذه القوى المتصارعة يسعى لتكون القوى الجديدة البارزة المنتصرة في صفه وتحت نفوذه في منطقة استراتيجية ـ سياسية حيوية. ومن هذه القوى من كان يريد إجهاض القوى الجديدة والقضاء عليها في المهد، لأنه كان يرى فيها تهديدا مستقبليا لمصالحه الإستراتيجية. ويجب أن نعترف أننا لم نكن دائما في مستوى الرهانات القائمة لأخذ الحيطة اللازمة والإستعداد الذي تتطلبه المواجهة التاريخية. لقد انتصر الترهل على الحزم، والطمع على الإلتزام والمبـــادئ، والمصلحة الخاصـة على المصلحــة الوطنية العامة. وبقطع النظر عن الخلفيات التي كانت وراء كل طرف من أطراف أزمة 1962، فإن التيار الشعبي العارم هو الذي انتصر على الأزمة ولو مؤقتا، لقد كانت القوى الكامنة في الثورة الشعبية، والهمة التي تولدت على الإنتصار الساحق على المستعمر هي التي انتصرت. ورغم الخسائر السياسية والمعنوية الباهضة التي ترتبت عن تلك الأزمة من تصفية وتهميش لجيش بل جيوش من المناضلين والثوار، بالإضافة إلى النتائج المدمرة لسنوات الإحتلال المظلمة والحرب الهمجية التي سلطت على الشعب لما يقرب من ثمان سنوات، ورغم الفراغ الهائل الذي تركه رحيل المعمرين الذين كانوا يهيمنون، بصفة مطلقة، على الإدارة والإقتصاد وإقصاء الجزائريين عن هذه المجالات الحيوية ؛ رغم شح الأموال والنقص الفادح في الإطارات الوطنية، وجحافل الجهل والفقر، ورغم تربص قوى خارجية كانت تتربص بالقوى الجديدة ولم يتورع بعضها في شن حرب مباشرة عليها في الغرب وفي الشرق قال مسؤول كبير لرئيس من رؤساء جمهورية فرنسا المعادية للجزائر، يجب أن نقضي على هذا الغول حتى لا يكبر ويأكلنا وإياكم".

لقد انتصرت الإرادة الشعبية المتحررة من كل هذا، وتجسد هذا الإنتصار في الميدان بالتعبئة الشاملة للقوى الحية في البلاد لمواجهة

الأوضاع الجديدة ؛ وضع الأسس لإعادة بناء الدولة الوطنية، وترميم الجروح التي خلفتها حرب الإبادة الجماعية التي سلطت على الشعب، وتصفية الآثار المدمرة لاستعمار استيطاني انتهج سياسة التفقير والتجهيل والإبادة الجماعية.

وفي مدة وجيزة، وبالإعتماد على قدراتها الذاتية المادية والبشرية، تمكنت الجزائر من وضع قاعدة جيدة لتنمية شاملة ودائمة، كان يمكن لو تمت مواصلتها بنفس الهمة والإرادة، أن تخرجنا من التخلف وتضعنا في مستوى العالم المعاصر بما فيه من منجزات علمية تقنية اقتصادية ثقافية لولا الردة الرهيبة التي بدأت معالمها تتضح وتترسخ تدريجيا مباشرة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين. فقد تمكنا في أقل من عشر سنوات 1970 ـ 1978 أو من عشر سنوات إذا أضفنا المخطط الثلاثي التجريبي 1967 ـ 1970، تمكنا من إيصال المدرسة والمصحة والطريق إلى كل جهة ؛ بما فيها الأماكن المعزولة، ووضعت الأسس لقاعدة علمية عصرية متطورة، وإنشاء نسيج صناعي متطور، بقطع النظر عن ما فيه من الثغرات الناتجة عن قلة الخبرة الوطنية في هذا المجال، وانبعثت الحيوية في الأرياف الجزائرية التي أصبحت تتطلع بهمة وحماس إلى المستقبل وتنخرط تدريجيا في العالم المعاصر.

لقد كانت أهداف المشروع الوطني واضحة، استكمال المشروع التحرري ؛ تحرير الوطن، وتحرير الثروة الوطنية ووضعها في مصلحة الشعب، وتحرير الإنسان من الهيمنة والحقرة والإحتياج للغير تحت وطأة الفقر. وكانت الوسائل الموصلة إلى هذه الغايات محددة بدورها، بناء قاعدة علمية عصرية متطورة تستجيب لمقتضيات التنمية الشاملة وتدرجنا في العالم المعاصر بجدارة. وكانت الجامعة ـ من خلال إصلاح التعليم العالي ـ والمنظومة التربوية المبنية على العقل والمعرفة، والإنفتاح على العصر، والتي تضمن التكوين الأساسي لجميع المواطنين لمدة تسع سنوات إجبارية، هي الأساس لبناء القاعدة العلمية العصرية. وكان التصنيع الشامل المندمج هو الأداة الرئيسية للتنمية. ينبغي أن نكف عن الجدل العقيم حول الصناعة الجزائرية ونعترف بأن البلد غير المصنع لا يمكن أن يخرج من التخلف. والدليل أمامنا في آسيا وأمريكا اللاتينية

وأمامنا العالم العربي الذي بقي متخلفا لأنه لم يقتحم كافة مجال التصنيع الحديث وما يتطلبه من تقدم علمي وتقني ـ بل ومن تقدم في النظام السياسي ـ وكان الهدف من التصنيع في الجزائر هو الدخول للعالم المعاصر من الباب الواسع عن طريق امتلاك العلوم والتكنولوجية بالخبرة الذاتية والتجربة والإبداع، وعن طريق التصنيع المتطور الشامل فقط يمكن تطوير القطاعات الأخرى، قطاع التعليم والبحث العلمي والتمهين المتقدم ؛ تطوير الفلاحة والري ؛ واستغلال الثروات الباطنية ؛ أي الوصول إلى اقتصاد حديث متطور وقادر على الإستجابة لحاجات المجتمع المتزايدة وعلى المنافسة والإندماج في الدورة الإقتصادية العالمية. وكان من أهداف المشروع الوطني التنموي الشامل إخراج الريف من التخلف والعزلة ؛ وتحريك المجتمع الريفي عن طريق التعليم والمواصلات وتطوير الإقتصاد المحلي وكذلك الإدارة بتوفير الشروط المادية والتقنية والبشرية لدمج الريف في الحركة العمرانية الواسعة.

كانت كل هذه الأهداف واضحة والوسائل في متناول اليد ؛ كانت التجربة الفتية في حاجة إلى التنقيح والتعديل مع امتلاك الخبرة الوطنية والمتطلبات الجديدة التي يفرضها المجتمع، والمتغيرات الجارية في العالم من حولنا، كان في إمكاننا إنجاز مشروع وطني تحديثي شامل لولا الأزمة التي اصطدمنا بها بوفاة الرئيس هواري بومدين الذي كان يقود هذا المشروع التاريخي العظيم الطموح والمجهض بفعل الردة. لقد غيرت هذه الأزمة المفاجئة التي أصابتنا في منعرج الطريق موازين القوى ؛ توقف المشروع الوطني التنموي ؛ ووقع العبث والإستهتار بالمكتسبات الوطنية، وتغيرت موازين القوى لصالح الرجعية والتخلف والقوى المحافظة التي سيطرت على الإدارة وعلى الأجهزة السياسية والتنظيمات الشعبية، وابتعدنا عن الهوية الثورية التي أبدعتها ثورة أول نوفمبر المجيدة، وأصبح نظامنا بدون أهداف وبدون إرادة، وصفيت القوى العقلانية أو همشت من النظام ؛ ولم يقع أي مجهود للتكفل بجيوش الإطارات الجديدة المتخرجة من الجامعة أو القادمة من الجامعات الخارجية، ودمجها في المعركة التنموية والمعركة السياسية. لقد انتصرت قوى الجمود على قوى التجديد، وفتح المجال للمغامرة

والسمسرة والتفاهة، وأصبح النظام لا يعبر إلا على نفسه ولا يشتغل إلا لنفسه، وحدثت العزلة ثم القطيعة مع المجتمع.

كانت الجزائر في مطلع الثمانينات مهيأة لنقلة نوعية وفق الشروط التي وفرتها المرحلة السابقة. إذ بدأت الإطارات الوطنية الشابة تصل إلى الميدان، وبدأت المنظومة التربوية العامة والجامعية وكذلك مراكز البحث العامة تتطور تدريجيا في اتجاه الإندماج في التنمية الشاملة. كما تكونت لدينا خبرة وطنية ميدانية جيدة في عدة مجالات حيوية. ويقال أن الرئيس بومدين كان يتهيأ لهذه النقلة النوعية، ولسنا ندري إن كان هذا صحيحا أم لا. ولكن الراجح ـ كما يؤكده بعض الذين كانوا بقربه ـ أنه كان يريد ذلك، وإن كنا لا نعرف كذلك كيف كان يمكن أن يحقق ذلك. والذي يهمنا ليس إن كان يريد ذلك أم لا يريده، وأنه مهما توفر لدينا من معلومات لا نستطيع أن نفك شفرة تفكيره بعد موته. لقد كان الرجل كتوما جدا، وقد ذهب بأسراره الخاصة كاملة. إن الذي يعنينا هنا أن الجزائر كانت مهيـأة للدخـول فـي مرحلـة تاريخيـة نوعيـة نحـو التحديث والخروج مـن التخلـف.

ومن المفارقات العجيبة أن الردة بدأت تحت شعارات ؛ الإستمرارية ؛ ومن أجل حياة أفضل ؛ العمل والصرامة من أجل المستقبل ؛ وشبيبة سنة 2000، وغير ذلك من الشعارات التي توالت من المؤتمر الرابع إلى المؤتمر السادس مرورا بالمؤتمرات الإستثنائية وإعادة مناقشة الميثاق الوطني.

كانت هذه الشعارات تخفي وراءها ما سيأتي من أخطاء ومغالطات كانت تجري في الميدان. فالإستمرارية كانت غير ممكنة حتى ولو بقي بومدين حيا، لأن الجزائر بلغت مرحلة جديدة من التطور كانت تتطلب تغييرات جوهرية في طبيعة الحكم وطرق تسيير شؤون البلاد، وفي المشروع التنمـوي الوطنـي. والذي وقع هو أن النظام بقي كما هو ولكن بمستويات وأشخاص أقل كفاءة وقدرة على الرؤيا الصحيحة والتحكم السليم في تسيير شؤون المجتمع. وبدل تحقيق حياة أفضل، أخذت حياتنا تسير نحو الأسوأ والأردأ، وتحول شعار العمل والصرامة إلى حياة التسيب والإهمال والإستحواذ علـى الأمـلاك العموميـة، والممارسـات المؤديـة إلى مستقبـل مجهـول.

هذه هي الحقائق التي انكشفت فيما بعد. فالقرارات الوطنية الكبرى بدأت تهدم الواحد بعد الآخر، وأخذت الإختيارات الكبرى تفرغ من محتواها وتلغم من الداخل. فقد تحول الإهتمام العلمي بالجامعة إلى اهتمام أمني، كان الهم الأكبر أن لا تتحرك الجامعة ضد النظام حتى ولو كان ذلك على حساب التحصيل العلمي والترقية البيداغوجية. وتركت الأحياء الجامعية إلى نشاطات ثقافية وأندية علمية مشبوهة. وتكونت الشروط لتتحول الجامعة إلى ميدان للصراع والتطاحن الذي كثيرا ما اتسم بالعنف بدل الحوار الفكري المنتج، وإلى معقل لجميع الأفكار المتخلفة. وفقدت الجامعة هويتها الطلائعية القيادية كما هو واقع في كل جامعات العالم المحترمة منذ أن بدأت الجامعة تتكون في التاريخ، كمركز للإشعاع المعرفي والتنوير العقلي والمعرفة العلمية الدقيقة. وبدل أن تقود جامعتنا التقدم بدأت تنشر التخلف وتقوده، وحلت الهيئة الوطنية للبحث العلمي بعد ما كونت أدواتها من تنظيم وقوانين وبرمجة وأصبحت بقاياها تنتقل من جهة إلى جهة لتباع مقراتها فيما بعد من طرف المسؤولين في القطاع نفسه. وشرعنا في تطبيق المدرسة الأساسية بدون أساس ولا تأسيس ؛ بدون تهيئة جيدة للمدرسين المؤهلين لتطبيق البرامج المعدة ولا تحضير المعدات الضرورية التي تحتاجها الورشات التطبيقية، واختفت من البلاد تلك الحيوية السياسية الثقافية الفكرية العلمية التي كنا نشارك فيها على أعلى المستويات الجامعية ومراكز البحث العلمية عن طريق الندوات واللقاءات الوطنية والدولية التي كنا نقيمها، ورفع الدعم عن الكتاب كلية : كنا قبل هذا على صلة مباشرة بما يجري في العالم من أفكار وتيارات سياسية وفكرية عالمية جديدة ؛ توقف المشروع الصناعي الوطني، وتحولت المعامل التي بنيناها بأحدث التقنيات إلى هدف للمناورة والمساومة والسمسرة والتفكيك. وشردت الإطارات الفنية بفعل بيروقراطية جاهلة متخلفة وتبلد سياسي كريه.

كل ذلك تحت عنوان إعادة الهيكلة المشبوه والتي تمت بطريقة عشوائية ضاعفت من الثقل البيروقراطي وقللت من الفعالية الإنتاجية. بدأ التضييق على المؤسسات الوطنية في قطاع الغيار والمواد الأولية بحجة تخفيض الإستيراد.

وأدخلنا الشك في كفاءة الإطارات الوطنية التي سلطت عليها آلة الإحباط والتهميش في أخذ القرارات الأساسية التي تعني تخصصها، همشت وقزمت الطبقة الوسطى وهي في طريق التكوين، وحرمت من تأدية دورها كقوة رئيسية دافعة لتقدم البلاد. وكان ضرب الطبقة الوسطى وإبعادها عن الفعل السياسي سببا إضافيا رئيسيا لتفشي الرشوة وهيمنة البيروقراطية على أجهزة الدولة وكما كان هناك تسيير رديئ للموارد المادية كان تسيير أردأ للموارد البشرية الجديدة المكونة حديثا.

وفي محيط هذا التفكك وعدم ضبط استراتيجية منسجمة للتنمية والتحكم فيها، كما كان منتظرا، أخذت الأجهزة السياسية تتكلس وتتخرط تدريجيا في المحيط البيروقراطي المتعفن الذي بدأ يغرق في مستنقع الرشوة والمصالح الخاصة. ووقع تحالف حقيقي بين الأجهزة السياسية والبيروقراطية على أساس تقاسم المنافع المادية والسياسية.

وفي هذا السياق الإنحرافي فتح الباب للتجارة الموازية الخفية عند الكبار، ولتجارة الشنطة عند الشبان، فكان تجار الخفاء الكبار يضعون الديناميت في أسس الإقتصاد الوطني، وجيوش من الشباب تنتشر عبر أنحاء العالم في تجارة الشنطة من أمريكا اللاتينية إلى هونغ كونغ مرورا بخط الخليج الخطير، وكانت هذه الفئة التي همشت وانقطعت بها سبل العيش نتيجة توقف المشروع التنموي الوطني، وانتشار البطالة، واضطرها البؤس إلى الضرب في أصقاع الأرض بحثا عن الرزق عرضة للإستغلال البشع من كل نوع : من الحيتان الخفية التي كانت تحفر خنادق ضياع الثروة الوطنية ومن القوى الخارجية التي كانت لها مصلحة استراتيجية في زعزعة استقرار الجزائر.

كانت تجارة الشنطة تتسع وتزدهر في غياب تكفل الدولة الجدي بالسوق الوطنية والتخلي عن مسؤولياتها في الرقابة ومكافحة الغش. وكانت الحقائب المتنقلة عبر العالم تحمل كل شيء من الألبسة الرخيصة إلى المخدرات إلى السلاح.

والأخطر من هذا هو تخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه مواطنيها من الشباب الذين كانوا يجندون وبأعداد كبيرة كمرتزقة في أفغانستان

بإشراف المخابرات المركزيـة الأمريكية وتمويل من بعض بلدان الخليج وإيـران. وكانت هذه الشبكات هــي المكــون الرئيسـي لفيالـق الإرهاب فيما بعـد.

إن أحداث أكتوبر 1988 كانت نتيجة منطقية لهذه الأوضاع وتمردا عليها.

لقد أنهت نظاما كان يتهرى ويتآكل من الداخل، ولم تكن لنا الشجاعة السياسية التاريخية الكافية للإعتراف بهذه الحقيقة الواضحة العنيدة.

وبدل الإعتراف بمغزى ما وقع والقيام بإحداث التغييرات الجوهرية التي كان يتطلبها الظرف وفرضتها الأحداث الدامية، رحنا نقدم تحليلات وتفسيرات تبريرية خاطئة وثانوية على المستوى الرسمي. والأحزاب التي أفرزتها التعددية والمفترض فيها طرح البدائل الحقيقية، تصرفت كقوة ثأرية هدفها الإستيلاء على مكاسب الأزمة "أكثر منها قوة مستقبلية، وهذا ما يفسر العجز الواضح على مستوى الحكم والمعارضة في إيجاد المبادرة التاريخية التي تحول الأزمة إلى إرادة جديدة تحدث التغييرات المستحقة في اتجاه نظام جديد يفتح آفاقا مضبوطة وواقعية لمستقبل مستقر ومزدهر. فلم تجد الأزمة التي ترتبت عن أحداث أكتوبر الدامية لا نظاما قويا شجاعا متبصرا قادرا على تحمل المسؤولية والقيام بالنقد الذاتي الصارم لتصحيح الأوضاع وإحداث التحولات اللازمة بجدية وبعيدا عن الفهلوة والتحايل، ولا تنظيمات سياسية جاهزة ومؤثرة تدفع الأحداث في الإتجاه الصحيح. وكان تأطير الشارع المتمرد من طرف التيار الديني الذي حول هذه الحركة الشعبية إلى آلة إرهابية مدمرة نتيجة الفراغ في أجهزة الدولة التنفيذية وفي الأجهزة الحزبية التي حملت على المستوى الرسمي وحدها ظلما مسؤولية ما حدث ليتنصل الباقون من مسؤولياتهم الفعلية والمباشرة. وموقف مثل هذا في هذه المرحلة الحرجة ليس تهربا مــن تحمـل المسؤولية فقـط ولكنـه جبن وهــروب إلــى الأمــام.

والتيار الديني الذي كان جاهزا للإستيلاء على الشارع ؛ حيث كان ينظم نفسه في السرية منذ السبعينات ؛ بل إن بذور تنظيمه الأولى بدأت مباشرة بعد الإستقلال. وفي الثمانينات كانت تنظيماته وتدريباته المسلحة تجري أمام سلطة الدولة وبعلمها في الغابات والشواطئ

والمخيمات الصيفية والجامعية ؛ بل وحتى في المساجد التي استولت عليها كلية. هذا التيار، رغم اكتساحه للشارع، واستغلاله الأقصى للنقمة الشعبية على النظام، لم يكن يملك أي مشروع سياسي أو اجتماعي محدد.

كان همه الأول هو الإستيلاء على السلطة وبأسرع وقت ممكن ولو عن طريق السلاح. وهذا هو الإنحراف الرئيسي في تحويل حركة شعبية، كان يمكن أن تغير النظام في الإتجاه الصحيح، إلى حركة إرهابية مدمرة قضت على الأخضر واليابس، وأعطت فرصة للنظام ليعيد إنتاج نفسه ولو بطريقة سيئة ولمرحلة مؤقتة.

والأحزاب التي أفرزها دستور 1989، كانت مجرد شظايا لجبهة التحرير في حالة ضعفها وتفككها تحت الضربات التي وجهت إليها من طرف عناصر في النظام ومن الشارع الذي تخلت عنه نتيجة انحرافات وسلوكات في قيادتها. فالأحزاب الجديدة في مشروعاتها لم تأت ببدائل حقيقية لا على مستوى الأفكار والبرامج ولا على مستوى التنظيم الجماهيري الواسع والمؤثر. ولهذا انخرطت بسهولة في لعبة التسابق على السلطة من دون أن توفر لنفسها التأطير الشعبي الذي يمكنها من الضغط الفعلي على النظام، ولا على إحداث التغيير المطلوب على مستوى الدولة ولا على مستوى التسيير ؛ فهي تدين التزوير وفي نفس الوقت تشارك في المؤسسات المزورة، تهاجم السلطة في السر والعلن، وتشارك فيها بارتياح.

إننا نجد أنفسنا في طريق مسدود ؛ في وضع ميؤوس منه ؛ نظام لا يريد أن يغير ولا أن يتغير لأنه عاجز ولأنه يخشى التغيير ؛ يراوح مكانه ويستفتي نفسه، متجاهلا ما يدور حوله، وأحزاب لا ترى من التغيير إلا الوجوه التي في السلطة لتترك المكان لها. فكلا السلطة والمعارضة لا يريدان التغيير ولا القطيعة التي طرحتها أحداث أكتوبر الدامية، قطيعة مع الطمع والفساد والرشوة والممارسة الرديئة للسلطة والسياسة، وفتح المجال أمام قوى وطنية جديدة نظيفة من أبناء الإستقلال والإنخراط في نظام جديد يؤهلنا حقيقة للإندماج في العالم المعاصر بكفاءة وكرامة.

فوضع السلطة والمعارضة في هذا الموقف العاجز الكاريكاتوري هو تماما كما وصفه أبو العلاء المعري :

ونحن سبقناكم في المين فاعرفوا * لنا رتبة البادي الذي هو أكذب

مشيتم على آثارنا في طريقنا * وبغيتكم أن تسودوا وترهبوا

ونتيجة لهذا الفهم السيئ والزائف لشعار القطيعة والتغيير تحول النقاش السياسي إلى هجو بين المعارضة والنظام. فالمعارضة هدفها تحطيم النظام ونزع المصداقية منه، والنظام يعمل على تشتيت المعارضة وتجريدها من المصداقية. والخلاصة أن الجميع فقد الثقة والمصداقية، وانكمش المجتمع على نفسه لأن الأمر لم يعد يعنيه. وبقيت الفئات المحرومة والمعزولة أمام ماكينة الإرهاب الرهيبة وجها لوجه. انصرف المجتمع إلى همومه الخاصة ليترك الساحة إلى محترفين جدد يتحركون بقوة في كل مكان يملؤون الساحات في المهرجانات : يحسنون التصفيق ؛ يحبذون ابتكار الشعارات الزائفة، يتنقلون من ساحة إلى ساحة ومن جمعية إلى جمعية ومن حزب إلى حزب يبحثون عن الواقف ولو بغلا ! وبقي النظام يسير نفسه بدل تسيير شؤون الأمة ؛ الأحزاب تتصارع مع قياداتها للفوز بالمناصب التي تتصدق بها السلطة. فالجميع يدور في حلقة مفرغة بعيدا عن المسائل المتشعبة والمعقدة التي يواجهها المجتمع والتي تدفعه باستمرار في اتجاه اليأس والإحباط.

فالعودة إلى شعار القطيعة والتغيير وإعطائه المضمون الإيجابي كما تفرضه المرحلة التي ترتبت عن أحداث أكتوبر هو أحد المسالك التي تخرجنا من النفق الذي نحن فيه. فهناك نظام أدى وظيفته في الظروف التي وجد فيها مباشرة بعد الإستقلال. وخلال مراحل تطوره الإيجابية والسلبية تكونت عيوب وشروط جديدة تحتم تغييره. والقطيعة هنا تقتضي تصفية العيوب التي ترسبت وترسخت في مراحل تطوره المختلفة وإخراج النظام الوطني إلى ساحة نظيفة بمعالجة القضايا الرئيسية التي تواجهنا بشجاعة وجرأة. أن نعالج القضايا الكبرى التي لم تتوفر لنا الشروط ولا الإمكانيات ولا الخبرة لحلها بطريقة صحيحة غداة الإستقلال مباشرة. أن نعالج قضايا الحكم وبناء الدولة على المؤسسات والقوانين وليس على الأشخاص والأمزجة والكتل المتصارعة. أن نجعل نظام الحكم واضحا مستقرا ومقبولا من المجتمع. أن يكون نظام الحكم واضحا في أسسه وطبيعته وهويته الإستراتيجية. أن تكون طرق الوصول

إليه والخروج منه معلومة ومقبولة على أساس الوضوح والشفافية. نظام يقبل الرقابة والمحاسبة كأدوات لحمايته وتطويره وتثبيت مصداقيته.

نظام يكون الحكم فيه للمجتمع وليس للأجهزة. نظام يكون نابعا من المجتمع وفي خدمته ومقبولا منه. نظام تكون فيه الحرية الفردية والجماعية : السياسية والفكرية والإعلامية مكفولة ومصانة وليست شعارا وقناعا يغطي أوجه القمع والغش والتحايل والتزوير. نظام ناتج عن ممارسة ديمقراطية حرة ومصانة كذلك، مبنية على التداول على أساس المبادئ والبرامج واختلافها وقبول الإختلاف والتنوع على أساس الإحترام المتبادل وليس على الشعوذة والمغالطة والخداع.

ونحن في هذه المعضلة التاريخية التي يطرحها علينا مبدأ القطيعة ومبدأ التغيير أمام مسؤولية وطنية جماعية تاريخية. فلا المعارضة تستطيع أنْ تستغني عن النظام، سواء عن طريق التجاهل أو الإلغاء، ولا النظام قادر عن الإستغناء عن المعارضة بتجاهلها والتحايل عليها، ولا المعارضة ولا النظام بإمكانهما الإستغناء عن المجتمع وعن القوى الحية فيه. فنحن جميعا مسؤولون عن إخراج البلاد من حالة اليأس إلى حالة الأمل، ومن المستنقع الذي وضعت فيه مكرهة إلى أرض صلبة مستوية بوضع الأسس لدولة حديثة حرة ديمقراطية تتمتع بالثقة والمصداقية، وتصحيح العقد بين الدولة والمجتمع على أساس الثقة والمنفعة التي تقدمها الدولة أمام الإلتزامات التي يقوم بها المجتمع. نحن في حاجة إلى استرجاع هوية الجزائر الإستراتيجية إقليميا عربيا ودوليا، وتأمين قدراتنا على الصراع والمنافسة التي يفرضها العالم في علاقاته المتشابكة والمعقدة، واستعادة المبادرة للثورة الجزائرية كقوة ديناميكية محركة وموجهة وضابطة للمسار الوطني التقدمي.

لقد أصبح الهجو المتبادل بين النظام والمعارضة لا جدوى منه وكذلك الإتهامات التي يرمي بها كل طرف الآخر. وفي حالة العجز المتبادل التي نواجهها وحالة تشتت المعارضة وهشاشتها وحداثة تجربتها، فإن المسؤولية تقع على النظام في قيادة حوار وطني شامل وجامع بين جميع القوى الحية في البلاد في جبهة وطنية عريضة عن طريق مشاركة حرة وديمقراطية لإخراج البلاد من محنتها ووضع نظام جديد مقبول عن

طواعية منَ الأغلبية يصحح مسار الحكم ؛ يرسخ الحرية ويحقق الأمن ويضمن الإستقرار ويحمينا من الهزات المفاجئة. وعندما تتحقق الثقة وتتوفر الإرادة لدى النظام والمعارضة والقوى الوطنية الحية، فإن الجزائر لها كل الشروط لإقامة نظام وطني متجذر يضمن لها الأمن والإستقرار الدائم ويحقق لها المناعة الذاتية التي تمكنها من القوة والتقدم.

نظام الحكم ـ المعضلة

أهم القضايا التي طرحت على الإطلاق بعد أحداث أكتوبر الدامية التي تلتها الأزمة الخطيرة التي تطحن البلاد نتيجة الإرهاب الدموي هي قضية الحكم ؛ الحكم كمبادئ وأهداف وقوانين وشرعية : حكم يستجيب لمتطلبات بلد حديث ؛ وتطلعات شعب يتوق إلى الحرية والعزة والعيش الكريم والإستقرار الدائم. وقد طرحت هذه القضية من خلال شعار القطيعة والتغيير. ومن واقع بارز ومعاند وهو أن أحداث أكتوبر أنهت عمليا النظام الذي أنشأناه منذ 1962 بسلبياته وإيجابياته، وطرحت قضية التغيير الشامل كسبيل لنظام جديد بديل أكثر متانة وأكثر استجابة للتحولات الكبرى التي وقعت في المجتمع الجزائري وإلى التغييرات الشاملة التي جرت في العالم، ولاسيما بعد نهاية الحرب الباردة وبروز نظام العولمة كحقيقة حاسمة في هذه التغيرات.

وإذا كان هناك نوع من الفهم العام لشعار القطيعة والتغيير مع الإختلاف في تفسيره لدى الأحزاب والمجتمع المدني والقوى السياسية والفكرية التي رأت أن القطيعة كل القطيعة هي مع النظام الأحادي القائم تحت قيادة جبهة التحرير الوطني..وإذا كانت القطيعة مع النظام الأحادي متفق عليها بما فيها حزب جبهة التحرير الوطني، فإن الوفاء للتاريخ ولطبيعة النقاش الذي جرى في هياكل الجبهة بعد أحداث أكتوبر وابتداء من المؤتمر السادس هي التي طرحت التعددية علانية، وطالبت قواعدها بالتغيير. وقد سجلت ذلك في وثائقها الرسمية وهي في الحكم. وهي اليوم، رغم الضعف الذي تعانيه في قيادتها المختلفة أكثر تشبثا بهذه التعددية وهي تشارك في كل المناقشات المستحقة مع ما في هذه

المناقشة حتى الآن من تلاعبات وتحايل وتزوير.وتحرص الجبهة على أن تحترم هذه التعددية بدقة كاملة من جميع الأطراف. وقد يكون التفسير لهذا التحول أن الجبهة كانت مرغمة على ذلك أمام تطور الأحداث. وهذا جزء من الحقيقة. أما الجزء الآخر من الحقيقة التي قد لا يعرفها الكثير فهو أن السؤال الجوهري الذي كان مطروحا أمام الجبهة بعد أحداث أكتوبر : هل تستمر في الحكم وتخوض معركة شرسة من أجل البقاء فيه ولو عن طريق القوة والقمع، أم تقر التعددية وتقتحم معركتها في إطار نظام شعبي ديمقراطي ومفتوح ولو أدى بها ذلك إلى الخروج من الحكم، ولا تأخذ الحكم في المستقبل إلا عن طريق الإختيار الشعبي الحر؟ وكان الجواب على هذه الأسئلة الحيوية واضحا ؛ أن الجبهة التي قادت الشعب في معركة التحرير التي انتزع بفضلها استقلاله انتزاعاً ؛ ووضعت الأسس لبناء الدولة الجزائرية الوطنية، وأنجزت القاعدة الأساسية للتنمية، لا يحق لها أن تتخذ قرارا بقمع الشعب من أجل البقاء في السلطة أو ربح سنوات إضافية في الحكم. ونحن نعرف أن أنظمة كثيرة واجهت تمردات بل ثورات أكثر اتساعا وأكبر حجما من أحداث أكتوبر بالقمع واستمرت في الحكم عدة عقود ولكن إلى حين. لكن الظرف الدقيق الذي كانت عليه البلاد وتقدير المسؤولية في اتخاذ القرار الصعب في المرحلة الصعبة لم يسمح لها بذلك. إنها لا تملك الحق في التخلي عن مسؤولياتها، ولا الإخلال بوفائها لتطلعات الشعب والمصلحة العليا للبلاد. وليس الغرض هنا الدفاع عن جبهة التحرير الوطني ؛ فهذا موضوع آخر يحتاج إلى التفصيل ولكن في ظروف أخرى. فعندما تهدأ أمور البلاد ؛ وتترسخ التعددية حقيقة، وتتجذر الحرية لتسمح بنقاش رفيع وموضوعي حول الحقائق المثبتة، وليس حول الشعارات والإفتراءات التي تغذيها روح الثأر والإنتقام والحسابات الخاصة المحلية والخارجية التي لا علاقة لها بمصالح الأمة. عند ذلك لن تكون الجبهة في حاجة لمن يدافع عنها. وقد طالبت الجبهة مباشرة بعد المؤتمر السادس، وعندما كانت كل السهام موجهة إليها من داخل النظام وخارجه ؛ طالبت على لسان أمينها العام عبد الحميد مهري إجراء تقييم شامل لمسيرة الأمة تحت قيادتها منذ الإستقلال. وبالتأكيد أن مثل هذا التقييم الشامل لم يكن في صالح أولئك الذين ركزوا هجومهم على الجبهة متنصلين من مسؤولياتهم الخاصة.

فهذا المفهوم الضيق والمتميز بالقطيعة حوّلها من مفهوم حول تصفية العناصر السلبية المكونة للنظام والتي أدت به إلى الإنهاك، بل والإفلاس والعجز في القيام بالمبادرات التاريخية التي يتطلبها التحول الطبيعي للمجتمع إلى قطيعة مع الخبرة الوطنية، وأبعد من ذلك مع الهوية الوطنية ومع الثورة. وكانت هناك قوى وطنية موزعة هنا وهناك تعمل بصمت في خضم الأحداث الدامية الرهيبة على تطويق الإنزلاقات الخطيرة والمتعددة الناتجة عن خلط الأوراق. كانت هذه القوى تحاول الإمساك بالخيط الدقيق للثورة وحصر القطيعة في الأساليب السيئة المدمرة التي سيرت بها شؤون الأمة، والإنحرافات التي وقعت في دواليب الدولة التي أنهكتها وأدخلتها إلى البازار ومستنقع الرشوة. الإنحرافات في سلوك القائمين عليها، وفي التغييرات المفاجئة والعشوائية في المسيرة الوطنية ؛ وفي الإقتصاد والتربية الوطنية، وفي الجامعة وفي تنظيم الإدارة ؛ تغييرات بدون مبادئ وبدون أهداف أو استراتيجية معينة من طرف أناس يفتقرون إلى النزاهة والكفاءة. وكانت معظم هذه التغييرات العشوائية تسير في اتجاه معاكس لأهداف ومبادئ الثورة الأساسية. كانت القوى الوطنية القليلة تبحث عن قطيعة حقيقية مع الجذور والعناصر التي أوصلتنا إلى الأزمة. ومازال الفهم الصحيح الموضوعي والإيجابي للقطيعة غير واضح وراسخ لدى الطبقة السياسية ولدى أجهزة النظام.

ورغم التغييرات الهائلة التي حصلت في البلاد في هذه الأزمة الدموية ؛ في ميادين الإعلام المستقل والتعددية الحزبية : نقول التعددية الحزبية وليست التعددية السياسية. فمعظم سياسات الأحزاب متشابهة، بقطع النظر عن العدد الكبير منها، وكذلك التغيرات الإقتصادية بما فيها من الشوائب والفوضى، فإن التغيير الحقيقي الذي يمس طبيعة الحكم والمسار السياسي لم يحدث، وبقي أسير الشكلية والفهم السطحي وعدم التحليل الصارم والإدراك الشامل لإيجاد البدائل الصحيحة. بل إننا مازلنا غير متفقين على نوعية وطبيعة التغيير. بل الكل يطرح التغيير ولا يريده حقيقة. الجميع يسعى للحفاظ على الموقع ؛ كان الموقع موروثا كما هو الشأن بالنسبة للقائمين على النظام ؛ أم كان موقعا جديدا اكتسبه أصحابه من الأزمة. فالجميع يسعى إلى تغيير المواقع ليحصل على موقع

أفضل وأنفع بعيدا عن التغيير الحقيقي في المبادئ والأهداف والخطط الإستراتيجية والبرامج العامة. وهكذا بقيت الأسئلة الجوهرية المتعلقة بالتغيير قائمة. فماذا نغير بالضبط؟ وكيف نغير؟ ومن يقوم بالتغيير؟ وما هي أدوات التغيير المتاحة أو التي يجب أن تتاح؟ وماهي الأهداف وما هي البدائل؟.

وليس القصد هنا التغييرات الجزئية العشوائية الهشة التي لا تخضع لضوابط محددة والتي تهدف فقط إلى ابتكار وسائل جديدة للحفاظ على الموقع ولما هو قائم. فالتغيير المنشود الذي تتطلبه البلاد هو التغيير الشامل المترابط المندمج الذي يخضع لاستراتيجية وطنية منسجمة قادرة على إحداث التحولات الكبرى نحو التقدم في مسيرة الأمة. فالتغيير الذي تحتاج إليه الأمة هو التغيير الجذري الذي يمس تنظيم وطبيعة وهوية نظام الحكم الوطني، التغيير الذي يحقق الحرية كمبدإ وحق وممارسة في الفكر وفي السياسة. التغيير في اتجاه تأسيس نظام ديمقراطي مؤسس على تنوع البرامج المعبرة عن المصالح الحقيقية للمجتمع والمرتكزة على المعرفة الدقيقة والمفصلة لحقائق البلاد الثابتة والمتغيرة وعلى المعلومات المؤكدة ؛ وليس على الشعوذة والديماغوجية والكذب والأفكار المضللة ؛ التغيير الذي يشمل الذهنيات الفردية والجماعية.

ونشير بهذا الصدد إلى أن الديمقراطية قبل أن تكون تنافسا إيجابيا من أجل الوصول إلى السلطة، هي أولا وقبل كل شيئ، تربية سياسية سليمة وترقية لفهم وذهنية المجتمع وسلوكاته على أساس العقلانية والتفكير السليم. وتغيير مثل هذا لا يمكن أن يكون بيروقراطيا شكليا وميكانيكيا، ولكنه نتيجة تفاعل حي بين القوى الحية العاقلة المؤثرة في حركة المجتمع. وإننا بالتأكيد لا نستطيع أن نرسخ الحرية ولا الديمقراطية في مجتمع سكوني راكد غير مبال بمصيره ؛ فهذه الحركة التغييرية في المجتمع يحدثها التنوير الثقافي الحي والفعال والعمل السياسي المعقلن الهادف إلى تغيير وتقدم المجتمع وليس إلى إرجاعه إلى الوراء عن طريق العمل السياسي الثقافي العشوائي الرامي إلى الحصول على مكاسب انتخابية ظرفية. فالمجتمع المتحرك المنصهر في الحوار الحر والتفاعل

الحي والقوي بين المؤثرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية هو الذي يحدث التغيير المنشود، ويفرضه على الحكم والمعارضة في نفس الوقت.

والملاحظ في معظم الحملات الإنتخابية التعددية التي عرفناها منذ دستور 1989، أن القوى السياسية المتنافسة والمتصارعة في السلطة والمعارضة قامت على ترسيخ السياسة الثقافية السخيفة المبنية على المعلومات والأفكار الخاطئة والمضللة المكرسة للتهريج والقبلية والجهوية، واعتماد نقد شكلي متشنج للسلطة ونظام الحكم بعيدا عن فهم وتحليل المشاكل الحقيقية التي تواجهها البلاد وتبصير وتوعية المجتمع بها وعرض الحلول الصحيحة لها. فالسباق نحو السلطة ؛ وتصفية الحسابات الخاصة الشخصية والفئوية، سمم الحياة السياسية ووضعها في مأزق حقيقي، حيث نجد أنفسنا اليوم أمام قطيعة حقيقية مع الشعب.

فلا الحكم استطاع أن يقدم مبادرات جريئة تقربه من الشعب، ولا الأحزاب، بما فيها الأحزاب التي تعتبر نفسها فاعلة، قدمت بدائل حقيقية، وتجذرت في المجتمع بكيفية تجعلها قوة ضاغطة مؤثرة ومؤهلة لاستلام السلطة بكفاءة لإحداث التغيير المنشود. لقد تحولت الساحة السياسية الوطنية إلى مبارزة بين القيادات الحزبية والنظام بعيدا عن الإنشغالات الحقيقية للجماهير الشعبية التي ينحدر جزء كبير منها نحو الفقر والتجهيل والتهميش نتيجة للتصرفات العشوائية المسؤولة عن هذا المصير.

إن انفلات الأزمة الدموية وما ترتب عنها من إلحاق الأضرار الفادحة بالأمة، وانحراف التعددية الحزبية عن مسارها الصحيح ؛ وانعدام الثقة بصفة تكاد تكون مطلقة، بينها وبين النظام، وفيما بينها وبين قياداتها داخليا وبينها وبين السلطة، مما جعل كل شيئ مهزوزا يحتم على الجميع المراجعة الشاملة لكل شيئ والسعي النزيه والمسؤول إلى إعادة بناء الثقة الوطنية بين الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية وبين المجتمع، وإعادة طرح السؤال الكبير ؛ إلى أين نسير جميعا؟ وهل نحن قادرون على تصحيح المسار؟ ماذا نريد أن نغير؟ وماذا نريد آن نبني ؛ ما هو مستقبلنا؟ وما هو موقعنا من هذا العالم المليئ بالمتغيرات المتعددة السريعة والمفاجئة ؛ وبالثورات العلمية والتكنولوجية والفكرية وبالتيارات

السياسية العنيفة التي تعبر عن نفسها بكل الوسائل : بسيول الإعلام المستفزة ؛ بالعنف والإرهاب. وحتى لا نكون قشة عائمة في هذا المحيط الجديد بإعصاره وعواصفه وحيتانه الكبيرة والشرهة.

حقيقة هناك مشاكل مستعجلة ضخمة ملحة تتطلب المواجهة والحلول السريعة الملائمة. هناك الأزمة الدموية التي يجب تصفيتها وبكل الوسائل وفي أقرب الآجال. وإذا كان هناك إجماع يعد فرضا على الجميع هو تصفية هذه الأزمة الرهيبة والكريهة التي تحطم كل شيئ وتقف حاجزا أمام التقدم في أي اتجاه ؛ فلم يعد هناك اليوم أي تسامح في بقائها، ولا في تغذيتها بأي نوع من الأنواع المادية والسياسية والمعنوية.

وكل موقف غير هذا أو تخاذل من طرف أي كان يعد جريمة وطنية إن لم يكن أكثر من ذلك. هناك الوضع الإجتماعي المتدهور تحت ضغط تحولات اقتصاد السوق الحر الفوضوي الذي لم يرحم لا الفقراء ولا الطبقة الوسطى ؛ إنها تطحن الجميع ؛ هناك تقهقر الجامعة وتخلفها عن تسارع الثورة العلمية والتكنولوجية المهيمنة على العالم، والوضعية الصعبة التي تعيشها المنظومة التربوية التي تضم الملايين من التلاميذ والمعلمين الذين يعيشون جو الحيرة واليأس والإحباط وانعدام الرؤية المستقبلية.

هذه المنظومة تعاني التخلف في البرامج والوسائل البيداغوجية الحديثة، وانعدام الرسكلة المستمرة لهيأة التدريس وتزويدها بالأساليب والأفكار الجديدة. هناك الإدارة الغارقة في مستنقع البيروقراطية والرشوة ومصالح المافيا وكل أنواع الفساد التي تفشت في غياب سلطة الدولة الصارمة. هذه الإدارة أصبحت عقبة أمام أي تطور أو إصلاح منشود إلا إذا حدثت فيها ثورة حقيقية تؤهلها لأن تكون إدارة كفأة فعالة نظيفة. هناك نمو المدن الفوضوية التي تهدد المجتمع بالفوضى وانتشار الجريمة وفساد الأخلاق وانحلال المجتمع وهدم الحس المدني. هناك مشكل الصحة العمومية والوضعية المأساوية التي وصلت إليها، رغم وجود هياكل معتبرة وعدد هام من سلك الأساتذة والأطباء والمتعاونين ما يكفي لتغطية الخارطة الصحية بكفاءة. هناك الريف الذي ينكمش على نفسه ويتجه نحو الفقر والإنغلاق والتخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

وكل واحدة من هذه المشاكل تطرح نفسها كأولوية لا تحتمل التأجيل ؛ وأن تراكمها إذا لم تعالج في الوقت يزيد من تعفنها : ومعالجتها تتطلب إدارة جديدة متجددة فعالة ؛ إدارة أزمات حقيقية ؛ وتحتاج إلى اقتصاد حديث متين يستجيب لحاجات المجتمع المتجددة ؛ إلى مشروع تنموي وطني متطور فعال. هذا الوضع المعقد والمتداخل، لا تستطيع حكومة في الوقت الراهن، مهما كانت كفاءتها ؛ ولا عدة حكومات حتى ولو غيرنا حكومة كل ستة أشهر. لأن البناء الأساسي : بناء الحكم مهزوز. فالأمر في هذه الحالة المستعصية يتطلب إرادة وطنية جماعية تجمع القوى الحية الفاعلة والمسؤولة في المجتمع ؛ تمكن من تحقيق تعبئة شعبية شاملة، وتجنيد كل الوسائل المتوفرة لدينا بصورة عقلانية. فلا التقنيات الفنية، ولا ترسانة القوانين الرادعة ؛ ولا الحلول الجزئية والمبعثرة قادرة على إخراجنا من الحالة الحرجة المستعصية.

فالمطلوب هنا مواجهة سياسية فعالة شاملة وإرادة وطنية قوية، إرادة جماعية لا تقبل المساومة ولا التخاذل، للتصدي للعبث والإستهتار ؛ والتلاعب بمصير الأمة ومقدراتها، وتصفية البلاد من الأوبئة المتعددة المنتشرة في أجهزة الدولة والسوق والمجتمع، والعمل بدون هوادة، لردع الفساد المنتشر الذي يتقدم بكل وقاحة ليفرض نفسه كوجود "شرعي". إن الوقت يداهمنا والمحيط المتغير من حولنا يهددنا، ولا مجال للمناورة والتخاذل ونحن نسير في طريق ملغوم. لقد أصبح الخطأ غير مسموح به من أية قوة وأن أي تنصل من المسؤولية جريمة في حق الوطن والأمة.

وكيفما كانت حدة المشاكل المستعجلة الضاغطة التي تتطلب منا مواجهتها بالنضال الدؤوب والإلتزام الصارم، واليقظة الدائمة والتضامن الصحيح والإرادة الحازمة. فلا ينبغي أن يصرفنا عن القضايا الإستراتيجية البعيدة المدى التي تتطلب البناء وإحداث التحولات الجوهرية في الأسس التي ينبغي أن نبني عليها مستقبلا يصمد أمام الهزات ؛ مهما كان نوعها. وفي مقدمة هذه الأسس ؛ نظام الحكم والحرية والنظام الديموقراطي : والعدالة الإجتماعية.

ومن غير شك فإن الإتفاق العميق المؤسس على الإدراك الصحيح، والحوار الحر بإشراك المجتمع والقوى الحية فيه حول هذه الأسس هو

الذي يوفر الإستقرار الدائم للبلاد، ويحقق للأمة ما تطمح إليه من ازدهار وتقدم في البناء الحضاري الجديد بعبقريتها وكفاحها وتضحياتها عبر الأجيال.

تحليل العناصر الداخلية للأزمة والأسباب التي أدت إليها كانغلاق الحكم والإبتعاد عن المشروع الوطني وعن الأسس الأولى التي بنيت عليها الدولة الجزائرية كدولة وطنية ثورية في خدمة الشعب يقودها مناضلون ملتزمون ؛ تحويل أجهزة هذه الدولة وهي في مرحلة نشأتها، إلى أخطبوط للرشوة والسمسرة، والإستهتار بمصالح المواطن. تحليل هذه العناصر مهم، وينبغي أن يذهب التشريح في هذا الميدان إلى أبعد الحدود حتى نتمكن من القضاء، بصفة نهائية، على الأمراض المزمنة التي تفتك بالدولة الفتية وتبعدها عن دورها الفعال في قيادة البلاد نحو التقدم والإزدهار.

وهذا التشريح، إذا أردنا أن يكون فعالا، ينبغي أن يتم من طرف علماء خبراء في الإقتصاد والسياسة والإجتماع، بعيدا عن التلاعبات السياسية الظرفية الهادفة إلى الإستهلاك العام والحصول على مكاسب انتخابية ظرفية عابرة. وللأسف الشديد فإننا نفتقد إلى أدوات التشريح العلمي المطلوب ؛ رغم وجود العدد الهائل من الإطارات الجزائرية الشابة المختصة في الجامعة وفي مؤسسات الدولة والمؤسسات الإقتصادية.

فوضعية الجامعة متدهورة ولا تملك الوسائل ولا المراكز المختصة، وكان يمكن للجنة الخبراء سنة 2005 أن تتعزز وتواصل عملها في هذا الإتجاه بإشراف المعهد الوطني للإستراتيجية الشاملة. وقد تحولت أعمال هذا المعهد إلى أعمال روتينية دورية تعالج قضايا جزئية أغلبها خارجية ولا تذهب إلى صلب المواضيع الحساسة المطلوب معالجتها بكامل الشفافية والموضوعية بعيدا عن التأثيرات السياسية البيروقراطية السلبية . كان يمكن للجنة الخبراء أن تتوسع وتواصل عملها لتكون المخبر الوطني لجمع سيولة المعلومات حول وضعية البلاد في مختلف المجالات والقطاعات وتصنيفها وتحليلها وتهيئتها لاتخاذ القرارات الصائبة بالنسبة للتسيير وتطوير الإستراتيجية الوطنية البعيدة المدى، وأن تكون مصدرا رئيسيا لتزويد الأحزاب والجمعيات السياسية والمجتمع المدني

والباحثين. وبهذا يتاح لنا أن نقود ونسير بلدا نعرفه حقيقة ولا نعالج مشاكله بالطرق البهلوانية العشوائية : معلومات صحيحة = قرارات صائبة، معلومات ناقصة أو مشوهة = قرارات خاطئة. لم يتم هذا العمل لأن البيروقراطية والمسؤولين الضعفاء وأصحاب المصالح يخشون مواجهة الحقائق كما هي : ويخشون المنافسة على أساس المعرفة الدقيقة والكفاءة السياسية والفنية.

إلا أن تحليل هذه العناصر الداخلية المفروض توفره وإثراؤه باستمرار على الأسس العلمية الصحيحة لا يمنعنا من التصدي لتحليل العناصر الخارجية التي ساهمت مباشرة، وغير مباشرة، في تفجير الأزمة الوطنية الدامية وتغذيتها بالمال والسلاح والحملات الإعلامية والدعم السياسي ؛ سيما وأننا نعرف أن رأس الثورة الجزائرية كان مطلوبا. ومنذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954، وخاصة بعد الإنتصار الساحق الذي أحرزت عليه في 5 جويلية 1962. لقد كانت الثورة الجزائرية حبلى بالتحولات الكبرى التي يمكن أن تحدثها في الجزائر وفي المحيط المغاربي العربي والإفريقي. بل صداها العميق وصل إلى قارات آسيا وأمريكا اللاتينية واثارت اهتمام القوى التقدمية في العالم الغربي نفسه. فكان تأثيرها كمشروع تحرري تقدمي شامل يمتد إلى جميع الشعوب والبلدان التي تخلصت من الإستعمار وتطمح إلى استكمال مشروعها التحريري. وهذا ما جعلها تشكل عنصرا نشازا أمام مصالح النفوذ الإستعماري الكبرى ؛ ومرجعية تجب مقاومتها وطمسها، وبالخصوص عندما بدأت تطرح القضايا الجوهرية الكبرى في العلاقات الدولية ؛ تدافع عن حق البلدان المستقلة في الإستفادة من ثرواتها الوطنية في إطار نظام دولي تعاوني متضامن نزيه ومنصف. وهذه القضايا تطرح اليوم نفسها في نظام العولمة الجديدة.

وكان ترويض الثورة الجزائرية والإجهاز عليها من الأهداف الخفية والعلنية أحيانا لسياسات متعددة في المحيط وخارج المحيط. وعندما انفجرت الأزمة الدموية في بداية التسعينات، كان الكل جاهزا لوضع الحطب والزيت في نار الفتنة. وكان أصحاب هذه الأهداف ينتظرون السقوط النهائي ليس للثورة الجزائرية فقط، ولكن للجزائر كبلد. إلا أن

الذين راهنوا على هذا المخطط التدميري أساءوا التقدير، وكانوا يجهلون متانة ووحدة وتماسك المجتمع الجزائري ورفضه لمخطط الإرهاب الجهنمي، بل وتصديه له. فقد استطاع الشعب الجزائري بصموده، أن يخلط الحسابات. ويشل المؤامرة لأنه كان واعيا ومنتبها للخطر الذي يهدد مصيره.

ولنترك جانبا ولو مؤقتا، المسائل التفصيلية ونتوجه مباشرة إلى القضايا الجوهرية التي طرحتها علينا أحداث أكتوبر 1988. والحقيقة أن معظم المسائل التي نواجهها اليوم كانت مطروحة مباشرة بعد الإستقلال.

ولكن لا الظروف ولا الخبرة ولا الإمكانيات المادية والبشرية كانت متوفرة لمعالجتها في حينها. ولكن اليوم وبعد الأزمة الوطنية الدامية لم يعد مسموحا ولا مبررا ولا مقبولا تجاوزها والتغطية عليها وعدم معالجتها بصفة جذرية ونهائية.

وفي مقدمة هذه القضايا قضايا الحكم، نظام الحكم الأسس والأهداف التي تبنى عليها الدولة الجزائرية، تحديد مسؤولية الحكم ؛ ومسؤولية المجتمع، والعلاقة التي تربطهما ؛ مشكلة الحرية كمبدإ وحق وممارسة في الوجود، وفي الفكر السياسي والديني والإجتماعي والتي تعطي للمواطن وجوده الحر، وشرطه الإنساني، مشكلة الديموقراطية بمفهومها العالمي المتطور ؛ وكما هي ممثلة في التجارب الإنسانية الحية، وبإثرائها بالتجربة الوطنية الذاتية المبنية على التفكير الحديث والممارسة النزيهة ؛ الديموقراطية كأساس للحكم الذي يشارك فيه المواطن عن فهم واقتناع وطواعية. تحديد الهدف الأساسي من الصرح الحديث الذي نبنيه في الجزائر العصرية المستقلة المستقرة والمزدهرة. تحديد مبادئ وأهداف العدالة الإجتماعية التي تتحقق فيها كرامة المواطن الجزائري في أسمى معانيها.

ففي 1962 بنينا نظاما للحكم حسبما كان متاحا لنا من الخبرة والإمكانيات المادية والبشرية، وحسب الظروف والمحيط الدولي السائد؛ وعلاقات الثورة الجزائرية في سنوات الكفاح المسلح. وهذا النظام، رغم الثغرات والنقص الذي كان في صلبه، واجه بحزم مخلفات النظام الإستعماري المدمر، وسنوات الثورة المسلحة وما ترتب عنها من

ضحايا ؛ عائلات ومناطق بكاملها مشردة ومحطمة. ووضع الأسس للدولة الوطنية الفتية، ووفر الحد الأدنى من الكرامة للمواطن في العيش والتعليم والصحة ؛ وأرسى قاعدة معتبرة للتنمية. إلا أن هذا النظام، نتيجة لانعدام الأسس المتينة لبنائه، وفقدانه لاستراتيجية مستقبلية بعيدة المدى، وتآكله من الداخل نتيجة اختلاف الرؤى لعناصره والصراعات الداخلية والمصالح المادية التي تكونت مع التنمية الفتية ؛ هذه العوامل جعلته يستنفد قوته ويتجاوزه الزمن نتيجة كذلك لفقدانه القدرة على التجديد والإستجابة للتحولات العميقة التي وقعت في المجتمع ؛ وللتغيرات الجارية في العالم الناتجة عن ثورات متعددة متداخلة ومتكاملة ومتبادلة التأثير في ميادين المال والعلم والسياسة ؛ ثورات مناقضة ومضادة لحالة التخلف والركود التي وصل إليها نظامنا على مستوى التفكير والتنظيم وإدارة شؤون البلاد.

لقد تكلس النظام ؛ وفقد روحه النضالية الثورية التي كانت مجندة لخدمة الشعب والمصالح العليا للأمة. فقد المبادرة التاريخية، وانحدر تدريجيا في مستنقع الفساد والرشوة والبيروقراطية والمصالح الخاصة، وأعطى ظهره للمجتمع. وفي سياق انفتاح عشوائي فوضوي أخذ يربط خيوطه بالمصالح الخارجية النافذة في غياب دولة متحكمة في إدارة شؤونها، وفي ظروف الإرهاب الهمجي الذي شل القدرات الوطنية وانخرط جزء من أعوان النظام النافذين في السمسرة التي أصبحت تمارس على نطاق واسع في أجهزة الدولة وحولها.

وفي هذه الحالة، لم يعد نظامنا عاجزا فحسب، عن تلبية الحاجات الوطنية والقيام بوظيفته في تسيير شؤون الأمة على الأسس التي يتطلبها أي نظام سليم مبني على الطريقة الكلاسيكية ؛ فضلا على أنه نظام يفترض فيه أنه نا بع عن حركة ثورية شعبية عميقة، بل أصبحت تصرفاته استفزازية ومصدرا للإحباط، وانعدام الثقة، وعقبة في طريق أي تطور اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، مما يجعل إعادة النظر في بنائه من الأساس أمرا حيويا وشرطا أساسيا لبناء نظام وطني عصري فعال حول مشروع وطني متجدد قادر على تأمين الإستقرار الدائم للبلاد، ودفع عجلة التقدم في حركة ديناميكية تاريخية فعالة.

إن التغيير الذي يفرض نفسه اليوم، ليس في الجزئيات، ولا في المسائل القطاعية. وإن التركيز على العولمة واقتصاد السوق والإندماج في المنظومة الإقتصادية العالمية، والإنخراط في التحالفات الدولية الظرفية لا يجدي شيئا إذا لم نحدث التغيير الجذري في منظومة الحكم وبناء الدولة على أسس تمكنها من تأدية وظائفها المتعددة بروح ديناميكية تعتمدعلى العلم والذكاء. وتمكن المجتمع الغني بتنوعه وذكائه وخبرته في تفجير عبقريته المبدعة والإنخراط في معركة التقدم والعولمة بكفاءة.

فنظام الحكم هو الركيزة الأساسية والمحور الذي تدور حوله المتغيرات الوطنية والعالمية. ولهذا يأخذ طابع الأولوية في تصحيح الوضع، وإحداث الثورة التي يجب القيام بها للخروج من الأزمة التي تعتبر ظرفية، مهما كانت مدتها، وبناء جزائر عصرية قوية حرة مستقرة ومزدهرة. فالبلد الذي لا يستطيع أن يحدد بدقة قواعد وطبيعة وهوية الحكم ويحترمها عن طريق اتفاق أو وفاق وطني عميق مبني على الحرية والمشاركة الفعلية الواسعة للقوى الحية، لا يمكن أن يحقق أي إنجاز : مهما كان طموحه كبيرا ومشروعا كما هو الشأن بالنسبة للجزائر:وأن تكون المبادئ والأسس التي يبنى عليها النظام الجديد واضحة ومحترمة من أطراف المعادلة الفاعلة ؛ معادلة الحكم والسلطة والمجتمع ؛ السلطة والمعارضة على السواء.

ففي تاريخ الدولة الحديثة التي بلغت مستوى من التطور في التنمية وأنظمة الحكم جعله الكاتب الأمريكي الياباني الأصل "فوكوياما" نهاية التاريخ حسب زعمه. في تاريخ هذه البلدان عدة مسارات للوصول إلى أنظمة قوية ومستقرة، مؤسسة على الحرية كمبدأ وفلسفة وحق وممارسة، وعلى الإختيار الحر للشعب، متفق عليها من مختلف التيارات الفكرية والسياسية والأخلاقية والدينية، بعيدا عن التعصب والإنغلاق والعنف وعقلية الإقصاء. وهذه المسارات، وإن اختلفت في طبيعتها وتنوعها، نتيجة اجتهاد وتجربة كل أمة، فهي تتفق في الأسس التي بنيت عليها الأنظمة الحديثة المتقدمة التي حولت الحكم من الأشخاص إلى المؤسسات، وأصبحت الخصال والعقائد الشخصية المتميزة عاملا من عوامل تقوية وترسيخ المؤسسات ودعم سلطتها لا سببا في التسلط عليها

وتجاوزها والقفز فوقها كما يفعل الحكام العجزة التافهون المتخلفون الذين يغطون عجزهم بفرض سلطات شخصية متعجرفة مزاجية مزيفة مخالفة لمنطق بناء الدولة الحديث. إن التحول التاريخي للمجتمعات وأنظمة الحكم من الأشخاص إلى المؤسسات ؛ والإنتقال من نظام القبلية إلى الإقطاع إلى النظام الجمهوري ؛ كان نتيجة للإصلاحات العميقة لتنظيم المجتمع ومؤسسات الدولة، وتثبيت القيم الإنسانية العليا ؛ قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

وكان هذا التحول، ومنذ عصر النهضة، يتم عبر صراعات وتفاعلات في المجتمع تحركها التحولات المادية والأفكار الجديدة المستنيرة المبتكرة في حرية والتزام. كانت هذه الأفكار الجديدة أساسا للثورات الكبرى التي أنجزت في ميادين المعرفة والعلم، وفي الأنظمة الإقتصادية والحقوقية وأنظمة الحكم، وترقية الإنسان فردا ومجتمعا. وكانت البداية والأساس تحديد قيمة ومكان الإنسان ككائن عاقل وحر، ومسؤولياته في الأرض وتجاه المجتمع، وتجاه الطبيعة. وباعتباره كائنا عاقلا حرا من حقه استعمال عقله كاملا وبكامل الحرية تجاه جميع القضايا التي تعترضه ؛ من غير أي قيد سياسي أو ديني أو فكري، وأن يعبر عن ما توصل إليه علانية من دون خوف من أي كان مهما كان مصدره، باعتبار أن هذا الإستنتاج العقلي الحر ليس من حقه وحده ؛ وإنما هو من حق المجتمع كذلك يستفيد من إنجازه كخبرة إنسانية متجددة. لقد كان العقل الإنساني المستنير الذي لم تكبله قوى الجمود والقمع السلطوي والمجتمعي التقليدي هو المحرك والقائد في المسيرة الإنسانية الحديثة.

وعندما تحرر العقل الإنساني بهذه الكيفية، بفعل عصر النهضة، أصبح كل شيئ مفتوحا أمام الإنسانية ؛ من العمران المادي إلى مجالات الفكر الأكثر عصيانا وتمنعا، من أعماق الأرض إلى رحاب الفضاء الواسعة.

وكان هذا العقل الحر يتفاعل مع المعارف المختلفة، والتقنيات المتنوعة، والإبتكارات العلمية يؤثر ويتأثر، ويصوغ الحياة الإنسانية المتجددة. ولكن ماذا تفعل المجتمعات التي يتقيد فيها العقل، ويقمع ويطارد من كل الجهات.

وكانت الإندفاعة التالية المتولدة عن هذا العقل الحر المتطلع القلق المتسائل المكتشف، هي علاقة المواطن بالسلطة التي ينتظم فيها وتحكمه ؛ لقد كانت هذه العلاقة في السابق علاقة السيد بالعبد، علاقة المالك بالمستأجر يحكمها القهر والتسلط من طرف الحكم القائم، والخضوع المطلق لمواطن مجرد من إمكانية الدفاع عن نفسه. أما الآن فهي مبنية على حرية التفكير والإختيار الحر، وعلى المشاركة، مرتكزة على عقد اجتماعي واضح وشفاف، تحكمه القوانين وتسيره المؤسسات المزكاة من طرف المجموعة الوطنية بدون قهر ولا مغالبة ولا تحايل أو تضليل أو تزوير.

ومن تفاعل هذه العناصر الحيوية ؛ عقل حر مكتشف يتجه باستمرار نحو المجهول يطرح الأسئلة المقلقة والحرجة ليكتشف ويعرف ويوضح ؛ يتقدم ويدفع إلى المزيد من التجريب والإختراع في ثورة تقنية علمية تتفجر بين كل اختراع واختراع ومن العقل الحر والتجربة العلمية تتغير الحياة الثقافية والإجتماعية، ويتطور الحكم ليستجيب للمتطلبات الجديدة التي يطرحها المجتمع، وتفرضها التحولات العقلية والعلمية.

هذا التفاعل الحي بين ثورة العقل الحر ؛ والثورة العلمية والتكنولوجية واتساع المعرفة المفتوحة، والتحولات العميقة في بنيات المجتمع والسياسة وأنظمة الحكم والتيارات الفكرية والإيديولوجية تتشكل الحداثة بأوسع معانيها، منذ أن وضعت أسسها الأولى حركة النهضة التي حددت مركزية الإنسان ومسؤولياته في صنع التاريخ وصياغة المصير والتحكم فيه. ونقرأ اليوم بين الحين والحين تفسيرات مختلفة لهذه الحداثة وما بعد الحداثة. وكيفما اختلفت الآراء والإجتهادات فهناك حداثة واحدة تتجدد في عملية جدلية ديناميكية معقدة تصنع التاريخ، وتحدد معالم سيرورته. وهذه الحداثة المتجددة هي التي تصنع حاليا العولمة وتغير حياة المجتمعات والأفكار والسياسة والإجتماع وأنظمة الحكم وتسير معالم التطور.

. ولكن أين نحن من هذا كله ؟ ولماذا المقارنة بين هذه الثورات المتعددة المتبادلة التأثير وبين ما نحن بصدده فيما يتعلق بتحولات المجتمع الجزائري وبين النظام الراكد، وما نسعى إليه من تقدم مثل بقية شعوب

العالم النشطة التي هزمت التخلف بفعل الإرادة الإنسانية القوية، وشقت طريقها نحو المزيد من التغلغل في اكتشاف الأكوان وأعماق الإنسان، وتدفع مجتمعاتها في ديناميكية هائلة نحو التحول النوعي باستمرار. وإذ نسعى إلى معالجة مشاكلنا المتعددة والمعقدة التي تقف حاجزا أمام تطورنا لابد لنا من تدقيق الفحص وإعادة النظر في الأسس التي نبني عليها حياتنا العامة بعيدا عن الشعوذة بمختلف أشكالها وأنواعها ومصادرها ؛ وطغيان الأمزجة الأنانية وسيادة منطق التخلف، وأن نسعى للمزيد من فحص ومعرفة القوى الحقيقية التي تحرك العالم الحديث، وتفرض منطقها الصارم علينا أحببنا أم كرهنا إذا بقينا نحتمي في كل وقت بترسانة تخلفنا، والإدعاء بخصوصية أو خصوصيات لا وجود لها إلا في منطق التخلف الذي نحتمي به للدفاع عن ذاتية تفقد مناعتنا تدريجيا أمام ثورات الأقوياء التي لا تقف عند حد.

فكيف ننهض والعقل عندنا محاصر من كل الجهات تقمعه السلطة المغلقة، وثقافة التخلف التي تبثها القوى اللاعقلانية المنحطة والجامدة التي تعتمد الشعوذة والتضليل والكذب في مواجهة المعضلات الحقيقية التي تواجه المجتمع، والتي تتطلب معالجتها العقل النير، والبصيرة النافذة والصرامة في التفكير، والإلتزام في العمل والسلوك. كيف نعيش في عالم يعج بالثورات العلمية العقلية والفكرية والجامعة متروكة لشأنها فريسة المشاكل الملحة في التأطير والمصادر العلمية والتقنية. ووجود البحث العلمي وجود رمزي، وما ينجز منه على قلته، لا يجد طريقه إلى التطبيق، ولا يؤخذ بعين الإعتبار ؛ وأساتذة الجامعة والباحثون يعيشون على الهامش تقهرهم البيروقراطية وتحاصرهم التفاهة، ووضع ثقافي لا يوجد أسوأ منه في أي بلد ؛ بلد تغلق فيه دور الكتب ويعزل نفسه عن العالم المعاصر بشكل فضيع. أركان الثقافة الأساسية ؛ الكتاب والمسرح والسنما معطلة، لا توجد سياسة لا في الإنتاج ولا للإستيراد.

كيف نخرج من هذه الأزمة الماحقة ؛ أزمة الردة الشاملة والإرهاب وانغلاق الحكم في غياب استراتيجية محكمة للدولة؟ وكيف يمكن أن تكون هناك استراتيجية لحكم تكون فيه الدولة مهزوزة ؛ بل مهزومة ينخرها السوس من كل مكان؟ ففي الوقت الذي يطرح فيه النقاش على مستوى

العالم وعلى نطاق واسع، حول وضع ووظيفة الدولة الحديثة أمام الثورة المعلوماتية والعولمة الإقتصادية والمالية المسيطرة، وهيمنة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والقوى المالية العالمية ؛ وسهولة انتقال الأموال والسلع عبر القارات، حيث أصبحت الدولة - الأمة، والدولة المركزية موضوعا للنقاش وإعادة النظر في الأسس والبناء نجد أنفسنا أمام دولة تقودها قبائل جاهلة، وتطغى عليها السهولة في اختيار المقاييس، وعدم الصرامة في اختيار الرجال. وبينما ترتكز الدولة الحديثة على الكفاءة والذكاء والمعرفة والفعالية والسرعة والقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة والتحكم في تنفيذها باعتماد الوسائل المتطورة، نجد دولتنا الفتية ترزح تحت ابتزاز الجهوية والمحسوبية والتفاهة والجهل، ووجود جيش من الهواة في مراكز حساسة تتطلب الخبرة والنزاهة والحكمة والحنكة وحسن التدبير وتقدير المسؤولية.

إننا امام ثقافة سياسية وسلوكية خطيرة كانت سببا في الإحباط واليأس لدى الرأي العام الوطني. هذه الثقافة الجديدة تحت ستار "عولمة زائفة"، تريد إقناعنا بأن هذا قدرنا، وأننا غير مؤهلين لبناء دولة عصرية قوية كفأة، وأن المافيا السياسية - المالية أصبحت أمرا لا مفر منه، وأن كل مسؤول عليه أن يتعاطى معهاوأن يأخذها بعين الإعتبار، وأن المناصب الحساسة في الدولة تقول هذه الثقافة، أصبحت تتحكم فيها تلك المافيا، وأن الجهوية هي قدرنا وأن الحكم ينبغي أن يكون موزعا وفق مراكز النفوذ وموازين القوى الجهوية وقوى المافيا. وأصبحت هذه الأفكار تفرض نفسها في النقاش لا من أجل مكافحتها ولكن من أجل التعايش معها. كما أصبحت تخيف كل من يحاول التقرب من تحليلها وكشفها للرأي العام الوطني، واتخاذ مواقف قوية لردعها. ووفق هذا المنطق لا يمكن للدولة الوطنية أن تقوم وتؤدي وظائفها النبيلة في قيادة الأمة وخدمة المجتمع.

ويبقى السؤال التقليدي المحير يطرح نفسه، ما العمل؟ وما هي الإختيارات والبدائل والوسائل؟ هل ينبغي الإستسلام أم تجب المقاومة؟ وكيف ومع من ؟. يجب أن نعترف أنه أكثر من عشر سنوات من الردة والإرهاب، ومن هزال الحكم وافتقاره للأهداف الوطنية الواضحة وللإرادة والمصداقية ؛ هذا الحكم الذي أنهك البلاد وزرع الشك في الإختيارت

والمبادئ الوطنية، والأسس التي بنيت عليها الدولة الوطنية، وفي المشروع الوطني التقدمي، حيث أصبح الكلام عن الثورة والتقدم والعدالة من المفردات التي ينبغي تجنبها لتساير المتغيرات العالمية. لقد ترسخت هذه الردة وفتحت الطريق أمام أحداث أكتوبر الدامية، وما أعقبها من أعمال إرهابية همجية انتهجت القتل والذبح والتخريب كوسيلة للممارسة السياسية والوصول إلى السلطة بتشويه سمعة البلاد والإسلام والثورة وكل القيم الوطنية.

وإذا كانت هذه السنوات من الضعف والفشل والعنف قد وضعت البلاد في طريق مسدود، وجعلت الحلول للمعضلات القائمة من الأمور المستعصية ؛ سيما وأن المجتمع، امام تدهور الأمور المعيشية، لم يعد يتحمل وضعية الإنسداد القائمة ؛ ويتعجل الحلول، فإن الخيار الصحيح الحتمي والعاجل في مواجهة المعضلات الحالية بالشجاعة والصرامة التي تتطلبها المرحلة، بدون هوادة ولا مواربة، وأن البداية تنطلق من معالجة مشكلة الحكم بصفة جذرية ؛ تبدأ من استرجاع الثقة التي فقدت على كل المستويات ومن جميع الأطراف ؛ على المستوى الشعبي، وعلى مستوى الأحزاب وعلى مستوى مؤسسات الدولة وأجهزتها، وعن طريق حوار جريئ وصريح يضع كافة الأطراف الفاعلة في السلطة وخارجها أمام مسؤولياتها التاريخية، وطرح المسائل المستعصية على الطاولة بدون تحايل ولا مخاتلة أو خلفيات سياسوية تاكتيكية لربح الوقت. لقد سئمت البلاد من التوريط المتبادل الذي يورث العجز والخذلان. فالمسألة هامة وكبيرة وحيوية، إنها تعني مستقبل البلاد الذي لم يعد أحد يرى معالمه ؛ ولم يعد مسموحا لنا أن نبقى نسير في المجهول، بدون ضوابط، وتحت ضغط الأحداث الظرفية الداخلية منها والخارجية. حوار مفتوح يشارك فيه الرأي العام الوطني والقوى الحية في البلاد، وتعبئة الوسائل المتاحة والمكاسب التي حصلنا عليها في مخاض وضراوة الأزمة من التعددية السياسية ؛ والحرية الإعلامية النسبية ؛ والتي تحاول قوى التخلف ضربها بكل الوسائل وتحت مختلف الشعارات ؛ وتحريك المجتمع المدني لتجديد طبيعة وهوية الحكم ؛ وضبط الآليات التي تحدد ممارسة الحكم والخروج من دائرة البحث المغلقة، ورسم المعالم الكبرى لاستراتيجية وطنية

مستقبلية والإتفاق حولها، وتعبئة القدرات الوطنية المادية والبشرية وهي متوفرة وكافية عندما يحسن التصرف في تنظيمها واستعمالها بصورة عقلانية، كل هذا في إطار مشروع وطني ثوري تقدمي شامل ينال موافقة الأغلبية الفاعلة في المجتمع. هذا المشروع الذي من شأنه تكريس حكم مدني عصري قوي متماسك مؤسس على الحرية والديموقراطية وعلى العدالة واحترام الحقوق الأساسية للمواطن في الحياة والحرية والكرامة.

ويجب التوقف عن النقاش والتشكيك في مؤهلات مجتمعنا لتحقيق هذه الأهداف التي أصبحت تميز عصرنا وحياة البلدان المتطورة، واتهامه بالتخلف والكسل والطمع. وينبغي الإقرار هنا ؛ أنه رغم القضايا المعقدة والمعضلات التي تواجهنا ؛ ورغم سلبيات سلوكات الحكم والأحزاب فإن مجتمعنا يتطور ويتحرك بسرعة، بل إن المجتمع يعرف حركية وحيوية أوسع بكثير من تحرك أجهزة الحكم والأجهزة الحزبية، بل يمكن القول أن هذه الأخيرة أصبحت تمثل عقبة في طريق تطوره بما تزرعه من فتن وشكوك، وتنشر من أفكار متخلفة. إننا قادرون على بناء دولة عصرية قوية في مستوى الدول الحديثة المتطورة الجديرة بالإحترام إذا توفرت الإرادة السياسية الوطنية القوية الفاعلة، وتخلصت النوايا من الخبث والنفاق والتلاعب.

من الأشخاص إلى المؤسسات ـ الديموقراطية

كانت أحداث أكتوبر 1988 أحداثا حاسمة في تاريخ الجزائر الحديث.

فلأول مرة اصطدم النظام مع الشعب في مجابهة دموية مسلحة، وكان الجيل الذي اصطدم مع النظام هو جيل الإستقلال من الشباب ؛ وهذا أكبر فشل للنظام القائم، مهما كانت التفسيرات والتأويلات والتبريرات.

ففجأة وجد النظام نفسه وجها لوجه مع الشارع وتحت رحمته، وتحت ضغط هذا الشارع وفي رعب منه اختارت قيادة البلاد الهروب إلى الأمام، والفرار من مسؤولياتها التاريخية في حفظ النظام والأمن والإستقرار، فحولت الأزمة من داخل النظام إلى الشارع باتخاذ قرارات ارتجالية تتعلق بديموقراطية مفروضة فوقية وخارجية من غير تمهيد ولا إعداد وانتقال إلى اقتصاد سوق فوضوي في سياق كانت فيه الدولة تعاني من الضعف والهشاشة والعزلة عن المجتمع في أدنى مستوياتها، والأزمة الإقتصادية في الذروة. وبالتأكيد فلا يمكن أن تكون هناك ديموقراطية في دولة هشة واقتصاد منهوك. وكانت جبهة التحرير الوطني، وهي حركة شعبية ثورية متجذرة نابعة من الشعب ومن أعماق الأمة، جهازا مشلولا وجدت نفسها محمية من الجمهور بالدبابات ؛ نتيجة ابتعادها عن الشعب، ونتيجة للجمود التي أصابها. والإنحرافات التي تفشت في صفوفها وعجز قيادتها. وبلغ الإقصاء والتهميش لفئات الشباب ؛ الأغلبية الساحقة للمجتمع، درجة قصوى من اليأس والإحباط، في غياب مشروع وطني يعطي فسحة من الأمل ولو ضئيلة. كانت المدن تختنق تحت حصار البناءات الفوضوية ؛ وانعدام الأمن وانتشار البطالة والفقر، والطبقة الوسطى تنحدر نحو البؤس وضائقة الحياة لتصبح فريسة الرشوة واليأس، وأخذ الريف ينكمش على نفسه ينهشه الفقر وتقهره العزلة.

وكان من الطبيعي في هذه الظروف أن تفقد الدولة حيويتها وقدرتها على المبادرة لتترك الإقتصاد إلى رحمة البازار، والمجتمع ضحية الرشوة واليزنسة والمصالح الخاصة ؛ ضحية التهريب والنهب والتحايل. وهي الأمور التي تمرد عليها الشارع وتلقفها التيار الديني ليحولها فيما بعد إلى آلة إرهابية مدمرة.إن نظاما بلغ هذا المستوى من الضعف والتخبط والفساد والإنغلاق لابد أن ينتهي بطريقة أو بأخرى لأنه أصبح عاجزا عن تأدية وظائفه كنظام قائد للبلاد. ولكن لم يكن منتظرا أن تكون نهايته مأساوية بالشكل الذي تمت به هذه النهاية. صدام مع الشارع ؛ فوضى سياسية لا تخضع لأي منطق : وتسيب في تصريف شؤون الأمة والبلاد، وتخبط في اتخاذ القرارات الصائبة في ظروف استثنائية.

وبقطع النظر عن التحاليل والإفتراضات ؛ وحتى الوقائع الظاهرة والخفية عن وجود مؤامرة من داخل النظام أو من خارجه. فالمهم هو قابلية الوضع الذي آلت إليه البلاد إلى الإحتراق. لقد سال حبر كثير حول هذه الأحداث : ووجهت اتهامات واتهامات مضادة لهذا الطرف أو ذاك من الأطراف القائمة على النظام آنذاك. ومازال كل طرف يرمي الطرف الآخر إما بالتحريك أو التوريط أو العجز. وهذه نتيجة حتمية لطبيعة تركيبة النظام الذي تكون في سنة 1962. فقد كان هذا النظام، ومنذ تكون، يحمل أزمته في بطنه. فلم تكن للنظام ومنذ أن تشكل مشكلة مع الشعب.

فقد كانت المشاكل تخرج دائما، من رحم النظام، بما فيها أحداث أكتوبر، وإن النظام عجز عن تصفية الأزمة القائمة لأنه غير قادر أن يصفي أزمته الداخلية. كل هذا نتيجة الانانية، وشهوة الإستحواذ على السلطة واختلاف الإتجاهات والتوجهات والمطامح الشخصية والمصالح الخاصة. ففي كل أزمة كان يتفجر من الداخل.

وفي هذا السياق، وبقطع النظر عن الأسباب التي كانت تقطع أوصال النظام، فلا ينبغي أن ننسى المخطط الخارجي المعادي للثورة الجزائرية وللجزائر كبلد. فقد كان رأس الجزائر كثورة مطلوبا من أطراف قريبة وبعيدة. فقد كان رأسها مطلوبا كثورة وكموقع وكشعب حيوي ديناميكي وشجاع، وبسبب الديناميكية التي فجرتها ثورة أول نوفمبر 1954، وما ترتب عليها من انتصار ساحق. وبفضل الآفاق التي فتحتها أمام المجتمع

الجزائري الفتي. فقد كانت الثورة المنتصرة بإرادة شعبها والإعتماد على نفسها تزعج البعض، وتخيف البعض الآخر. وما يزال الكثير من الوقائع المباشرة وغير المباشرة في هذا المخطط مجهولا. ولا يعنينا هنا ما كتب ويكتب إما عن طريق التخمين والحذر أو التخلص من المسؤولية. فنترك الأسباب والوقائع التفصيلية لأحداث أكتوبر الدامية للتاريخ والمؤرخين ورجال السياسة. لقد كانت تلك الأحداث وما ترتب عنها من الأعمال الإرهابية الوحشية تهدف إلى ضرب الدولة الوطنية وإلى تصفية مكاسب ثورة أول نوفمبر. إلا أن بصيرة الشعب كانت أقوى وأنفذ من بصيرة النظام. ومن قصر النظر وأصحاب الدعاوى الباطلة التي دفعت البلاد إلى المجزرة الرهيبة. فالشعب هو الذي حافظ بصموده على الدولة الوطنية وأبطل المخطط الإرهابي والقائمين وراءه وعليه، بفضل يقظته وعدم وقوعه في الفخ الذي نصب للبلد. إن الذي يعنينا هنا، بالخصوص، هو محتوى الرسالة لتلك الأحداث والإستجابة لها من طرف الذين وجهت إليهم، وتأثير كل ذلك على مستقبل البلاد.

الرسالة التي وجهتها أحداث أكتوبر كانت تتطلب التغيير الشامل لنظام استنفذ قدرته في اتخاذ المبادرة، واستبداله بنظام جديد يستجيب للمتطلبات التي يطرحها جيل الإستقلال، والتحولات الكبرى السريعة والمفاجئة الجارية في العالم نتيجة الثورات العلمية والتكنولوجية وتغير موازين القوى الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وفتح المجال أمام منافسات وصراعات مفتوحة بدون حدود وبدون ضوابط. كان المطلوب انتقال نوعي للأهداف والأسس والوسائل لنظام الحكم وللممارسة السياسية وفي استراتيجية المشروع التنموي الوطني ؛ في الثقافة ونظام التربية والجامعة والبحث العلمي، في الإدارة التي تسير شؤون الأمة ؛ في علاقات المجتمع بالسلطة على أساس التوافق والإختيار الحر ؛ في توسيع رقعة العلم والمعرفة ومحاصرة رقعة الجهل والفقر وتقليص في مستوى معيشة وصحة السكان ؛ في ترسيخ قيم الحرية والتسامح وحقوق الإنسان على أساس الموافقة الحرة الكاملة ؛ تحويل السلطة بمسؤولية ووعي إلى أجيال الإستقلال وفق مقاييس ومبادئ الوطنية والذكاء والكفاءة والإستقامة في التفكير والسلوك ؛ في تصفية جيوب الرشوة وتجفيف منابعها بالقضاء على أصحاب المصالح الخفية وغير المشروعة

؛ في التحرر من البيروقراطية المتخلفة، ومن التفاهة والجهل والتعسف ؛ في الخروج والتخلص من نظام الشلل والتكتلات الفئوية والمصلحية، ومن النزاعات الجهوية القبلية المتخلفة والمنافية لبناء ونظام الدولة العصرية والمجتمع الحديث. وضع الأسس لبناء نظام ديموقراطي عقلاني عصري منصف في دولة قوية تحكمها نخبة تتميز بالذكاء والفطنة والفعالية والتجربة تعتمد أحدث أساليب الإدارة الكفأة الحازمة والنظيفة.

كان المطلوب إرجاع الثورة إلى خطها الأصلي، ومبادئها الأساسية كثورة شعبية في خدمة الشعب تحقق الحرية والسيادة والكرامة والتقدم، وتحقق للجزائر الفتية وجودها الفعلي والفعال في العالم المعاصر في أرقى مستويات هذا الوجود، بشحن الثورة بأفكار جديدة وحركية، ودعمها بمناضلين جدد من الشباب يتميزون بالحيوية والنشاط، متشبعين بالوطنية وروح الإلتزام. كان إعادة إنتاج الثورة الوطنية الإنسانية التقدمية الجريئة، وليس إعادة إنتاج العفونة السياسية وتفاهة الحكم، وعلل البيروقراطية المتخلفة المرتشية، وعناصر التخلف المزرية التي كانت السبب في الردة الثورية الوطنية. كان المجتمع يتطلع إلى نظام حكم مفتوح على الحرية والحوار، وعلى المجتمع وفي خدمته.فبفضل التحولات الكبرى التي أحدثتها إنجازات السبعينات الوطنية في حركة المجتمع ؛ وفي المنظومة التربوية وإصلاح التعليم العالي والتصنيع، وفك العزلة عن الريف، والإنفتاح على العالم المعاصر، عرفت الجزائر تلك الحيوية، وخاصة في أوساط الشباب، وفي الجامعة، وفي المنافشة الشعبية المفتوحة لميثاق 1976، وجعلت المجتمع الجزائري مؤهلا لإحداث نقلة نوعية بكل عزم، في إعادة ترتيب نظام على أسس عصرية في إطار بناء ديموقراطي على أرقى المستويات، واتخاذ القرارات الوطنية التاريخية الحاسمة التي تندرج ضمن هذا السياق، على عكس الإدعاءات التي كانت وما تزال تظهر هنا وهناك خافية ومعلنة لأشخاص وتيارات لا تؤمن بالديموقراطية، وتخيفها الحرية، وتزعجها ديناميكية الفكر المبدع، وتجهل أو تتجاهل عمق المطامح الشعبية الواسعة التي تولدت بفعل الثورة وانفتاح المجتمع على العالم المعاصر. تقول هذه الإدعاءات أن المجتمع الجزائري ليس جاهزا بعد لممارسة ديموقراطية حديثة، وأن هذه

الديموقراطية التي ندعو إليها لا تتلاءم مع خصوصية تراثنا الحضاري، ثم إن الديموقراطية في البلدان الغربية المتطورة تطلبت قرونا من الزمن لتصل إلى ما وصلت إليه، ونحن لا يمكن أن نحرق المراحل، ونخالف منطق وطبيعة الأشياء في التطور. وينسى هؤلاء أن فضيلة التقدم التي تحصلت عليها البشرية هي حق مشاع تستفيد منه الشعوب الواعية لاختصار الزمن. ويحتج أصحاب هذه الإدعاءات بما وصلت إليه البلاد من أزمة دموية نتيجة الإختيار الديموقراطي المتسرع. والحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها ليس أن المجتمع الجزائري غير جاهز لممارسة الحرية والديموقراطية في صيغتها المتقدمة، ولا هو منغلق أو متعصب لخصوصية يدعيها المتخلفون العاجزون عن إدراك حركة التاريخ وحقائق العصر. فالنظام هو الذي كان عاجزا عن تسيير التحول الديموقراطي النوعي السلمي نتيجة ضعفه وانغلاقه وابتعاده عن المجتمع وقصر نظره وسوء تقديره. كان عاجزا عن إدارة حوار مفتوح شجاع متجه منتج مع المجتمع المدني والقوى السياسية والوطنية لبناء نظام وطني جديد وفق مشروع مفتوح على المستقبل. ولتغطية هذا العجز يلجأ في كل مرة إلى التحايل والتلاعب والعمل على ربح الوقت.

كما إن الأحزاب الجديدة المتولدة عن دستور 1989، كانت غير قادرة على الإستجابة للتحولات الجديدة. فقد كان ينقصها التنظيم والتأطير والثقافة الحزبية بمعناها الحقيقي، وتنقصها الرؤيا الواسعة لتجاوز المرحلة الإنتقالية وبناء المستقبل على أساس ديموقراطي حقيقي وعلى أساس الحرية والتسامح واحترام الرأي الآخر. وكانت، رغم اختلال هذه الشروط، متعجلة للحكم بصفة شرهة إلى حد الجشع، وبكل الوسائل، بما فيها الشعبوية والديماغوجية، واستعمال الأفكار المتخلفة الفئوية والجهوية.

لقد اصطدم المجتمع وهو يتطلع إلى المستقبل، بسلطة فاشلة تافهة، غير مؤهلة، بسبب افتقادها المبادرة التاريخية والأهداف الوطنية الكبرى وإلى إرادة العمل الفعال، فانخرفت بتطلعات المجتمع المشروعة عن غاياتها السامية، وألقت بالأزمة إلى الشارع متخلية عن مسؤولياتها في فترة حرجة كانت تتطلب التبصر في الرؤيا لاتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب ؛ وتحتاج إلى الحزم والتماسك في مواجهة الأحداث.

وكان السبب في هذا الفشل هو تلك الأزمة القنبلة التي كان النظام يحملها في بطنه منذ تكوينه. كما انخدع المجتمع وهو يتطلع إلى التغيير بتيار ديني جارف : جاهل متخلف، متعجرف أكثر تفاهة وخطورة من السلطة القائمة. فركب موجة الأزمة بوقاحة، واندفع في ممارسة الغوغائية والتضليل والشعوذة والتجهيل السياسي والديني للجمهور المتعطش للمعرفة والتغيير، مستعجلا الوصول إلى السلطة بأية طريقة وبأي ثمن حتى لو كانت أنهار دم الأبرياء. وإذا كانت السلطة بضعفها وتصرفاتها وسلوك أعوانها قد أوصلت البلاد إلى أحداث أكتوبر الدامية، فإن التيار الديني دفع الشعب بكل فئاته إلى المجزرة الرهيبة، وتسبب في زعزعة الدولة الوطنية الفتية، وبهدلة البلاد في العالم، وتشويه صورة الإسلام النقية المشرقة المبنية على العدل والتسامح واحترام حياة الإنسان. وإن وزر الذ ين تجرأوا على اتخاذ هذا القرار الفظيع لكبير أمام الله والتاريخ، وعار لن يمحى من جبين التاريخ.

ثم إن الطبقة السياسية الجديدة كانت هجينة، وفاقدة للمبادئ والأسس التي تبنى عليها الحياة السياسية، وتتكون على أساسها الأحزاب العصرية. فكانت قياداتها حريصة على البقاء على رأس الحزب، كما هو حال السلطة المتمسكة بالبقاء في الحكم. كانت الديموقراطية مفقودة داخل هياكلها ؛ وكان غياب الديموقراطية الحزبية سببا في الغالب في الأزمات داخل الأحزاب وانشقاقاتها وانتقال عدد من مناضليها من حزب إلى حزب بدون أية ضوابط. فهي جميعا، تقريبا، تعاني من عقلية وممارسة الحزب الواحد، ولا نقول الفكر الأحادي لأن الحزب الواحد لم يعد يملك فكرا أصلا، كما الأحزاب الجديدة، ولا توجد إلا الفهلوة والأطماع ؛ والتسابق للتسلق إلى السلطة كطريق لتحقيق المنافع المادية.

وهذه السلوكات في السلطة وخارجها حولت النقاش السياسي والثقافة السياسية إلى نوع من الجدل العقيم، والجدل هو آفة التخلف.

لقد قال ابن رشد، في كتابه تهافت التهافت، مخاطبا الإمام الغزالي ؛ "لقد ألحقت الضرر بالحكمة يا أبا حامد، فقد نقلت القضية من البرهان إلى الجدل". ففي فهم ابن رشد أن البرهان هو العقل والحجة والمنطق والحقيقة المجردة التي لا تقبل النفي. بينما الجدل يعني المكابرة والعناد

وعدم الإعتراف بالحجة التي لا تلائم صاحبها. "وكان الإنسان أكثر شيئ جدلا"، يقول القرآن الكريم في وصف مكابرة الإنسان. وقد دفعت ثقافة الجدل عددا من الأحزاب إلى المزايدة والإنكار والجحود لكل المجهودات التي بذلت وللإنجازات الوطنية الكبري التي تحققت في ظروف وجيزة وشروط غير ملائمة بفضل توفر الإرادة والتصميم على مجابهة التخلف كانت سببا في التحولات التي عرفها المجتمع متخلية عن التثقيف الصحيح، والممارسة السياسية العقلانية المتبصرة وفق المعايير العصرية المتعارف عليها، منجرفة إما نحو التقرب من السلطة بدون أية شروط أو ضوابط للحصول على بعض الغنائم الظرفية، رغم معارضتها لتلك السلطة. تندد بالتزوير وتشارك في نتائجه، تعارض الحكومة وتصف وزراءها وأداءها بكل النعوت، ولكنها لا تتردد في المشاركة فيها، بدون الإتفاق على مبادئ وبرامج تشارك في صياغتها، أو راكبة للموجة الإسلامية، الرائجة باعتبارها الأسهل منالا، والأقرب إلى عواطف جمهور مازال بعيدا عن التشبع بالثقافة السياسية العميقة المبنية على المعرفة والنقد. كل ذلك لتعوض عجزها عن تقديم أفكار استراتيجية متطورة تكون أساسا لإدارة سياسية ديموقراطية للصراعات الإجتماعية القائمة المتناقضة والمعقدة، والتنوع الموجود في الرأي العام على أساس الحوار والتسامح وتقبل الرأي الآخر كأسلوب حضاري إنساني متقدم وهي المهمة الأساسية للحكم الرشيد وللعمل السياسي المجزئ.

وجبهة التحرير الوطني التي قادت بكفاءة فائقة ثورة التحرير المسلحة نحو الإستقلال، وعمقت الوحدة الوطنية على أسس سياسية حديثة بعيدا عن الجهوية والقبلية، وكانت العمود الفقري للحياة السياسية فيما بعد، أصبحت مستهدفة لتحالف غير معلن صراحة وغير مكتوب بين أطراف فاعلة في النظام كان يزعجها التنديد المستمر للقواعد النضالية في عمق البلاد، والمعبرة عن انشغالات المجتمع المتنامية، وتصديها للإنحرافات والسلوكات البيروقراطية المنافية للمصالح الوطنية ولطموح الشعب، وبين الأحزاب الجديدة التي كانت ترى فيها عقبة لاكتساح الحياة السياسية.

وكان من نتيجة هذا التحالف، بالإضافة إلى تهلهل القيادات وابتعادها عن القاعدة الشعبية ؛ بل وعن القاعدة النضالية الحقيقية، والإنحرافات

التي انجرت إليها القيادات هنا وهناك على المستويات المحلية والوطنية ؛ شل قدرة الجبهة على المبادرة سببا في تشتيت المناضلين إما بالضغط عليهم لإعادة إنتاج النظام واستمراره، أو بإغرائهم بالإنتقال إلى أحزاب أخرى كانت تخرج من عباءة النظام، بصفة اصطناعية، لمجابهة وقائع ظرفية وليس لأهداف استراتيجية بعيدة المدى. زيادة على التصفيات الجسدية التي تعرضت لها إطاراتها من طرف الإرهاب الهمجي، بسبب تصديها له والدفاع عن الدولة الوطنية ومنعها من الإنهيار، ولاسيما في تسيير الشؤون المحلية. ومع ذلك بقي المناضلون في شتاتهم وحيرتهم صامـديـن مدافعيـن عن مكاسب البـلاد، ومتصدين للضغط الإرهابي من كـل الجبهـات.

وإذ نركز على مسؤولية السلطة والأحزاب في بناء نظام ديموقراطي عصري نعرف أن الديموقراطية لا يمكن أن تكون هبة من السلطة إلى المجتمع وإنما تنزع انتزاعا عن طريق نضال دؤوب والتزام صارم في مبادئه وأهدافه. والسلطة حتى ولو كانت مخلصة وصادقة في نواياها فإنها لا تبني الديموقراطية بقرارات فوقية اصطناعية غير ناضجة. وأن الأحزاب لا تحقـق الديموقراطيـة بمجـرد وجودهـا علـى مستوى القوانيـن الإداريـة.

فالديموقراطية نجسدها في الفعل إذا كنا جميعا ـ سلطة وأحزابا، ولا نقول معارضة حاليا لأنها لا تقوم بهذه الوظيفة بجد والتزام، بقطع النظر عن الأسباب التي تقف وراءذلك ـ مدركين للتطلعات والمصالح الحقيقية لمختلف شرائح وطبقات المجتمع، وإلى حركة التاريخ الداخلية والعالمية، وإلا إذا قمنا جميعا بأعمال منهجية عقلانية لرفع مستوى الوعي الإجتماعي والمستوى السياسي للجماهير العريضة، وإبراز النخبة السياسية المؤهلة لتأطير هذا العمل الدقيق. وهذا يتعلق أساسا باستراتيجية تكوين النخبة على مستوى الجامعة والثقافة السياسية، لما لها من تأثير مباشر وقوي في قيادة المجتمع وصياغة الحياة السياسية المتطورة. فالنخبة إما أن تكون محدودة ومنعزلة تعيش في بروج عاجية منشغلة بأفكارها الخاصة الغير متجذرة في القاعدة الشعبية العريضة، وإما أن تكون سطحية متخلفة تنشر التفاهة والديماغوجية، بعيدا عن العقل السليم والحس النظيف.

وبالتاكيد أن القاعدة الأساسية في هذا العمل السياسي المتطور والمتحضر هي نظام التعليم العام والتعليم الجامعي بصورة خاصة. والأمر هنا يتعلق بضبط ومحتوى استراتيجية دراسة العلوم الإجتماعية التي هي الأساس في تشكيل الفكر العقلاني والنقد الحر ؛ وتوسيع المعرفة لكل ما يتعلق بالمجتمع. ومن المعلوم أن العلوم الإجتماعية بمختلف فروعها، رغم توسع قاعدة التعليم في كل المستويات ماتزال تعاني من مشاكل تعوقها عن النمو في مقدمتها وضعها في المرتبة الأخيرة على مستوى التوجيه، ابتداء من المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى افتقارها إلى شروط النوعية المطلوبة ؛ وتوفير أدوات البحث والتدريب والبرامج المتطورة الملائمة ذات الكفاءة البيداغوجية العالية، والتحصيل العلمي المعرفي الدقيق تمكن المواطن المتعلم من استعمال معارفه التقنية ميدانيا، وعقله محللا ناقدا لما يجري حوله. وينبغي أن نعترف أننا بدأنا نفتقد هذه الشروط في منظومتنا التربوية والجامعية. وهذا خطر يهدد مستقبلنا إذا لم نتدارك الوقت، واتخاذ القرارات الحاسمة في هذا الميدان تمكننا من تحقيق الثورة العلمية العقلية المعرفية الجارية ؛ ومن بناء مجتمع ديموقراطي متقدم، ومن الخروج من التخلف بصفة نهائية.

كما إن السلطة الوطنية المستنيرة الواعية المسؤولة المدركة لأهمية توافر الحرية والديموقراطية للمجتمع بإمكانها أن تقوم، بالمشاركة مع القوى السياسية والمجتمع المدني، بالإصلاحات العميقة والشاملة في التنمية والثقافة والتشريع ونظام الحكم، من شأنها خلق الشروط الموضوعية للإنتقال النوعي إلى نظام مدني ديموقراطي حديث.

ومعروف أن البلدان التي طورت أنظمتها الديموقراطية، ووصلت إلى المستوى الحالي في تنظيم شؤون الحكم والمجتمع، اعتمدت في الأساس على سلطة مركزية قوية واعية بمسؤولياتها تجاه المجتمع. وقد لعب المفكرون والأحزاب السياسية والجمعيات المدنية دورا حيويا في هذا المجال نتيجة توفر الحرية الضرورية والثقة التي تتوفر عليها السلطة المركزية المستنيرة. وينبغي التخصيص هنا بالدور الطليعي الذي قامت به الجامعة والنخبة المثقفة كقوة فاعلة قائدة للعلم والفكر والمجتمع والرأي العام.

إن الديموقراطية التي نسعى إلى بنائها كحاجة بشرية عميقة يجسد فيها الإنسان حريته ويمارسها، نشترك فيها مع جميع الشعوب الحية التي بلغت الدرجة الأعلى في تنظيم شؤون الحكم والمجتمع. وإن شعبنا يتطلع اليوم إلى نقلة نوعية من التطور يحقق فيها حريته وكرامته، وتمكنه من رفع حياته العلمية والمعرفية والثقافية، ومستوى معيشته. إن هذا التطلع نتيجة واستثمار لتجربتنا النضالية الثورية الوطنية التاريخية.

فالديموقراطية ليست في مشاركة الشعب الدورية في الإقتراع الحر واختيار قادته ومسؤوليه باقتناع، و هذا أمر ضروري وإنما، و هو الأهم، في توسيع ورفع مستوى القاعدة الإجتماعية للجماهير، وتمكين المواطن من الفرص الفعلية التي يحقق فيها حريته، وتمكنه من ترقية مستوى حياته اللائقة عن طريق الجهد الفكري والمادي. فالديموقراطية تعني استفادة القاعدة العريضة للمجتمع من مجهود التقدم الذي تحصل عليه البلاد في مجالات العلم والمعرفة والثقافة والمنجزات المادية. فهي بهذا المعنى تعني كذلك النضال المستمر الصارم ضد الفقر والجهل والتخلف ؛ ضد الشعوذة السياسية و"الثقافية" وسلوكات ونظام المافيا السياسية والمالية التي يتعاظم نفوذها على حساب المصالح الوطنية للأمة. وعندما تتخلى السلطة أو الأحزاب عن النضال أو تتهاون فيه تصبح أخطر على الأمة من الإقطاع والدكتاتورية، وتتحول الحياة السياسية والإجتماعية والأخلاقية إلى مسخ حتى ولو كان ذلك تحت مظلة ديموقراطية ظاهرة اللمعان مشوهة ومزورة الجوهر.

إن قيادة وتأطير وتسيير الديموقراطية في نظام ديموقراطي رشيد ومؤسس تعني الإكتشاف المستمر والتحسس لما يريده الشعب في أعماقه ؛ ما هي تطلعاته ؛ ما هي حاجاته التي تشغل باله، وما هي إرادته في تحقيقها. وبهذه الصفة لا توجد شعوب واعية وشعوب غير واعية، شعوب ناضجة للديموقراطية، وشعوب متخلفة تنتظر المعجزة ؛ فكل الشعوب مهما كان مستواها، لها تطلعاتها وحاجاتها العميقة المادية والفكرية. وعلى السياسي والحاكم أن يتحسس هذا ويكتشفه ويستجيب له في الوقت، عن طريق صلته المتينة بالمجتمع وثقته فيه. فالحاكم الراشد المسؤول والسياسي المحنك هو الذي يرسخ ثقته في المجتمع

أولا، وليس ذلك الذي يبحث عن ثقة الشعب فيه حتى ولو كان غير مستحق لها. وعندما يتحقق التفاعل الحي بين المجتمع والحاكم والسياسي في المعارضة عن طريق الثقة المتبادلة تحصل الوثبة الحقيقية في مسلك التقدم، وتكتسب النهضة محتواها الحقيقي، ويكون للغة معنى حضاريا راقيا. فالمجتمع الحي يريد أن يشارك وأن يبدع بإرادته الحرة، ويرفض أن يكون مستهلكا ومتفرجا، وأن المسعى الحقيقي النزيه والمخلص يجب أن يتجه كلية إلى إعادة الشعب إلى الساحة ليستأنف مشروعه الثوري التقدمي وينخرط في حركة التقدم العالمي.

وهل حقا أننا نسعى، بصفة جماعية في هذا الإتجاه؟ لقد ضيعنا الفرصة في سنة 1962، عندما كان الشعب يحقق انتصاره التاريخي العظيم، وفي أعلى ذروة من الحماس والإستعداد لتقديم التضحيات الإضافية اللازمة من أجل مستقبله، مهيأ لبناء دولة عصرية متطورة، وتحقيق مشروع تنموي شامل يمكنه من الرفاهية والإستقرار. ولكن التلاعبات السياسية والتعطش إلى السلطة والجهل وقصر النظر فوت الفرصة على الشعب، وأدخل الحكم في مجاهيل كل طرقها مسدودة كما أثبتت التجربة فيما بعد. كما أضعنا الفرصة في مناقشة الميثاق الوطني سنة 1976، والتي تميزت بالمشاركة الشعبية الواسعة، وبالخصوص من طرف الشباب، وفي الأوساط الطلابية والجامعية، وكان الإتجاه الأساسي لتلك المناقشات، تصفية النظام من البيروقراطية والإنتهازية وعناصر الفساد التي بدأت تطل برؤوسها الشريرة وتتغلغل في مفاصل المجتمع : والتطلع إلى نظام مفتوح للمشاركة الشعبية قائم على العدل والحرية، خال من العراقيل التي تحول دون تقدم البلاد، ومن الأسباب المؤدية للحقرة والظلم والتهميش وسد الباب أمام مستقبل الشباب.

وإذا كان لقيادة البلاد آنذاك الشجاعة الكافية لطرح نفسها ونظامها على الرأي العام الوطني في نقاش مفتوح وحر، فإنها وللظروف التي كانت محيطة بها داخليا وخارجيا، لم تتمكن من الإستجابة إلى تلك التطلعات الواضحة التي أبرزها النقاش. لقد كانت واعية ومدركة لتلك الرغبة الشعبية العميقة في التغيير التي أفرزها النقاش الشعبي العام، ولكنها كانت عاجزة عن اتخاذ القرارات الحاسمة إما لترددها، أو لوجود القوى

المضادة التي أرعبها الرأي الشعبي العام والتي شعرت أن زوال هيمنتها حتمي لو تحققت تلك الرغبة الشعبية الشاملة والمنبعثة من الجزائر العميقة ومن طموح شبابها.

ويمكن القول أن ما حدث بعد وفاة الرئيس بومدين كان هجوما مضادا لما ترتب عن ذلك النقاش الشعبي ولتوجه مسار الأحداث بعده والتي كانت تتوجه نحو تجذير الثورة وتصفية التناقضات في قيادتها وإعادة بناء الحزب على أسس أكثر تقدما وانسجاما.

واليوم وبعد أحداث أكتوبر الدامية، والأزمة المأساوية التي أعقبتها واستمرت لعشرية كاملة، ومازالت متواصلة تحصد أرواح الأبرياء وتضرب قواعد الدولة والمنشآت الوطنية، نكاد نضيع فرصة مرة أخرى وقد تكون الأخيرة، إذ مازلنا نراوح مكاننا ؛ فالنظام يدور حول نفسه تغلب عليه الحيرة والتردد، وعدم الجرأة في اتخاذ القرارات الصائبة الحاسمة، يواصل استراتيجية التكيف مع الأزمة بدل استراتيجية مواجهتها وتهيئة الأمة للخروج منها ضمن مخطط واضح وإرادة مصممة،بعيدا عن التحايل والمراوغة والهروب إلى الأمام. وكذلك الأحزاب تراوح مكانها بنفس المستوى ونفس الأسلوب عاجزة عن اختراق الشارع وتكوين قوة ضغط حقيقية لإحداث بدائل أصيلة بعيدا عن المراوغة والذبح.

إن التفكير المتبصر والعمل التعبوي الجاد ينبغي أن ينصب على كل الإمكانيات التي يمكن أن تنهي الأزمة الدموية في أقصر وقت ممكن.

ولكن هذا لا يكفي. إن الأمة بكاملها وبكل قواها الحية في النظام وخارج النظام، مدعوة، وبصفة مستعجلة، للمشاركة في النظام الذي نبنيه بعد الأزمة. وهذا هو العنصر الغائب في حياتنا السياسية والفكرية. كيف نصل إلى نظام جديد قوي ومستقر مبني على قواعد وأسس صحيحة ؛ نظام وطني ديموقراطي عصري، ضمن استراتيجية محكمة تجنبنا الأزمات الدورية التي عرفناها منذ الإستقلال.هذه الأزمات التي كنا كلما نخرج من واحدة منها إلا وخلقنا الشروط للدخول في أزمة جديدة، وكأننا أصبحنا مختصين في ديناميكية الأزمات. فالأزمة عندنا لا تولد الهمة كما يقول جمال الدين الإفغاني، ولكن الأزمة تولد الأزمة أو الأزمات.

فعندنا مجتمع شاب متطلع متين، رغم ضغط الأزمة الإرهابية وما تولد عنها من تقهقر في الميادين الإجتماعية والإقتصادية ومعيشة المواطنين.

حافظ في هذه الظروف الصعبة على هدوئه وتوازنه، ولم يسمح لاستراتيجية الإرهاب أن تهزمه، بل أحبطها عن طريق الصمود والمقاومة، وبشجاعة نادرة. فمجتمعنا اليوم مجتمع شاب متعلم ذكي ديناميكي طموح إلى حد المغامرة يجوب أرجاء العالم عبر محيط الكرة الأرضية بأنظمتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وبعاداتها المختلفة، له قدرة فائقة على الإنفتاح والإندماج الفعال عن طريق المشاركة والإبداع. ورغم أن هجرة الأدمغة عندنا حديثة لحداثة الجزائر المستقلة، فإن علماءنا ومهندسينا وإطاراتنا الشابة موجودة في أكثر البلدان تقدما مبرهنة على حيويتها وكفائتها، منخرطة بامتياز، في الثورات العلمية والفكرية التي تنجزها الإنسانية المتقدمة.

وهذا المجتمع بذكائه وديناميكيته وقدرته على التفتح على التجارب الإنسانية المتقدمة والمشاركة فيها بكفاءة عندما تتاح له الفرصة، وتتوفر له الشروط، قادر على إحداث نظام وطني جديد عصري متقدم في جميع المستويات، مثلما هو موجود في البلدان المتقدمة، على أساس الحرية والإبداع والمبادرة والمشاركة الجماعية الكثيفة في السلطة، وفي الحياة السياسية العامة. ولكن هذا مشروط بمستوى وكفاءة وإدراك المسؤولين في السلطة والأحزاب السياسية المؤهلة لتعبئة وتجنيد وتنظيم وقيادة الجماهير الشعبية ضمن عمل سياسي منهجي دؤوب صارم وملتزم.

وبدل التفهم العميق من طرف هذه الجهات الفاعلة المسؤولة عن تأطير وتأهيل وقيادة المجتمع، واستثمار المزايا والتحولات التي عرفها، والسعي الجدي لتحويلها لنقلة نوعية في بناء الدولة وتسيير المجتمع، راحت تعبث بالجمهور العام، منعزلة عن الطبقة الوسطى الفعالة، عن طريق التضليل والتجهيل والتشتيت، ونشر الأفكار المتخلفة : فالسلطة تتحايل عليه، مستغلة إياه في المناسبات عن طريق تجنيد بيروقراطي من أجل البقاء، والحفاظ على مظهرها المتلون. والطبقة السياسية تستغله للضغط على السلطة لكسب منافع انتخابية، بدون وعي، ولا مسؤولية في غياب عمل سياسي عقلاني ترشيدي مسؤول، يرقى بمستوى الكفاءة السياسية إلى

مستوى العصر، وتبصيره بحقائق البلاد على أساس معلومات ومعطيات صحيحة، وبطبيعة الدولة ونظام الحكم والسلوك السياسي السليم وفق أخلاقيات النظام والنزاهة والإلتزام، باعتبار المسؤولية السياسية رسالة ومهنة نبيلة، وليست أبهة وغنيمة، وإعطاء الأولوية في العمل السياسي للكفاءة والذكاء، والنزاهة الأخلاقية والفكرية، والحرص الدائم على كسب المصداقية، حتى يتعود المواطن على ممارسة النقد العقلي التحليلي لمواجهة التغيرات السريعة والمتفاعلة داخليا وخارجيا، ومحاصرة الفكر المطلق المتزمت المغلق العدو الرئيسي للحرية والديموقراطية. فالتحرر والإنتقال إلى الفكر النقدي الحر المفتوح المؤهل للحوار والإقناع هو الذي يؤسس للديموقراطية في عالمنا المعاصر.

فبناء الديموقراطية وفق مقاييس العالم الديموقراطي المتطور المعاصر، وترسيخها على مستوى المبادئ والممارسة ليست من الأمور السهلة أو التي يمكن تبسيطها أو إملاؤها عن طريق قرارات فوقية. فهي لا تقبل أو لا تتحمل الولادة القيصرية، ولا الولادة القسرية، وبالخصوص إذا كان هذا البناء في طور التجريب وفي دولة ناشئة. إنها في هذه الشروط تتطلب توافق الإرادة الجماعية العامة بصيغة من الصيغ، ومن طرف كل الأطراف الفاعلة في التكوين الديموقراطي الشعبي، كانت هذه الأطراف في السلطة أو المعارضة، عن طريق الحوار والتفاهم والثقة المتبادلة. كما تتطلب نشر الثقافة السياسية الديموقراطية العقلانية المؤسسة، في أوساط القواعد الواسعة للرأي الشعبي الوطني ؛ شرط أن تكون السلطة والقوى السياسية المؤثرة في المعارضة من الأحزاب والمجتمع المدني تتحلى بالشجاعة السياسية المتبصرة، والقدرة على التحاور الفعال، وعلى التحمل للرأي المخالف والمضاد، وأن تكون هذه الأطراف مؤمنة حقا، بالديموقراطية، بعيدا عن التحايل والخداع والمراوغة والمزايدة. وعندما تفتقد هذه الشروط يحصل الإنحراف والإنغلاق والتشنج والمكابرة، ونجد أنفسنا في الحالة التي نحن فيها محاصرين بين الذبح والمجازر الجماعية وماكينة التزوير الشامل. وفي الوقت الذي تنتشر فيه عبر العالم المتطور ثقافة الحرية وحقوق الإنسان والتسامح والسلم المدني والحفاظ على البيئة الذي أصبح من مكونات

الثقافة الحديثة وبندا من بنود حقوق الإنسان، لا نكتفي نحن بالتحايل على هذه المبادئ الأساسية، ونحولها من مجرد موضوع مفضل، ومضلل في نفس الوقت، للمزايدة السياسية والثقافية، وننقل التلوث من الطبيعة إلى العقل والفكر. ونلغم الحقل السياسي على مستوى السلطة والمعارضة.

وبالتأكيد أنه من غير الممكن، الحديث جديا عن البناء الديموقراطي العصري في شروطنا التاريخية الخاصة، بدون الحديث عن أزمة بناء الدولة. فمن الأسباب العميقة للأزمة الحالية وانسداد الأفق، هو الخلل الموجود في بناء الدولة، في طبيعة وعناصر وعلاقات الحكم منذ البداية.

لقد تم هذا البناء على أساس الأزمة وعلى أساس سلطة الأزمة التي تكونت في سنة 1962 على قاعدة التكتلات والتحالفات الظرفية والثقة في المعارف والأصدقاء، بقطع النظر عن سلوكهم ومؤهلاتهم وكفاءتهم، وعدم الثقة في الآخرين الذين يجب التحرز منهم وإقصائهم عن الساحة بشتى الوسائل.وفي كل الأزمات المتتالية : 62، 65، 67، 79، 88، 1992، وما بعدها، كانت تسقط مجموعة وتقصى مجموعة، وتصعد مجموعة أخرى لتنتظر السقوط في الأزمة القادمة.وفي كل أزمة تفقد الجزائر العديد من المناضلين والرجال الأكفاء؛وتشتت الخبرة الوطنية ويفسح المجال للنفاق والإنتهازية،وللمتسلقين الجدد

فهذه الظاهرة المتكررة جعلت الدولة تتكون دائما من كتل ومجموعات تربط بينها العلاقات الشخصية والعائلية وصلة القرابة أكثر من التفاهم على استراتيجية ومبادئ وأسس الحكم.

وكان الشك والخوف من الآخر القائم أو المحتمل يدفع الكتلة الحاكمة إلى أن تجعل من بقائها في السلطة أولوية الأولويات. وبما أن التحالفات بجميع عناصرها كانت تتم على أساس المصالح، خارج استراتيجية موضوعية مدروسة بعيدة المدى، فإن تلك التحالفات تتغير، وفق تغير المصالح، وجعلت الحكم ينفجر دائما من الداخل نتيجة تغير المصالح والتحالفات.

بناء الدولة الحديثة يتأسس على استراتيجيات ثابتة بعيدة المدى تحدد

مبادئ وأهداف نظام الحكم وطبيعة الدولة ووظائفها ومسؤولياتها تجاه المجتمع، وأن قاعدتها المؤسسات والأشخاص المؤهلين لقيادة هذه المؤسسات. أن تكون الدولة في مضمونها الجوهري، في خدمة المجتمع وليس العكس. وأن السلطة التي تمارس الحكم، حسب مبدإ التداول، تكون نتيجة الإختيار الحر الذي يمكنها من التمثيل الحقيقي الذي يجسد الثقة بينها وبين المجتمع الذي تسيره وتقوم بشؤونه.لكن الذي نلاحظه في الواقع أن استراتيجية التكتلات والمصالح الخاصة والعلاقات الشخصية ماتزال تتحكم في مصير الدولة وفي مؤسساتها، نتيجة هذا الواقع، لا تؤدي وظائفها وفق مبادئ الدولة الحديثة المتعارف عليها. فما يزال الوزراء ونوابهم والمستشارون على مستوى الرئاسة والحكومة ودواليب الدولة، وحتى الأحزاب مجرد خدم للسلطة، وليس عناصر لإثراء الأفكار والتجارب وترقية الكفاءة المهنية والسياسية لأعوان الدولة وترقية العمل السياسي في المجتمع، وإثراء ثقافته عن طريق التطور النوعي للأشخاص والمؤسسات وفعالية أدائها في مستوى المعايير العصرية. وهذه الحالة جعلت التفاهة ترتفع إلى مستوى السطح وفي كل الدرجات وتطبع الدولة بطابعها المتدني والمزري.

ومن غير شك أن إلغاء الدولة الجزائرية من طرف الإستعمار، وحرمانها من التطور الطبيعي نحو العالم المعاصر، واسترجاعها للإستقلال في سنة 1962، في ظروف صعبة ومعقدة، يجعل هذه الدولة في حاجة ملحة إلى التكوين والترقية وفق معايير تستجيب لمتطلبات العصر، وللمتطلبات الإستراتيجية التاريخية للثورة الجزائرية كثورة شعبية متجذرة ذات أهداف ديموقراطية تقدمية إنسانية. فتحديد طبيعة الدولة في سياق مثل هذا أمر جوهري يحتاج إلى مبادئ تأسيسية تجديدية، ورجال مؤهلين مؤسسين. وهذه المبادئ ترفض أن تكون الدولة مسيرة من طرف بيروقراطيين جهويين طماعين تافهين صغار.

وبهذا المفهوم يكون بناء الدولة جزء رئيسيا من المشروع الوطني ؛ مشروع الثورة الجزائرية المتجهة في محتواها نحو عقلنة التطور والعصرنة. فمفهوم التغيير المنشود للنظام والدولة في هذا السياق هو تغيير في فهم الثورة الجزائرية المتجددة في المرحلة التاريخية

الحاليـة ؛ مرحلـة التغيرات الكونية الكبرى، تغيير في فهمنا للتحولات القائمة فـي المجتمـع والإستجابة لها، وفي طبيعـة العلاقـة بيـن الدولـة والمجتمـع.

فالدولة بهذه الروح الجديدة المتجددة ليست مجرد سلطة حاكمة أو سلطات في أجهزة بيروقراطية متخلفة، إنما هي دولة خلاقة تتفاعل مع المجتمع ؛ تقود المبادرة على أساس الذكاء والكفاءة والإنضباط والمسؤولية، وليس على الحيلة والتحايل والمناورة والسمسرة والتفاهة والفساد السياسي والأخلاقي. وهذا يعني انتقال الدولة من الأشخاص والتكتلات والتحالفات الجهوية المصلحية إلى المؤسسات، وتغيير مفهوم الحكم في اتجاه المجتمع. وهذا يقتضي انخراط الشعب الجزائري مجددا في العمل الجماعي الخلاق المبني على التحاور والتوافق والثقة والمشاركة الفعلية والفعالة. إننا في حاجة إلى إخراج الدولة من مستنقع البازار والبيروقراطية والتفاهة والعزلة التي تفصلها عن المجتمع. إن هذا شرط أساسي أولي في اتجاه فتح أعظم الآفاق وأكثرها ملاءمة لتحقيق الوثبة الوطنية نحو المستقبل.

الثابت والمتحول في عصر العولمة

كل شيئ في الكون يتغير ويغير. الحياة الكونية كلها : الأرض، الطبيعة، الإنسان، الأفكار، الفلسفة، السياسة، الإقتصاد، أنظمة الحكم، حياة المجتمعات ؛ فهي سلسلة من تفاعل المتغيرات فيما بينهما داخليا وخارجيا. ليس هناك ثابت دائم. فالثابت الذي نعتبره ثابتا هو نسبي يتحرك ببطئ شديد، قياسا إلى المتغيرات السريعة التي تدور حوله، أو تنطلق منه. وبفضل هذه الثوابت البطيئة التحرك، ندرك توجهات وقياسات التحركات السريعة، نحدد الأرضية الصلبة التي نقف عليها حتى لا تجرفنا عواصف التغيير الهوجاء. الذين يريدون جعل أفكارهم ومشاريعهم ـ ادعاء ـ في أي مجال من مجالات الحياة ثوابت قارة يوهمون أنفسهم أنهم بلغوا درجة الكمال القصوى. ألم يعتبر المفكر الأمريكي، الياباني الأصل، "فوكوياما"، وهو نشوان بما بلغته الأنظمة الليبرالية المفتوحة بدون حدود، أننا وصلنا إلى نهاية التاريخ. أوليس تحديا صارخا إن لم نقل وقحا، لخيال وفكر وإبداع وطموح وجرأة الإنسان في معركته الكونية الدائمة التغيير عبر تاريخ الإنسانية وتاريخ الطبيعة. ألم يدعي الشيوعيون في أنظمتهم قبل ذلك، وهم في نشوة الإنتصار العابر، أن مذهبهم هو نهاية الكمال الذي لا تستطيع الإنسانية تجاوزه. إنه الغرور والإستهانة بإرادة وقدرة وجرأة الإنسان على اقتحام المجاهيل وإحداث التغييرات التي تلائمه.

وعندما يصل الفرد أو أي مذهب فلسفي أو سياسي ـ اقتصادي، أو أي نظام سياسي، إلى هذه الدرجة من وهم بلوغ الكمال النهائي يتحول إلى قوة للجمود والتخلف ويصبح عقبة في طريق حركة التقدم التي تبقى

دائما هي المنتصرة. إن أية درجة من الكمال والنضج التي يبلغها الإنسان على مستوى الفرد أو المجتمع أو مستوى الدول والأنظمة على مستوى الكون المتخرك، بما فيه حركة الإنسان، هي الدرجة الآنية التي نعرفها أو نعيشها على المستوى المادي أو على المستوى الفكري ـ الروحي. فالكون في شموليته عبارة عن ديناميكية دائمة من الحركة "فالحركة ولود والسكون عاقر" يقول أبو حيان التوحيدي ـ وفي سورة "يس" "وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون. والشمس تجري لمستقر لها، ذلك تقدير العزيز العليم. والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم. لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكل في فلك يسبحون". فما دامت هناك طاقة هناك حركة. وقيمة حركة الإنسان الفعالة أنها حركة ابتكار وتجديد.

فالحركة بين الثابت البطيئ التحول والغير المنظور أو المحسوس أحيانا، والمتغير السريع الذي يجرفنا، رغم أنوفنا، تشبه، إلى حد بعيد، حركة الزلزال في كوكبنا الأرضي. فعلماء الزلازل يثبتون أن الزلازل تتكرر باستمرار ؛ هناك ما نحسه وهو القليل، وهناك، وهو الغالب، ما لا نحسه في حياتنا العادية ويؤكد هؤلاء العلماء أنه بفضل هذه الزلازل يتنفس كوكبنا الأرضي ويحقق توازنه. كما إن حركة التغيير تشبه الفيضانات العارمة التي تجرف كل شيئ في طريقها إلا الثابت البطيئ التحرك القادر على الصمود. فالبلدان القوية المتقدمة تكون قادرة على احتواء الزلازل والفيضانات مهما كانت قوتها، أي أنها قادرة على مواجهة التغيير، أما البلدان الضعيفة فالزلازل تدمرها والفيضانات تجرفها وتغرقها.

وهكذا العولمة التي يكثر الحديث عنها، واللغط حولها، فهي حركة كونية من الحركات الكبرى التي تحدثها الإنسانية في مرحلة من مراحل التحول الحاسمة. فالبلدان المتقدمة تدرس وتنظم وتتكيف مع العولمة حتى لا تجرفها، وتجعلها في خدمة شعوبها وتطور بلدانها وأدواتها للدفاع عن مصالحها. أما البلدان المتخلفة مثلنا، فتكثر من البيانات والتصريحات والملتقيات الإستعراضية بدون دراسة ولا تحضير ولا تنظيم حول العولمة والمتغيرات التي تحدثها، واستعدادنا لمسايرتها وكأننا من صناعها والمتحكمين فيها. والواقع أننا بهذا التصرف المظهري، نوهم أنفسنا

بأننا نساير العصر، وأننا غير متخلفين عن الركب. إن موقفنا هذا أقرب إلى المتفرج المندهش لمستجد يراه أو يسمع به لأول مرة. إنه اندهاش لا يشبه اندهاش الفنان أمام لحظة الإلهام ليبدع، ولكنه اندهاش الأبله الذي تبهره المستجدات المفاجئة الوافدة.

إننا نتحدث عن العولمة وكأننا من صناعها والمشاركين الفاعلين فيها، وكأن العولمة شيئ ثابت ونهائي ينبغي الخضوع والإنصياع له.ومرة أخرى، فالعقل المتخلف يحاول أن يجعل من الجديد المفاجئ الذي لم يعرفه من قبل، ولم يشارك في صنعه شيئا ثابتا يتملى منه، ويوهم نفسه أنه ليس أقل من الذين تقدموه فهما وإدراكا للجديد والتجاوب معه. ونبقى عند المتحول الذي صيرناه ثابتا نهائيا لا نتحرك إلى أن يجد جديد وافد، فنعاود الدهشة ونندفع في تثبيت الجديد القادم. فنحن لا نتحرك بإرادتنا بل نقف عند العلامات التي يضعها غيرنا.

نتحدث عن العولمة وكأنها شيئ جديد، من غير إدراك لأصولها ومقوماتها وشروطها والوسائل التي أدت إليها وتتحكم فيها ؛ من عقل واكتشاف، وكد في العمل. ومن غير أن نسأل أنفسنا بجدية، ونضعها أمام أمر واقعنا المتخلف. هل أننا مؤهلون لمعركة العولمة. هل لنا كفاءتها وأدواتها.وإذا لم تكن الأدوات من عقل مبدع متحرك، ونشيط، ومن علم واكتشاف، ونظام وتنظيم وإدارة كفأة فعالة مؤهلة. وهل نحن جادون في السعي لتوفيرها. إننا نعيش في عصر غير عصرنا. وكالعادة ندخل معارك التاريخ دائما متخلفين وبدون أدوات. وهذا هو السبب لإخفاقاتنا المتكررة. إننا نعيش في عصر تراكمت فيه أسباب وشروط التحول جعلته يتفجر بالثورات المتلاحقة المتعددة في الفكر والسياسة وأنظمة الحكم، والحرية، وعلاقات المجتمع بين أفراده، وبينه وبين السلطة، في ميادين الإكتشافات العلمية والإنجازات التكنولوجية المترتبة عنها. نعيش في عالم هذه حقيقته يتحرك في الساعة التي تتحرك فيها السنون، نعيش فيه بعقول سجينة الوهم والخرافة والتخلف وحياة سياسية وثقافية واجتماعية بدائية بمقياس العصر المتقدم. أنظمة وأدوات للحكم ليس لها من العصر إلا الأسماء والشخوص كما يقول أبو العلاء المعري:

ويقال الكرام قولا وما في أل * عصر إلا الشخوص والأسماء،

وأحاديث حبرتها غواة * وافترتها للمكسب القدماء،

فهمُ الناس كالجهول وما يظ * فر إلا بالحسرة الحكماء.

فالعولمة هي محصلة سلسلة من التراكمات أبدعها العقل الإنساني الحديث، منذ عصر النهضة، حيث توقفنا نحن تحت سطوة الجمود.

عقل تحرر من الجهل والخرافة والأفكار المسبقة، ووضع الكون أمامه، ووضع موقف نقد الإنسان كصفحة مفتوحة يحاول قراءتها كما هي، مستخلصا النتيجة التي توصل إليها. هذا العقل الحر، أو المتحرر، بصفة ادق، هو الذي دفع الإنسان إلى الإكتشافات الكبرى التي غيرت العالم من البحار والقارات إلى الفضاء إلى الجينات الوراثية، إلى الإستنساخ متحديا كل العقبات مغيرا لمصير الإنسان كمجتمع وكنظام وحكم. وسوف لن يتوقف في هذه الملحمة الإنسانية الحضارية الوثابة "فالمفكر مفكر مادام مكتشفا، يقول العلامة الإمام عبد الحميد بن باديس، هذا العقل الذي نحاصره في كل مكان ومن كل الجهات وبكل الوسائل.

كانت الحرب العالمية الثانية ونهايتها منعطفا حاسما في اتجاه التاريخ البشري الحديث نحو الفضاء ونحو المعلوماتية والعولمة، نحو الطفرة الإقتصادية الحالية، فاندفعت الدول الكبرى المكتوية بنيران الحرب ؛ المنتصرة منها والمنهزمة، في شراسة غير مسبوقة إلى اقتحـام المجاهيل ؛ مجاهيل العلم والتكنولوجية وإنتاج الفكر والثقافة وتوزيعه بشكل كثيف وعلى نطاق اجتماعي واسع.

وكانت صناعة القنبلة الذرية بما وفرته من قوة ورعب في نفس الوقت الأثر الأشد في هذا الإندفاع التنافسي، وفي تكوين القوى العالمية الأساسية ؛ في موازينها وتوازناتها في صراعاتها العلمية الثقافية السياسية المادية الإستراتيجية. وكانت الجامعات ومراكز البحث العلمي التابعة لها أو المستقلة أو التابعة للشركات الكبرى هي القوى الأساسية لهذه الإندفاعة. وكانت في قطاعاتها الحساسة تنظم تحت إشراف وزارة الدفاع والمخابرات من أجل التفوق العسكري الإستراتيجي والسيطرة على مراكز النفوذ. وكانت الدول تقف وراء كل هذا، وبكل الوسائل، واضعة إياها في قائمة الأولويات.

وكانت النتائج العسكرية الإستراتيجية للبحث العلمي تنفتح وتنتشر تدريجيا إلى قطاعات الإنتاج المختلفة الأخرى الخاصة بالتنمية. لما كانت تنعكس على حياة المجتمع، فكانت القاعدة العلمية والثقافية تنتشر على نطاق واسع في اتجاه ترقية وتطوير المجتمع ثقافيا علميا سياسيا.

وكان الحكم يتكيف مع هذه التطورات متفاعلا مع التحولات التي تجري في المجتمع، متجها إلى المزيد من الحرية والحيوية في التفكير والتعبير والممارسة السياسية ليتيح للمجتمع المدني المزيد من الفرص للتعبير والتنظيم والمشاركة في بناء مؤسسات الدولة الحديثة واختيار النظم السياسية والإقتصادية ومراقبة القائمين عليها في شفافية كاملة. وهذا التوجه زاد من حيوية الأمم المتقدمة ومن قدرتها على الإبداع والتنافس.

هذا في الداخل، أما على المستوى الخارجي على الساحة الدولية فكان التنافس والصراع على أشده للإستحواذ على مناطق النفوذ السياسي الإيديولوجي الإقتصادي العسكري الإستراتيجي على مستوى العالم. وقد تم هذا تحت مظلة الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى قطبين مهيمنين على مستوى الكرة الأرضية بأكملها ليمتد إلى الفضاء في سباق إلى المزيد من الإكتشاف واتساع مناطق النفوذ.

وكان التفوق الحاسم في هذه المعركة الكونية التنافسية إلى القوى الأكثر تفوقا في الإكتشافات العلمية والتكنولوجية، والأكثر تفتحا وحرية ومشاركة للمجتمع في الحياة العامة. وقد أدى التفوق العلمي التكنولوجي الإقتصادي العسكري للولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تفرض هيمنتها على العالم الحديث، بما فيه حليفتها أوروبا التقليدية، وقد تستمر هذه الهيمنة القطبية الأحادية مدا وجزرا حسب موازين القوى القائمة، وحسب القوى الجديدة الصاعدة في آسيا في الصين والهند، وحسب محاولات أوروبا التي تسعى لتجميع قواها عن طريق العديد من الصيغ بما فيها الوحدة الإقتصادية والجمركية ولما لا؟ بما فيها التقدم نحو نوع من النظام الفدرالي أو الكونفدرالي، وكذلك حسب الوضع الذي تكون عليه روسيا مستقبلا، والتي تعيد حساباتها الآن بعد الزلازل التي لحقت بها وبنظامها السوفياتي. لقد سمحت الحرب العالمية الثانية لأمريكا التي لم تتضرر منها كما تضررت أوروبا والإتحاد السوفياتي، بالخروج من عزلتها

نهائيا، ونشر نفوذها على أوسع نطاق، خصوصا في تلك المناطق التي كانت مسرحا للحرب، والتي كانت تحت سيطرة الدول الإستعمارية التقليدية، في الشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا، وجعلت من أمريكا اللاتينية قارة مغلقة تابعة لنفوذها عن طريق أنظمة عسكرية قمعية مستبدة تأتمر بأوامر البنتاغون وأجهزة المخابرات بكل أنواعها وفروعها، وكانت أمريكا في هذه الهيمنة الجديدة تستعمل القوى العسكرية والقوى الإقتصادية حسب ما يقتضيه الظرف ؛ سالكة استراتيجيتها الخاصة غير مبالية بالقوى الأخرى، سواء كانوا من حلفائها، أو عملائها، ولا بالمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة بجمعيتها العامة وبمجلسها للأمن، بل كانت تفرض إرادتها بما تملكه من قوة مالية وعسكرية.

ولكن الأهم من ذلك أن أمريكا ركزت قواها استراتيجيا في اصطياد أكبر العقول البشرية في العالم ومن جميع القارات، بحيث أصبحت تشكل أهم وأكبر مجمع عملي كوني تشترك فيه هذه العقول وعصارة المعرفة الحديثة بكل فروعها ؛ تغدق الأموال، وتوفر أحدث الأجهزة المخبرية. وأصبحت بهذا قائدة الثورة العلمية والتكنولوجية والثقافية الحديثة، وبالتالي أكبر قوة اقتصادية عسكرية كما ونوعا وانتشارا وقدرة على التفوق في المنافسة العالمية. وهي، بهذا التفوق، تريد أن تكون القائد الأول الأوحد في مسيرة التطور البشري الحديث ؛ تفرض سياستها واستراتيجيتها ونموذجها الثقافي الديموقراطي.

ولم تكن أمريكا وحدها في هذا النشاط الكوني. كانت دول أوروبا الغربية الكبرى، بريطانيا. فرنسا، إيطاليا، وألمانيا المنهزمة أمس والتي توشك اليوم أن تكون الدولة الأولى في أوروبا علما واقتصادا وقوة، وكان الإتحاد السوفياتي ؛ برغم الفارق في ميزان القوى الإقتصادية بالنسبة لدول الغرب الكبير مجتمعة ومتحالفة، يكرس قواه في الأبحاث العلمية والتكنولوجية، ولاسيما المتعلقة بالمجال العسكري الإستراتيجي، غير قادر، داخليا، على تحقيق التوازن بين هذه القوى العلمية التكنولوجية وبين مجالات الحياة السياسية الديموقراطية والإجتماعية.

وكانت الثورة التكنولوجية تقوى بتسارعها وانتشارها على نطاق واسع، مؤثرة على أدوات الإنتاج الإقتصادي والثقافي والعلمي، وكانت الجامعات

ومراكز البحث العلمي مدعومة من الدولة ومن الشركات العملاقة تشكل المحور الرئيسي الريادي، تزيد في قدرات الذكاء الفردي والجماعي الذي وصل أعلى درجاته عن طريق تطوير الذكاء الإصطناعي وتأثير الثورة المعلوماتية. وقد انتهى هذا التطور المتنامي الإنساني العقلي، إلى غايته مؤكدا سيادة وهيمنة الإنسان العقل ـ الذكاء الذي يخوض اليوم مغامرة اكتشاف الكون الخارجي، دافعا بالثورة العلمية إلى درجة الإستنساخ المدهشة والمرعبة في نفس الوقت. فماذا يقول العلم، بل ماذا يهيئ في هذه المغامرة الجريئة ؛ وماذا تقول الأديان والأخلاق ؛ وماذا يقول علماء الإجتماع والسياسة، وماذا تقول الفلسفة. لا شيئ ولا قوة يمكن أن توقف زحف العلم وطموح عقل الإنسان المبدع الذي ما اكتشف جديدا إلا ازداد رغبة في المعرفة واكتشاف المجهول في ديناميكية تتجدد بدورها مع كل اكتشاف، وربما سيكون القرن الواحد والعشرون قرن المعجزات العلمية الأبعد في حلم الإنسانية. فالسباق أصبح جاريا اليوم بين العقل الطبيعي والعقل الإصطناعي، بين الواقع الجديد وبين الخيال. وفي هذا المجال يبقى الإنسان العقل يبتعد أكثر فأكثرعن الإنسان العضلي المحدود.

وكذلك الأمم والشعوب تتطور وتتحدد علاقاتها بهذه المعايير ؛ أمم تغامر بعبقريتها الحية في اقتحام المجهول ؛ وأمم تعارك بعضلاتها للحفاظ على بقائها البيولوجي ؛ وحتى وسائل الحرب الحديثة قضت على الإنسان العضلي إلا في حروب البلدان المتخلفة جدا. وقد كشفت حرب الخليج الثانية ذلك. وكذلك حرب الحلف الأطلسي ضد يوغسلافيا،والحرب الأمريكية ضد العراق ،وحتى الصراع بيننا وبين الدولة الإسرائيلية المستبدة أصبح يتحدد بين قوة الإنسان العقل وقوة الإنسان العضلي.

ومع تنامي الثورة العلمية التكنولوجية كانت الشركات المتعددة الجنسيات تتنامى وتنتشر كأخطبوط عملاق يمسك بأذرعه على الكرة الأرضية. ونتيجة لهذه الثورة الجارفة أصبحت السلع والأموال تخترق الحدود وتنتقل من دولة إلى دولة، ومن قارة إلى قارة في بضع ساعات ؛ بل في بضع دقائق بالنسبة للأموال. وقد أدى هذا الوضع إلى تعميم كل شيئ ؛ تعميم البضائع، والأموال، والأفكار، والأشكال الثقافية، والأنماط

السياسية وصيغ الحكم. فأصبح كل شيئ مفتوحا ومتاحا لمن يملك القدرة على التحول والتكيف، ووسائل الصراع والتنافس في الشروط الجديدة. القدرة للذي يملك أكثر، للذي ينتج أسرع وأجود. فبرزت وهيمنت الإحتكارات الكبرى على مستوى السوق، وعلى مستوى النفوذ السياسي والتحكم في المصائر ؛ وتوجيه الأحداث وفق مصالحها على حساب الأفكار والمبادئ والقيم الإنسانية.

وكانت هذه القوة الجديدة الإحتكارية المهيمنة، رغم ادعائها بعدالة العولمة، تتقلص تدريجيا لتصبح ممثلة في أقلية ضئيلة ديموغرافيا وجغرافيا، بينما أغلبية الكتل البشرية، وفي أكبر وأوسع القارات، تنحدر نحو البؤس والمزيد من التخلف. فالدول الصناعية السبع التي تحتكر الثروة والنفوذ، وتتحكم في أسعار المواد الأولية، الثروة الوحيدة للبلدان المتخلفة، وتفرض سياستها الخاصة في تحديد أسعار العملات والديون، هذه الدول السبع مجتمعة لا يتعدى سكانها سكان الهند، ومع ذلك تتحكم في مصير الأحداث العالمية وفي المصير البشري سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

أمام هذه التحولات الهائلة انهدمت الحواجز التي كانت تقف أمام انتقال الأفكار والأنماط السياسية بما فيها السياسات العلمية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية، والصيغ الديموقراطية، وأنظمة الحكم، وتضاعف الضغط المادي والمعنوي الذي تسلطه الدول المتقدمة على الدول المتخلفة. صحيح أن هذا التعميم فيه الكثير من الإيجابيات التي فتحت أبواب التحديث والتقدم على نطاق واسع قلصت من هيمنة أنظمة الجمود والديكتاتوريات المتخلفة على الشعوب، ولكنها في نفس الوقت أفرزت ظواهر سلبية خطيرة مدمرة أحيانا ؛ عدم التوازن في تقاسم التقدم البشري : فأخذت تتنامى أشكال التمرد والعنف والإرهاب على مستوى كوني ؛ وثارت النعرات العرقية والدينية كوسائل للدفاع عن الخصوصية، وعن الهوية ؛ بل عن البقاء. وبدأ الصراع بين التقليد والتجديد ؛ بين الإنغلاق والإنفتاح يأخذ أبعادا جديدة، وعلى مستويات متعددة حتى وكأن العالم يبدو لنا أنه يسير القهقرة نحو صراعات بدائية كان الظن أن الزمن والأحداث قد تجاوزها، الأمر الذي يثير القلق، ويبعث

أحيانا على التشاؤم والإحباط، خصوصا أمام تقهقر إرادة الإنسان السياسية وقيمه الأخلاقية، وانجرافه في اتجاه الأنانية والسيطرة، بكل الوسائل التي لا تملك أية شرعية إلا شرعية القوة والهيمنة.

لقد أكدت كارثة "تشرنوبيل" النووية أن أي خطإ أو خلل نووي يمكن أن يخترق الحدود ويهدد آلاف البشر بالفناء والتشوه. وانتقل التنافس بين قوى الدمار إلى مستوى حرب النجوم، واصبحت البشرية مهددة بالإنتحار الجماعي. ورأينا كيف يصل الشره والطمع إلى كارثة مثل كارثة "جنون البقر" التي أصبحت تثير الرعب لدى المستهلك، وربما سيؤدي ترويجها بالتحايل والسمسرة في البلدان الضعيفة، إلى مصائب لا حدود لها وغير مقدرة. ولكن هذه المخاطر وما تثيره من قلق لا يمكن أن توقف سعي الإنسان وإصراره على البحث في تحقيق التوازن بين هذه المخاطر عن طريق التحكم فيها وبين التقدم المستمر لحركة الإبداع العلمي كسبيل للحد من تلك المخاطر وفتح الآفاق الجديدة أمام البشرية.

كان تقدم الغرب بدوله الصناعية السبع المتقدمة والمتحالفة من جهة، وعجز المعسكر الإشتراكي عن إيجاد صيغ متطورة للحكم والممارسة السياسية تمكن المجتمع من ممارسة الحرية والمشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، ونظام اقتصادي فعال يتلاءم ومستوى الخدمات الإجتماعية المحققة في ميادين التعليم والصحة والمواصلات والثقافة، سببا مباشرا وحاسما في نهاية الحرب الباردة. وبعبارة أدق في إنهاء الصراع الكوني المتولد عن الحرب العالمية الثانية لصالح الغرب المهيمن.

لقد سمح هذا الوضع الجديد للولايات المتحدة، القوة الأكثر تفوقا في الغرب المتحالف، لتمارس لعبتها الدولية كقطب أحادي مهيمن. وإذا كان الخروج من حالة الحرب الباردة التي امتازت بالتوتر والحروب الإقليمية والتنافس الشرس على مناطق النفوذ يبشر في الظاهر بانفتاح عالمي يسمح بمشاركة أوسع، وديموقراطية أشمل في الحياة الدولية، بإزاحة عوامل التوتر والتحكم في مصائر الدول والشعوب، فإن المؤشرات الأولية الأساسية التي بدأت تبرز بوضوح في "النظام الدولي الجديد" تؤكد أن أسباب التوتر ومحاولة الإستلاء على مناطق النفوذ وصراع المصالح التي كانت قائمة في جو الحرب الباردة لم تنته، فقط تأخذ أشكالا وصيغا

جديدة تحت أقنعة خادعة، بما فيه قناع العولمة، والتبشير بتعميم الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان. فالدول الضعيفة والمتوسطة على مستوى العالم أصبحت أكثر عرضة للتهميش والإقصاء بسبب هيمنة مصالح الدول الأكثر تقدما، وأصبح النظام العالمي الجديد تتحكم فيه القوة المادية الإقتصادية والعسكرية وما يترتب عليها من تأثير سياسي، ويتسم بالعجرفة والتعالي. إنه أشبه بنظام الحزب الواحد المهيمن على العالم، له مكتبه السياسي وأمينه العام الذي له الكلمة النهائية في القرار متمثلا في الدول الصناعية الكبرى تحت قيادة أمريكا، ولجنته المركزية المشكلة من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة للخطب والشكاوي والتنفيس، وإيهام الشعوب بأن العالم يسير نحو ديموقراطية على أساس العدل والمساواة والحقوق الأساسية للإنسان في العلاقات الدولية العامة.

والمفارقة في هذا الوضع، أن الغرب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مايزال يؤكد، في كل مكان وبكل مناسبة، بأن أسباب الكوارث السياسية والأزمات الإقتصادية والإجتماعية مصدرها الأنظمة الأحادية.

ونحن لا ننكر ذلك، ولكننا لا نفهم منطقهم حتى النهاية. فإذا كان نظام الحزب الواحد قد فشل في الدول الكبرى والصغرى على السواء، فكيف سينجح في تسيير عالم سكانه تقرب أو تفوق سبعة ملايير ساكن.

وهناك ملاحظة أخرى تنبغي الإشارة إليها، أن قادة "النظام الدولي الجديد" يلغطون كثيرا بالديموقراطية وحقوق الإنسان في تعاملهم مع الدول المتخلفة، ويستعملون هذه المبادئ الإنسانية النبيلة إلى حد الإبتزاز للضغط والحصار عليها، ولا يتكلمون، إلا باحتشام، ولذر الرماد في العيون، عن الديموقراطية في العلاقات الدولية، ولا على تقاسم منجزات العالم الحديث العلمية والثقافية والإقتصادية. فهم مايزالون كما كانت الأنظمة الإستعمارية في السابق، ينهبون المواد الأولية للبلدان الضعيفة بأرخص الأثمان، يناورون ويضغطون، يتحالفون حتى تبقى رخيصة كما يريدونها، ولا يتخلون أبدا عن احتكارهم لتسويق السلع المصنعة بالأسعار التي يحددونها، وعن احتكارهم للعلم والتكنولوجية الأكثر تقدما. بالإضافة إلى ذلك يستنزفون العقول العلمية للعالم الثالث لاستغلالها إلى اقصى حد، ويمنعون أبناء هذا العالم، عندما تتاح لهم

فرصة التواجد في العالم المتقدم من الولوج إلى الفروع العلمية والتكنولوجية الأكثر تقدما وحساسية. وفي هذا السياق، لا ننفي المسؤولية عن الدول في توفير الشروط الضرورية لاستقرار واندماج القوى العلمية في البلد وفي المجتمع.

واعتقادنا أن العالم إذا استمر في هذا الإتجاه ـ إحكام السيطرة، ومحاولة الإستحواذ، وعدم الإقرار بضرورة تقاسم منجزات التقدم الحديث ـ سيكون أكثر تعقيدا، وأكثر احتقانا واحتمالا للتفجير وعدم الإستقرار. والشعور العام السائد الآن هو الخوف والقلق إلى حد التشاؤم أكثر من الإطمئنان، والشعور بالأمان. فحتى الدول الوطنية التقليدية العريقة في أوروبا، أصبحت تتخوف من الإنفلات ؛ انفلات قدراتها على التحكم في تنقل الأموال والسلع، وعلى الغش والتزوير، والجريمة المنظمة، وتجارة السلاح والمخدرات، وشبكات الإرهاب، بارتباطها الوثيق بأشكال الجريمة المنظمة، واستعمال أدوات ووسائل أكثر تطورا. وقد أصبحت الرشوة ـ كجزء من الجريمة المنظمة ـ تمتد إلى السياسة، إلى الأحزاب السياسية العريقة وإلى النافدين الكبار في الحكم أو محيطهم القريب. والخوف هنا نابع من كون الإنفلات المنظم يؤدي إلى تفكك الدول، وإلى المزيد من تقليص السيادة وحرية القرار ؛ بل وإلى تفكيك المجتمعات وخلق بؤر جديدة لعدم الإستقرار. وأصبحت الطبقة الوسطى التي كان لها التأثير الكبير في بناء العالم الحديث، تنحدر أكثر نحو التهميش وتتحول إلى فريسة للبيروقراطية التكنوقراطية الجديدة، والمافيات المتعددة التخصصات ؛ بما فيها مافيا المال والسياسة، وأصبح الإنسان العضلي، بل الإنسان عموما، يكاد يتم الإستغناء عنه عند بعض طلائع العولمة الجديدة. ألم يقل أحد أقطابها وخبرائها : "أن العالم يستطيع أن يستغني عن 80 ثمانين بالمائة من الذين يشتغلون حاليا، وأن 20 عشرين بالمائة من القوى العلمية التكنولوجية تنتج وحدها ما هو متوفر اليوم. ولا ندخل في تفاصيل المصير الذي ينتظر البلدان "العضلية" الضعيفة. وقد بدأ التمرد المتوقع على الوضع القائم تتضح معالمه في المظاهرات التي قامت وتقوم ضد المنظمات العالمية التي تشكل آليات "النظام" الجديد : المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي والبنك

العالمي، والملتقيات الخاصة من نوع ملتقى "دافوس" السويسري. بل انتظم ملتقى دولي مضاد في البرازيل ضد الإنعكاسات السلبية الخطيرة التي تنتج عن نظام عولمة خالية من الضوابط الإجتماعية والقيم الإنسانية. ولا تعرف الآن الأشكال التي سيتطور إليها هذا التمرد، مع وجود ظاهرة الإرهاب الدولي وارتباطه بمافيات الجريمة المنظمة، وما يمكن أن يتوفر لدى عناصره التي يصعب السيطرة عليها، من المواد المتفجرة والمدمرة : مواد كيماوية وبيولوجية وحتى نووية يسهل نقلها بخفة. فكل شيئ مرعب وخطير يمكن توقعه إذا لم تتم مراجعات أساسية على نطاق واسع، وبصورة ديموقراطية، لإيجاد السبل والآليات الكفيلة بالحفاظ على التوازنات الضرورية لاستقرار العالم في كنف السلم والحرية والإزدهار وليس على هيمنة التفوق المادي العسكري التكنولوجي الإقتصادي. إن اختلال أو تغيير موازين القوى الإقتصادية والعسكرية لا يعني تغيير أو إلغاء الحقائق الجوهرية التي تحفظ توازنات المجتمعات، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الكوني. فالظلم والعدل، والحق والباطل، الغنى والفقر، الهيمنة والمساواة، الإستبداد والحرية، السيادة والإحتلال، التقدم والتخلف. ويخطئ المتغلبون "مرحليا" في لعبة توازنات القوة والضعف أو توازنات القوة المادية وحدها، إذا اعتقدوا أنه في الإمكان تجاوز الحقائق الجوهرية الثابتة أو تجاهلها.

فالعولمة نتيجة حتمية للثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة لتغير موازين القوى العالمي، سيما بعد نهاية الحرب الباردة. وهي حقيقة لا يمكن التهرب منها ولا الإنفلات من تأثيرها المباشر وغير المباشر. وبالتأكيد أننا نتأثر بها ولا نؤثر فيها لأننا لسنا من صناعها. ونخشى أن تتحول عندنا إلى مجرد جدل عقيم، كما هو الشأن في الكثير من القضايا الكبرى الوطنية وغير الوطنية، حيث يسود الجدل الشكلي على حساب الفهم والتفهيم، وعلى حساب التحليل والدرس واتخاذ القرارات الصائبة والفعل المنتج.

وهل يتحول الجدل حول العولمة إلى مواضيع هامشية غير مجدية، وغير ذلك من عناصر الجدل العقيم، قتلنا فيه قرنين من الزمن في صدامنا مع الغرب، واحتلت قواته أراضينا واستولت على ثرواتنا. هل

نتجح هذه المرة؟ ؛ حتى ولو كانت المرة الأولى ونسلك منهج البرهان الرشدي أي برهان العقل ونبتعد عن عادة الجدل السلبي الذي يبعث على الغرور أو الإعتزاز أكثر من النجاح الفعلي في معركة من معارك التاريخ الكبرى.

ما فهمنا للعولمة، ما هو إدراكنا لحقيقتها المادية والثقافية والسياسية، ما هو مدخلنا إليها، ما هي أدواتنا، ماذا نكسب وماذا نخسر بالضبط.

فالعولمة قضية صراع رهيب ولعب بالمكشوف تلعب فيه توازنات القوى الإقتصادية والمالية والأوراق التي يملكها كل طرف الدور الحاسم. فهي مبنية على توازنات مادية ملموسة وليس على رغبات. ما هي إمكانياتنا على مستوى بناء الدولة وتنظيم المجتمع ؛ على مستوى العلم والتكنولوجيا وعلى مستوى قدراتنا الحقيقية على إدارة مواردنا البشرية والمادية المتاحة، أو التي يتحتم إعدادها. العولمة معركة حقيقية ؛ معركة صراع وتنافس شرسة، وليست وليمة احتفالية عالمية.

هل نحن ناقشناها ودرسناها في المستوى المطلوب من الكفاءة والمشاركة. ما هي مشاركة القوى الحية في البلاد على مستوى التحليل والتسيير من خبراء جامعيين وباحثين ومسيرين في الميدان، وأحزاب سياسية وجمعيات وتنظيمات مدنية، ما هي استراتيجية الحكم، وما هي استراتيجية المعارضة، وهل لنا كأمة وحكم ومجتمع رؤية شاملة حولها.

فكيف لنا أن نتحدث عن العولمة أو نطمح في الإنخراط فيها إذا لم تكن لنا أجوبة محددة عن هذه الأسئلة وغيرها التي تصدمنا في الطريق. كيف نخرج من طور الرغبة إلى طور الفعل المبدع المنتج؟. وكيف نعالج قضية العولمة وهي قضية كونية في مكاتب بيروقراطية مكيفة أو مسخنة ولكنها مغلقة.

ومن الحقائق الثابتة ؛ أن التحولات الكبرى التي كونت العالم الحديث الذي نعيش فيه والتي ستبقى تؤثر على مسيرة القرن الواحد والعشرين الذي نفتتحه ؛ والتي أدت إلى بروز العولمة كحركة على مستوى الكون في السياسة والإقتصاد والأمن، هي تحولات نتجت عن الحرب العالمية الثانية ونتائجها، وإلى نزعة التنافس والتفوق والهيمنة التي ولدتها الحرب

الباردة. وأن التغييرات الأكثر جذرية التي حدثت في ميادين البحث العلمي والإبتكارات التكنولوجية وفي البنى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ؛ وفي أنظمة الحكم وموازين القوى الكبرى تمت في العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين.

إن الجزائر بتفجير ثورة نوفمبر 1954 وضعت نفسها في سكة الإنخراط في حركة التقدم والعصرنة للعالم الحديث. وحتى معركة المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر التي التحمت فيها معركة مقاومة الإحتلال مع معركة العلم والتصنيع، ومحاولة بناء الدولة وتنظيمها على أسس جديدة كانت تسير في هذا الإتجاه لولا أن التخلف الذي كان يغذي العجز ويشجع على الخيانة قد انتصر في هذه الملحمة. أوليس من العجب والمفارقة أن ينتصر هذا التخلف ؛ تخلف الجهل والطمع والشره ؛ بل الشراهة في امتلاك السلطة والإستحواذ على المادة، على ثورة نوفمبر رغم انتصارها الساحق على المحتل في جويلية 1962. فالعدو الحقيقي يبقى دائما هو التخلف البدائي الذي يقوده الجهل.

ففي 5 جويلية 1962، حقق الشعب الجزائري أعظم انتصار في تاريخه على استعمار استيطاني عنصري شامل، تسلط على الأرض واللغة والفكر والسياسة والثروة في عجرفة منقطعة النظير، تميزت باحتقار تام وتجاهل للإرادة الوطنية. وكان هذا الإنتصار معجزة بشرية تحققت بفضل الإرادة والتصميم والتعبئة الشعبية. وكان الطموح الذي سعينا إلى تحقيقه، منذ نشوء الحركة الوطنية في مطلع القرن العشرين، وأثناء معركة التحرير، وفي العقدين الأولين من الإستقلال. بالخصوص، هو الإنخراط في العالم المعاصر، بكل منجزاته المادية والعلمية والفكرية ؛ بناء الدولة العصرية ؛ تطوير وتحديث المجتمع سياسيا فكريا اجتماعيا، ورفع مستواه المادي إلى مثيلاته من المجتمعات المتقدمة ؛ بناء القوة الوطنية العلمية والتكنولوجية ؛ تصنيع البلاد تصنيعا عصريا ؛ توسيع التنمية لتعم أرجاء الوطن وتعود نتائجها على الأغلبية الكبرى من الشعب ؛ تكوين طبقة وسطى نشيطة ومتعلمة ؛ رفع المستوى الفكري والسياسي وفق المفاهيم الحديثة. وبينما كانت تبنى الأسس، وتتهيأ الشروط لتحقيق هذه النهضة، وكانت حركة التاريخ تسير في تسارع مدهش في العشرين

سنة الأخيرة من القرن، هجمت الردة ضد حركة التقدم الوطني، وأخذنا نتحرك ضد التيار ؛ نتحرك بسرعة، ولكن بوتيرة واضحة نحو التخلف ؛ توقفت ديناميكية التنمية في اتجاه الخروج من التخلف ؛ بناء القوة العلمية التكنولوجية الحديثة التي جسدها مشروع إصلاح التعليم العالي في مطلع السبعينات الذي قاده المرحوم محمد الصديق بن يحيى، والذي أجهض في حركة الردة لتتحول الجامعة من قوة طلائعية للمجتمع، وفي ميادين العلوم والمعرفة، والتحكم في معارف وتقنيات العالم المعاصر، وغرسها في الجزائر، نقلا وإبداعا، إلى قوة رجعية متخلفة علميا، رجعية فكريا، تتحرك ضد أفكار وتيارات العصر الحيوية. تحولت جامعات العلوم والتكنولوجيا، ومعاهد العلوم الإجتماعية، والمتاقن والثانويات العامة إلى مجرد هياكل بداغوجية عادية، بمستوى تربوي تقليدي، مع نقص في التأطير الكفء والوسائل التربوية والمخبرية التي يتطلبها التكوين الحديث. إننا نبتعد بخطوات واسعة عن الثورات العلمية والتربوية الحاصلة في العالم المتقدم، ولاسيما منها تلك المتعلقة بالثورة العلمية والتكنولوجية، والعلوم الإجتماعية محتوى وتقنيات.

وبدل أن تقود الجامعة، كما هو معروف في البلدان المتقدمة، المجتمع إلى التحديث والعالمية، وإلى خصوصية متفاعلة مع غيرها بكفاءة، وإلى ترسيخ المواطنة والتسامح وفكرة الدولة الحديثة، والإقتصاد المؤهل للتنافس والإندماج في الحركة الإقتصادية العالمية الكبرى، أصبحت ساحة لتطاحن قوى التخلف ؛ وتحولت لغة الحوار إلى لغة العنف والإقصاء ؛ بل إلى لغة الحقد والكراهية المتبادلة. تيارات دينية متحجرة بمختلف تياراتها ؛ بعيدة عن حركة التحديث والإجتهاد الفكري والديني التي قادها رواد النهضة الإسلامية الحديثة في مقدمتهم الإمام عبد الحميد بن باديس، وقبله الأمير عبد القادر. هذه الحركة أجهضها التعصب المغلق والحكومات الإستبدادية في العالم الإسلامي. لقد حلت محل هذه الحركة المستنيرة حركات جاهلة يدعمها الدولار البترولي، وعبث السلطات الإستبدادية، وتلاعب مصالح مخابرات الدول الكبرى لممارسة النفوذ وإيقاف حركة التقدم في البلدان التي تخضع لها. سألت مرة أحد أساتذة الأزهر البارزين عن سبب تنامي هذه الحركات الجاهلة، فقال : "السبب غياب الأزهر المستنير والإسلام الجاهل المدعوم بالدولار،

وعبث السلطة".

لقد استعملت بريطانيا، وهي في أوج قوة استعمارها، هذه التيارات في الحرب بين العائلة السعودية وعائلة الشريف حسين في الجزيرة العربية، بغرض نقل مقر الخلافة من استنبول إلى الجزيرة لتصبح تحت نفوذها، وإرجاع القسطنطينية إلى الكنيسة في الحرب العالمية الأولى. وكان هذا أحد أسباب مشاركة روسيا في هذه الحرب، باعتبارها وريثة الكنيسة البيزنطية كما تدعي. كما استعملت هذه الحركات من طرف الغرب بقيادة أمريكا في صراعه ضد الإتحاد السوفياتي، وضد الحركات الوطنية التحررية الراديكالية من إيران مصدق إلى جزائر الثورة، مرورا بأندونيسيا سوكارنو، ومصر عبد الناصر. وتستعمل معظم هذه التيارات اليوم الكنيسة والقوى الصهيونية لتقديم الإسلام عبر قنوات الإعلام الفضائية العملاقة المنتشرة عبر العالم وبكل اللغات المستعملة، كدين للتعصب والعنف والذبح والقتل الجماعي والإرهاب يهدد الحضارة الإنسانية واستقرار العالم، وتشجيع الفكرة القائلة، وهي فكرة كنيسة صهيونية، بأن الإسلام هو العدو الرئيسي للغرب بعد نهاية الحرب الباردة.

كل هذا حتى يحال دون انتشار الإسلام الحقيقي الكوني الإنساني المتسامح الحامي للحرية ولديانات التوحيد كمعتقد وممارسة، يدافع عن الحرية والعدل والكرامة والقيم الإنسانية العالية باعتبار الإنسان خليفة الله في الأرض : الإسلام المبني على التبليغ والحجة والهداية والإقتناع، وفي خدمة البشرية قاطبة باعتبار البشر خلق الله. وكان يمكن للإسلام المستنير ؛ باستغلال منجزات العلم والمعرفة الحديثة، أن يؤدي دوره الطبيعي والشرعي في تنوير الإنسانية، وترشيد الحضارة، وإشاعة الأخوة بين البشر، وتحرير الإنسان من العبودية والظلم والقهر والإستبداد. فهو الدين الأكثر استجابة لروح تقدم الإنسانية، ولمنجزات الحضارة الحديثة، وتشاركا مع العقل الإنساني السوي ؛ للفكر والعقل والحرية والديموقراطية. وليس أخطر على هذا الإسلام الفطري الكوني، البسيط في ممارسته، السامي في مبادئه ورحيته، من هذه التيارات التي تنشط باسمه تمارس القتل والتخريب والغش والخديعة والكذب لتغطية مآرب خاصة. مقابل هذه التيارات الدينية المتطرفة، هناك تيارات أخرى تزعم

لنفسها العصرنة والديموقراطية والطلائعية الفكرية والسياسية، لكنها لا تضع رجلها على أرض الواقع فهي مجتثة من جذور الجزائر العميقة تحاول فرض إرادتها قسرا على المجتمع، ولو عن طريق الإستفزاز، فهي بهذا لا تختلف، رغم ما تطرحه من أفكار تحديثية، عن التيارات الدينية المغلقة، تدعي احتكار الحقيقة ؛ حقيقة العصرنة والتقدم، محاولة القفز على حقائق وأوضاع اجتماعية يتطلب تغييرها جهدا مثابرا من التنوير والتوعية والإقناع ؛ وتحتاج إلى الوقت الضروري للنضج، متجاهلة حقيقة لا مرد لها، وهي أن العصرنة هي عصرنة المجتمع وعصرنة الدولة والحكم والإدارة وأدوات التنمية، وليست عصرنة نخبة أقلية معزولة يذهب بها تطرف أصولي من نوع آخر ليس أقل خطرا يصل في نهاية المطاف إلى النزعة القبلية أو نزعة الكتلة الضيقة.

وسط هذه التيارات الأصولية، بمختلف اتجاهاتها المتصارعة بالعنف اللفظي والجسدي، يوجد التيار الوطني الذي قاد الحركة الوطنية منذ الأمير عبد القادر إلى عصر الردة القائمة. وهو تيار متزن متجذر في وطنيته وإسلامه متفتح بدون عقدة عن عصرنة العالم المتقدم. فهو الذي فجر ثورة أول نوفمبر، وحرر البلاد من الإحتلال وأسس الدولة الجزائرية الحديثة. لكن هذا التيار قد شاخ القائمون به واستنفذ قوته لأنه لم يجدد نفسه دوريا بما فيه الكفاية ليستجيب للمتطلبات الجديدة التي يفرضها تطور المجتمع والمحيط الدولي العام. فلم تكن له القدرة ولا الجرأة على التجديد، وانتصرت فيه وهيمنت عليه القوى المحافظة. يتجلى هذا من خلال وضعية جبهة التحرير الوطني كحركة ثورية تحديثية تقدمية، ليس بالمعنى الإيديولوجي فقط، وإنما بمعنى حركة التقدم الإنساني الواسعة.

فقد هيمنت القوى التقليدية المحافظة على القوى العقلانية التحديثية المستنيرة، وأصبحت الثوابت الأساسية المتعلقة بالهوية والوطنية والإسلام والثورة التي انطلقنا منها في وثباتنا التاريخية الكبرى، عبارة عن ترسانة من الشعارات الجوفاء تخفي وراءها الجمود والتقوقع، وتجاهل حقائق العصر الكبرى المتغيرة. كما تغلبت المصالح المادية والتحالفات الظرفية التي تقتضيها تلك المصالح على الأفكار والمبادئ الثورية، وانخرط جزء كبير ممن كان محسوبا على الثورة وعلى التيار الوطني في

تلك المصالح المنافية لروح الثورة : بل ولروح الوطنية، وتخلى عن المبادئ النضالية الصارمة السياسية التي رسختها الحركة الوطنية عبر نضالها القاسي المليئ بالتضحيات ونكران الذات، والتي كان من نتائجها تفجير الثورة وتحرير البلاد وإعادة بناء الدولة الوطنية. وقع التخلي عن العمل السياسي العميق المتجدد والدائم، وفق التجربة النضالية ومعايير وتوجهات العصر، والمتطلبات التي يفرضها تحول المجتمع.

وقد أدى هذا الوضع إلى تهميش الأجيال الصاعدة، وفصلها عن حركة الإستمرارية الثورية، نتيجة فقدان التأطير الصحيح، والتكفل الواعي بتقديم عمل سياسي مبتكر ومقنع وسلوك مستقيم يمثل القدوة للنضال والبناء. فقد وجدت الأجيال الجديدةنفسها، بسبب توقف الديناميكية الثورية، فريسة اليأس والإحباط، وفقدان الثقة في النفس والثورة والبلد.

فبدل الإشعاع الوطني الثوري المثير للحماس والتجنيد، اصطدمت وجها لوجه مع الظلم والفساد والحقرة أفقدها الأرضية الصلبة التي تقف عليها. وتنجرف في نوع من الإنكار الشامل لكل شيئ : إلى حد الجحود بما قدمته الأجيال السابقة وما حققته من منجزات. وينـدفع قسم منها، نتيجة الإحباط والقنوط، إلى التطرف والعنف والمخدرات.

تركنا الجامعة كقوة طلائعية تقود المجتمع نحو التقدم والعصرنة لتصبح ساحة لصراع قوى التخلف بمختلف تياراتها واتجاهاتها ؛ تغذيها أحزاب غير مسؤولة. تخلينا عن مشروع التصنيع الوطني حجر الزاوية في التنمية العصرية والمتكاملة التي بدونها لا يمكن أن نتحدث عن التقدم العلمي والبحوث العلمية المنتجة، ولا عن التكنولوجيا المتطورة ؛ ولا عن تطور حقيقي للفلاحة، ولا لتحديث قاعدة المواصلات والخدمات. وفي الوقت الذي يتحدث فيه العالم عن مغامرات التكنولوجيات الجديدة، تخلينا نحن حتى عن الصناعات "الكلاسيكية" التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية، وحولنا المنجزات الصناعية الوطنية القليلة إلى ما يشبه الخردوات، نتيجة الإهمال، وسوء التسيير، والمناورات الهادفة إلى تعطيل مشروع التصنيع الوطني ونسفه. ونعرضه الآن في المزاد العلني في إطار خوصصة مشبوهة. وإذا فشلنا في هذه الخوصصة لأنها لا تندرج في المشروع التجديدي للنسيج الصناعي يكون بديلا لما هو قائم. ولأننا

نتهرب من المشكل الإجتماعي أكثر مما نسعى إلى إنقاذ المشروع الصناعي الوطني وتطويره. ولسنا ندري كيف يمكن خوض معركة العولمة في غياب مشروع علمي تكنولوجي صناعي قوي واضح. يجعلنا ننخرط في العولمة بإمكانياتنا ومواردنا المادية الذاتية وليس كشحاذين نقتات من فتاتها، ونحوّل بلادنا إلى مزبلة لنفايات البلدان المتقدمة.

فمجتمع فتي مثل المجتمع الجزائري انصهر في ثورة شعبية متجذرة ؛ بعد سلسلة من المعارك الضارية عبر القرون ضد الغزو الأجنبي، وضد ظلم الحكام وقهرهم، في بلد متخلف أنهكه قهر الإحتلال الأجنبي وأنظمة الإقطاع، وتحكمت فيه سياسة التفقير والتجهيل والتهميش ؛ عزلته عن حركة التاريخ العالمية التي كانت تسير بوتائر سريعة نتيجة الثورات العلمية التكنولوجية وتطور الأفكار السياسية والإجتماعية ؛ مجتمع هذه طبيعته لا يمكن أن يسير بطريقة عادية. فمشاعر الطموح الجارفة نحو التقدم ؛ نحو التعليم والتثقيف، والصحة، ورفع مستوى المعيشة ؛ نحو الحرية والسلم والعدل والتعايش تتطلب تسريع حركة التاريخ ووتيرة التطور حتى لا يبقى هذا التخلف عقبة عثراء مستديمة في طريقه لكسب معركة التقدم التي تؤهله للمشاركة كمبدع ومنتج في الحضارة البشرية وليس عالة على الآخرين.

نكثر الحديث عن العولمة ؛ ونوهم أنفسنا أننا على قاب قوسين من الإنخراط فيها، وفي الواقع نجد أنفسنا نتحرك بوتيرة بطيئة متعارضة مع ما تتطلبه سرعة الحركة التاريخية الجديدة التي تدفعها الثورات التكنولوجية في فروعها الأكثر تقدما بسرعة خيالية مدهشة. ولنرجع إلى الوراء قليلا لنرى هذا التباطؤ فيما نسعى إليه من تغيير في اتجاه التحديث. فمنذ أكثر من عشرين سنة ونحن نتكلم عن التحولات الإقتصادية والسياسية الجارية في العالم، وضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة لمسايرتها بإحداث إصلاحات جذرية تعيد بناء الإقتصاد الوطني على أسس جديدة تمكنه من تحقيق المردودية العالية والقدرة على التنافس والإندماج في الإقتصاد العالمي، وتحويله من اقتصاد بيروقراطي ممركز إلى اقتصاد حر مرن فعال، يحدث التوازن بين اقتصاد المحروقات والإنتاج خارج المحروقات. نتحدث عن إعادة التوازنات

الكبرى وإعادة الهيكلة وترشيد القطاع العام والتحكم في تسييره، وتشجيع القطاع الخاص، والتحول إلى اقتصاد السوق الذي أصبح مهيمنا على أفكارنا وتصريحاتنا من غير تجسيده ميدانيا لا كتنظيم ولا إنتاج ولا تسويق. وطيلة عشرين سنة من اللغط والتخبط والفوضى لم نتمكن حتى الآن من تحصيل ولا نصف مليار دولار بصفة قارة خارج المحروقات.

نفس المشهد في الحياة السياسية : شرعنا الكثير من القوانين حول التعددية وحرية الصحافة والعمل السياسي وكرسناها في دساتيرنا المتغيرة : أجرينا الانتخابات من البلدية إلى الرئاسة مرورا بالتشريعيات، أنشأنا الغرفة الثانية، لكن المشهد بقي كما هو في جوهره لم يتغير. فلا الحكم كان قادرا على إحداث التغييرات الجذرية في بناء الدولة ومشروع التنمية، وتسيير المجتمع، ولا المعارضة التي خرجت من رحم النظام كانت قادرة على خلخلة الوضع وخلق الشروط لنظام جديد. فبقيت ثقافة وأساليب وممارسات النظام القديم مهيمنة في الإدارة وعند الأحزاب والتنظيمات الإجتماعية، رغم الهزات التي عرفتها البلاد، بما فيها المأساة الدموية، والضائقة الإقتصادية التي قهرت فئات واسعة من المجتمع وصلت إلى حد المجاعة أحيانا. بل إن مستوى الحكم والممارسة السياسية تقهقر وأصبح أكثر انحطاطا مما أدى إلى قطيعة شاملة بين الحكم والصورة العاكسة له في المعارضة من جهة، وبين الشعب من جهة أخرى كاملة. فالشعب الذي أثخنته الجراح، أتخمه القرف السياسي اصبح غير مبال بصراع الديكة في الساحة السياسية.

وأن نظاما يعجز عن تغيير نفسه، وعن بناء نظام جديد يتمتع بالمرونة والحيوية : ويتميز بالذكاء والمهارة والنزاهة لا يمكن له أن يسير نحو العولمة والعصرنة ولو ملأ الدنيا ضجيجا وأقوالا. فهو يخادع نفسه، ويخلق أوضاعا توهمه أنه يسير في الإتجاه الصحيح. وهو بهذه المغالطة وهذا السلوك البليد يضيع على المجتمع وعلى الأمة كل الفرص المتاحة.

نتكلم عن العولمة وكأنها شيئ جاهز قار ثابت نفهم كل معطياته، ولم يبق لنا إلا الإسراع والهرولة للإندماج فيه. ولأخطر من هذا أننا نتعاطى مع العولمة كنظام اقتصادي معزول عن المؤثرات التي أوجدتها. وهذا الفهم الضيق، بالإضافة إلى وتيرة العمل، وطبيعة التنظيم السائد عندنا،

يجعلنا نبتعد عن العولمة أكثر مما نقترب منها، ومسعانا لمسايرتها من المستحيلات. فالعولمة مرتبطة أولا وقبل وكل شيئ، بالثورة التكنولوجية العارمة، والإكتشافات الجديدة المتسارعة ؛ بالجامعات ومراكز البحث العلمي المدعمة بالحكومات وبالشركات العملاقة المتعددة الجنسيات.

كما إنها مرتبطة بالكفاءات العالية وبعقلنة وصرامة التنظيم، تغذيها مراكز الدراسات المختصة في مختلف الميادين، وبالإدارة المتخصصة الفعالة. ثم إن العولمة مرتبطة بالتوازنات السياسية والإستراتيجية الجديدة، ومتلازمة مع طبيعة النظام الدولي الجديد، وطبيعة القوى الفاعلة والمتصارعة فيه، ثم إن هذا النظام مايزال في مرحلة انتقالية مليئة بالأحداث والمخاطر والمجاهيل. فحتى أكثر المحللين المستقبليين غير قادرين على رسم ملامحه النهائية. فهو نظام متقلب تحكمه المصالح المتغيرة أكثر مما تحكمه المبادئ والقيم. بل هو مثل العولمة يثير قضايا واعتراضات من معظم الأطراف. بل التكهن يترسخ بأن مخاطره أكثر مما نتصور. ولكن الأهم من ذلك، هو عالم مفتوح لمن يريد اقتحام مجاهل التقدم. مفتوح على العلوم والمعارف والأفكار والنظم السياسية المتطورة وهو في نفس الوقت يمحق الكسالى والغافلين، والذين يتجاهلون أو يعطون ظهورهم لحركة التقدم المتسارعة.

فهذا يحتم علينا، سواء في مجال العلم أو السياسة أو تنظيم الإدارة ودواليب الحكم، إعادة تنظيم البلاد بصفة جذرية وشاملة في كل الميادين بصورة عقلانية مستنيرة متطورة ضمن مشروع وطني ديناميكي متقدم ومتكامل ينبع من حوار جدي مسؤول بين القوى الفاعلة في المجتمع أساسه الإنفتاح الفعلي على القوى الشعبية بفئاتها وتياراتها المتعددة. وإشراكها في القرارات الوطنية بعيدا عن المناورات والتحايل. فالعولمة أو النظام الدولي الجديد يحتم التفاهم الوطني الداخلي، والتفاهم الإقليمي، وحسم الإنتماءات للمجموعات الكبرى، وتعميق الإدراك وتجذير سلوك الحوار والتعايش في الأفكار والمعتقدات والتوجهات السياسية والمذهبية، الإدراك السوي لفكرة الوطنية والمواطنة، وقيمة الإنسان كإنسان في جوهره، في طبيعته، في حريته وفي حقوقه الأساسية. إعطاء مفاهيم إنسانية متجددة للهوية تحفظ الخصوصية، وتتسع في نفس

الوقت للمكونات الإنسانية والإرتقاء بها إلى المستوى الحضاري الاسمى، حتى تكون الهوية ارتكازا أصيلا وانفتاحا مبدعا، حوارا وإثراء وليس تقوقعا. فقدرة الهوية اليوم في تفاعلها الإيجابي مع المحلي والعالمي. وقبل كل هذا لنتخلص من الحواجز التي تحول بيننا وبين التقدم البشري، أن تكون رؤيتنا واضحة متبلورة، وإرادتنا الوطنية والإنسانية صلبة متحررة من التردد.

المنظومة التربوية ـ ثورة المستقبل المتجددة

يكثر الجدل حول المنظومة التربوية بعد إنشاء اللجنة الخاصة بإصلاحها. يشارك في هذا الجدل المعرب والمفرنس، المعتدل والمتطرف، العارف والمتطفل، المعني وغير المعني، في جو مشحون بالعواطف والإيديولوجيات، والنوايا الخلفية الظاهرة منها والباطنة. وفيما ينتشر هذا الجدل في الصحف السيارة ينتقل إلى الساحات والقاعات العامة في شكل ندوات ومهرجانات، وتدخل المناورات السياسية في فترة قلقة مهزوزة، بدون معالم واضحة لتلقي بظلالها على الموضوع لما له من تأثير على الرأي العام الوطني وللدور الذي يلعبه سلك التعليم في العمليات الإنتخابية.

ومعلوم أن المنظومة التربوية في أي بلد من العالم ليست محايدة، سواء بالنسبة للقائمين عليها، أم بالنسبة لما لها من تأثير في المجتمع. إنها تدخل دائما، كأساس، في استراتيجية الدول، والحركات الإصلاحية الكبرى السياسية منها والإجتماعية والثقافية، وهي ساحة للنضال لتحقيق تلك الإستراتيجيات. فالإختبار التربوي هو اختبار للنمط الذي يبني عليه المجتمع في تفكيره وسلوكه وأنظمة حكمه واقتصادياته ووضعه في محيطه الإقليمي والعالمي. وحتى لا نخلط في النقاش، ينبغي أن يكون هناك فصل واضح بين النمط التربوي للمجتمع الخاص بالقوى الإجتماعية التي يتوجه إليها ؛ نظام تربوي ديموقراطي شامل، أو مخصوص على فئة أو شريحة معينة ؛ نظام خاص أم عام ؛ لاهوتي ـ علماني إلى غير ذلك من الإختيارات. وهي اختيارات سياسية إيديولوجية دينية. ألا نخلط بين هذا وبين صحة ودقة وعصرنة وتطور وتقنيات

ومناهج التربية التي هي مشتركة بين جميع الأنظمة الحديثة المتقدمة والتي يتحتم علينا الإلمام بها والإستفادة منها عن طريق البحث والمقارنة العلميـة الصحيحـة.

وللأسف فإن هذا الخلط بين التربية كاختيار سياسي تنظيمي للمجتمع، وبينها كموضوع للمعرفة والعلوم الدقيقة ومستوياتها هو الذي طغى ويطغى على الجدل الذي يجري عندنا حول المنظومة التربوية. وقد كانت المنظومة التربوية، في غالب الأحيان، ضحية هذا الخلط. ولا ينبغي أن يتصرف إلى الذهن أننا نفصل بين الموضوعين كليا. فهناك علاقة متشابكة بينهما، وأن موضوع التربية له انعكاسات مباشرة على كل مناح تفكيرنا. ولكن لكل موضوع مجاله في النقاش على المستوى الفكري والسياسي. وإننا عندما نخلط يغلب عندنا العام على الخاص، ونغرق في الهوامش على حساب الجوهر. والمنظومة التربوية لها أهداف محددة هي إيصال المعرفة وتجديدها وتكوين المواطن فكرا وسلوكا، وليس من مهمتها معالجة جميع القضايا المتعلقة بالمجتمع.

وموضوع التربية كأداة لامتلاك المعرفة الصحيحة وتكوين الفكر وترقية العقل وتهيئة المواطن للقيام بوظيفة تفيد المجتمع وتساهم في تطور البلاد وتؤمن له حياة كريمة في المجتمع، هو الذي يحظى بالإنشغال الواسع والدائم على المستوى الشعبي وعلى مستوى الدولة منذ الإستقلال. وأن هذا الفعل التربوي السليم هو الذي يتوقف عليه مستقبل ومصير البلاد وانسجام المجتمع. وبقطع النظر عن الأطراف المتفاعلة في المنظومة التربوية، واختلاف اتجاهاتها ومشاربها، فإن الإهتمام الواسع بموضوع التربية يدل على وعي سياسي اجتماعي عميق سيحمي المنظومة التربوية من أي انحراف قد تتعرض له، ولاسيما إذا كان هذا الإنحراف يمس مبدأ ديموقراطية التعليم وإتاحة الفرصة لجميع أبناء الجزائر المستقلة وفق الموهبة والإجتهاد وليس عن طريق التحايل أو اختراع ضرورات أخرى. ومعلوم أن توفير التعليم للجميع وفي مستوى جيد هو محل إجماع كافة التيارات الإجتماعية والسياسية إلا ما شذ وهو قليل معزول. وهذا يعكس بوضوح تطلع المجتمع الجزائري إلى حياة أرقى تؤهله لها تضحياته الجسيمة عبر التاريخ وإمكانيات بلاده الغنية.

لقد كان الشعب الجزائري ضحية التجهيل الجماعي المطلق ؛ سواء في النظام التركي الإنكشاري الجلف المتخلف، أو تحت الإحتلال الفرنسي العنصري المتعجرف الذي جمع حثالات الجهلة والمغامرين من أبناء أوروبا تقودهم العصابة الفرنسية التي تكرس الإحتلال لفائدتها.

فبالإضافة إلى سياسة التجهيل اعتمد هذا الإستعمار سياسة القمع والإبادة الجماعية، وتشريد السكان في الجبال والصحاري في المناطق المعزولة الشحيحة، وأوقف التطور الطبيعي للغة والثقافة الوطنية، وعمد إلى فرض لغته وثقافته قسرا. وحتى نكون دقيقين فلم يفرض اللغة الفرنسية كلغة فكر بما تحمله من مبادئ وقيم وتيارات عقلانية مستنيرة حديثة، ومن ثقافة إنسانية متفتحة امتاز بها تراث تلك اللغة منذ عصر التنوير، إنما فرض المعمرون المحتلون لغة بيروقراطية وبمحتوى متخلف.

وهذه الثقافة البيروقراطية التي كانت من نصيب بعض السكان الأهالي هي التي ورثناها وهي أحد عناصر أزماتنا المتلاحقة. لقد حال هذا الإستعمار العنصري المتعجرف المتخلف دون تقدم الجزائر ودخولها إلى العالم المعاصر، في فترة كان العالم الغربي الأوروبي الأمريكي يقطع الخطوات العملاقة نحو التحديث والتقدم في مختلف المجالات.

وكان لا بد لنا بعد الإستقلال مباشرة أن نسعى إلى تدارك التأخر الذي حصل في بلادنا نتيجة الإستعمار الفرنسي الذي جثم في بلادنا لأكثر من قرن وثلاثين سنة بقهره وظلامياته. وكان التعليم أحد أدواتنا الرئيسية في هذا المسعى ؛ بل الأداة الأولى، فهو العنصر الأقوى في عملية استكمال التحرر الوطني، والفاعل الحيوي في معركة التنمية والكفاح من أجل الخروج من التخلف. واليوم يطرح موضوع المنظومة التربوية للنقاش في منعطف تاريخي هام، وخطير في نفس الوقت، يتميز بتوق المجتمع إلى مزيد من الحرية والمشاركة والشفافية والمسؤولية، وشق الطريق نحو نظام ديموقراطي في عملية ميلاد عسيرة، انطبعت بالدم والشقاء والآلام القاسية تحول الشعب فيها إلى رهينة للإرهاب الجهنمي، وعجز السلطة، واستمرار عنادها في إيقاف عملية التغيير الملحة، وتحاول أطراف استغلال هذا المنعطف الحرج لفرض اختيارت مناهضة للإرادة الشعبية العامة. وهي محاولات يجب التصدي لها بحزم. فقوة الجزائر لا تكون في

قوة فئة محدودة ؛ إنما قوتها من قوة مجتمعها الكلي. ومهما يكن النظام الذي ستستقر عليه بلادنا، فإن مستقبلنا سوف يبقى مرهونا بنظام تربوي مرتبط بمشروع تحديثي وطني شامل يمكننا من ترسيخ هويتنا السياسية الثورية التي صاغتها ثورة أول نوفمبر، كمشروع تحرري تقدمي، تستوعب مسارنا التاريخي في سيرورتنا الخاصة وفي علاقاتنا الواسعة المعقدة والمتداخلة مع محيطنا، ومع التي وفدت والتي تفد إلينا من مختلف أصقاع العالم. وفي نفس الوقت تمكننا من استيعاب العصر الذي نعيش فيه، والتحكم في متغيراته الجارية بسرعة مدهشة في جميع مناحي الحياة، مكتشفة لنظريات وتطبيقات جديدة في أنظمة الحكم والإقتصاد والأنماط الإجتماعية والتعابير الفنية والثقافية، نظام تربوي يستجيب لحيوية وحركية شعبنا ولطموحه الواسع، وتصميمه على اكتساب حقه الكامل في الحرية والعدالة والتقدم ؛ نظام مؤهل لإعداد نخبة علمية فنية ثقافية سياسية اجتماعية إدارية كفأة تتمتع بالذكاء والقدرة والفعالية في تأدية المهام المنوطة بها، نخبة تصيغ الجزائر الجديدة، وتقودها في معركة التقدم الإنساني الجريئة.

هذه النخبة ضرورية للمجتمع الجزائري في مخاض التحولات الكبرى الوطنية والعالمية. فنحن امة جديدة متحررة أمامنا اختيارات وإمكانيات متعددة ومفتوحة يتحتم علينا صياغتها وصيانتها. نخبة تملك الذكاء، وتتسم بالنزاهة تخرجنا من الرتابة السياسية، وجمود الحكم ـ وتفاهة التفكير المتخلف، وتحرير ثقافتنا من مستنقع الجمود والبيروقراطية والعقليات المتحجرة. فالجزائر سفينة جديدة محملة بجواهر مكنونة تبحر في محيط عاصف مليئ بالقراصنة تحتاج إلى بحارة متمرسين شجعان يتحكمون في قيادتها وحمايتها. هذه مهمة النظام التربوي الذي نطمح إليه. هناك من يتهمنا بأننا أمة بدون تقاليد، وغير مندمجة، وأننا معقدون من تاريخنا. ونحن نقول لهؤلاء وغيرهم ممن يريد الشماتة، أننا أمة فتية متحررة، غنية بتجربتها التاريخية وتنوعها الجغرافي والسكاني، مما يؤهلها أن تذهب بعيدا، وأنها تستعصي على من يقف في طريقها ؛ إنها "أعظم" صلب من يريد ابتلاعها يختنق، يقول محمد الصديق بن يحيى، رحمه الله. إنها جموح كفرس امرئ القيس :

على العقب جياش كأن اهتزامه * إذا جاش فيه حميه غلي مرجل
يطير الغلام الخف عن صهواته * ويلوي بأثواب العنيف المثقّل
مكر مفر مقبل مدبر معا * كجلمود صخر حطه السيل من عل

تحتاج إلى فرسان محنكين يقودونها في معاركها الكبرى، وليس إلى بيروقراطيين ؛ جهلة متخلفين، وساسة عجزة جبناء، يجرون مفاهيم محنطة لا تصمد أمام حركة التاريخ المتسارعة المتجددة، ومهما يكن النقد الموجه للمنظومة التربوية الوطنية، والنواقص الموجودة فيها، كأي منظومة تربوية في العالم، فإن إنجازاتها الكبرى تدحض كل نقد مغرض، وتؤهلها، عند التقويم العلمي الصحيح، واختيار السبل والمناهج لإصلاحها أن تتغلب على نواقصها، وعلى العقبات التي تعترضها، حين تتوفر الشروط لذلك ؛ إنها الإنجاز الأعظم الذي حققناه منذ الإستقلال ؛ هو الإنجاز الثابت الذي صمد لعاصفة ردة التخلف، وإن لم يسلم من تأثيراتها السلبية. فقد تعرضت ككل المنجزات الوطنية تقريبا للهزات والتقهقر، منها ما تراجع ومنها ما اندثر، نتيجة التهاون والتآمر والتخريب. وبقيت المنظومة التربوية وحدها تشع، وتنير الشموع في ظلمات الردة الحالكة، والإنحطاط السياسي المزري، وتقاوم، بفضل التفاف المجتمع حولها، وثبات العناصر القائمة عليها. كل ذلك لتأمين مستقبل الأجيال، وضمانا لسلامة سيرورة الأمة. لقد قضت المدرسة على الأمية لدى الشرائح الواسعة من المجتمع، واقتحمت المناطق المجهولة المعزولة في الأرياف الواسعة، وأعالي الجبال، ووهاد الصحراء، لتلتحق بالسكان الرحل. نقلتنا هذه المدرسة من الأمية إلى التعلم، ومن الجهل إلى العلم، وحققت للمرأة فرصة التعلم في كل المستويات وفي كل المناطق حتى أصبحت تتفوق على الرجل في منافسة التعليم، وإن لم تنل مكانتها كاملة في المشاركة في الحياة العامة، لأسباب التخلف السياسي والإجتماعي، وهي تكافح، وإن في هدوء، للوصول إلى حقها الذي تكتسبه بجهدها ومثابرتها، والذي أقره الدستور في كل صياغاته المتكررة. ثم إن دورها يتنامى في تربية الأسرة النوعية. استعادت لنا المدرسة الجزائرية هويتنا وشخصيتنا ولغتنا، نقلت إلينا أفكار وعلوم ومعارف الإنسانية المتقدمة المعاصرة، ومكنتنا من الإندماج في العالم المعاصر، وجعلت

النخبة من أبنائنا، وخلال جيل واحد، من التنافس مع أبناء البلدان الأكثر تقدما في معاهدها وجامعاتها ومخابرها ومراكزها العلمية، وإن كانت حماقة الحكم وسياسته الرعناء حرمت وتحرم الجزائريين من خبرتهم التي لا تثمن، في غياب خطة وطنية صارمة للبحث العلمي، واستراتيجية محكمة للجامعة تستقطب تلك الخبرة. كما وفرت المنظومة التربوية، رغم حداثة تكوينها العدد الهائل من الإطارات الكفأة للدولة والإدارة والإقتصاد والخدمات. ولكن مرة أخرى، بجهالة الحكم وتخلفه وعجزه وافتقاده لأي مشروع مجتمعي متطور محدد المعالم، جعلت الإستفادة ذات المردودية العالية من كفاءة تلك الإطارات تذهب هدرا ولم نحقق التطور النوعي في تسيير شؤوننا، نتيجة الخلل الموجود في مختلف هياكل تنظيماتنا. فلم نتمكن إلى الآن من انتقاء نخبة قيادة في مختلف المهام والقطاعات، انتقاء يتم على أساس الذكاء والقدرة والخبرة والفعالية والنظافة. وماتزال الإطارات الوطنية الممتازة ضحية العشوائية والجهوية والمحسوبية والمصالح، ونزعة الخوف من الذكاء والكفاءة، في غياب استراتيجية عقلانية لتسيير الإطارات الوطنية وتوزيعها.

إن العجز الذي نشهده اليوم في مختلف القطاعات والمؤسسات لا يعود إلى المنظومة التربوية ولا إلى كفاءة خريجيها ؛ مع الإشارة أن الخريجين في أية منظومة تربوية، بما فيها منظومتنا، تختلف كفاءتهم ومواهبهم، وأن الفرز يتم عن طريق الإنتقاء العملي على أساس المقاييس التي سبق الحديث عنها، وإلى عدم الخلط بين المسؤولية الوظيفية وبين السمسرة السائدة التي أصبحت تنخر هياكل الدولة وتعصف بأسس المجتمع.

ومن المعلوم أن المنظومة التربوية عرفت تقهقرا في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وستبقى تسير في هذا التقهقر في مطلع القرن الحالي، إذا لم يتوفر لها العلاج الجذري الذي تحتاج إليه. ويختلف التقييم لهذا التقهقر حسب الأهواء والتوجهات الخاصة ؛ حسب التجربة والدوافع التي تحرك هذا الأخير. والتقييم الصحيح الذي يحمينا من الإنحرافات هو التقييم الموضوعي السليم، يقوم به مربون وباحثون مختصون مؤهلون تجربة وكفاءة، بعيدا عن الأهواء والصراعات الإيديولوجية السياسية المذهبية التي تبقى من اختصاص الساحة السياسية وحدها، وبعيدا عن

داء الديماغوجية العضال الذي أصبح يتحكم في كل مجال من مجالات حياتنا. بدون هذا التقييم الذي هو أساس لأي إصلاح مجد، لا يحق لأي أحد وباسم أي كان التجرؤ على المنظومة التربوية، تطاولا وادعاءا، لأن مثل هذا التجرؤ يمكن أن يعصف كليا بهذا الإنجاز الوطني الضخم.

وبالتأكيد أن أية منظومة كانت ؛ تربوية صحية سياسية اقتصادية اجتماعية ليست مسؤولة عن نقصها بطبيعتها. إن كل نقص يتحمل مسؤوليته المخططون والمنظمون والمنفذون. وتتفاوت القوة والضعف في أيه منظومة حسب كفاءة وقدرة وتوجه القائمين عليها، كما يتوقف الكثير منها على محيطها. والمتتبعون لشؤون التعليم عندنا يدركون جيدا أن هذا القطاع صمد لأوجع وأعنف الضربات التي وجهت إليه ؛ فقاوم تعدد الجنسيات التي تداولت عليه ؛ أكثر من أربعين جنسية في مختلف مراحله. قاوم مشاكل التحول من الفرنسية إلى التعريب ؛ ومن انتقال السكان من الريف إلى المدينة ؛ قاوم التحويرات المتلاحقة : والتي كانت، في العديد منها، عشوائية وغير مدروسة العواقب. قاوم السياسات المختلفة التي حاولت إخضاعه لأهدافها. قاوم التخلف والجهل المعرفي والبيداغوجي الذي زرع فيه. قاوم التفاهة والأمية الثقافية والسياسية. قاوم السياسة التي جعلت من ميزانية القطاع، رغم ضخامتها، يخصص معظمها إن لم تكن كلية، للأجرة والحجرة ؛ تاركة البحث البيداغوجي النظري والميداني ؛ وتطوير البرامج وتحديثها ؛ وإعادة تأهيل هيأة التدريس دوريا، وتوفير الوسائل البيداغوجية الحديثة بشكل يغطي حاجات التربية الحديثة، وتوزيعها بإنصاف على جميع مناطق القطر.

تضاعفت الديموغرافيا ؛ تزاحمت المدن، تغير العالم : تغير المجتمع، وبقيت الوسائل والمناهج كما هي تقليدية، بعيدة عن الواقع. قاوم القطاعُ الإجحاف، بل الحيف الذي لحق بهيأة التدريس على مستوى الأجور، الأمر الذي جعل هذه الفئة من أكثر الفئات تضررا من آثار التدمير الذي لحق بالطبقة الوسطى، نتيجة الإصلاحات المغشوشة التي يتحكم فيها السماسرة ـ المافيا في الميدان. هذه الإصلاحات المغشوشة التي أفقرت الشعب وأثرت المغامرين، ولم تعالج أزمات الإقتصاد الوطني، قاومت المنظومة التربوية أكبر همجية إرهاب في العالم تخصصت في تصفية

عقول الأمة ؛ أغتيل المعلمون، وذبح التلاميذ في مدارسهم ومراقدهم ؛ أغتيل عميد الجامعة في الجامعة، والطبيب في المستشفى، والممثل في المسرح، والصحفي في الجريدة، تغلق المدارس في الأرياف النائية، يغادر أبناء الريف الفقراء المدرسة، يزداد الفقر في الريف وفي الأحياء الشعبية، ينعكس ذلك على المدرسة. ومع الإكتظاظ في الأقسام وقلة الوسائل في جيوب الفقر تنسف حظوظ النجاح فيذهب مبدأ ديموقراطية التعليم ؛ العمود الفقري لمنظومتنا التربوية.

هل نعتبر أن المنظومة التربوية مسؤولة عن الحالة التي آلت إليها، وأفظع من ذلك أن نعتبرها مسؤولة عن المأساة الوطنية، وإنها السبب في ظاهرة الإرهاب الهمجي. إننا في هذه الحالة، لا نظلم هذه المنظومة فقط، وإنما نسيئ إلى تلك الشجاعة النادرة التي تحلت بها هيأة التدريس والتلاميذ الذين تحدوا عمليات الذبح والإغتيال في المدرسة أو في الطريق إليها، من أجل استمرار الحياة في أجلى وأروع صورها ؛ الحياة من أجل المعرفة والعلم. الذي أوصل البلاد إلى الأزمة الحالية ليست المدرسة، ولا تكاسل المجتمع أو تدنيه، فالمسؤول عن الأزمة القيادات التي تداولت على البلاد منذ الثمانينات بعجزها عن إحداث التحولات التي كان يتطلع إليها المجتمع المنبثق من ثورة شعبية متجذرة منتصرة، وظهور حركة سياسية جاهلة رعناء تسلقت الدين شعارا والقتل والذبح والإحتيال طريقا للإستيلاء على السلطة ولو على جثة مجتمع برمته. فمع مطلع الثمانينات كان جيل الإستقلال الذي تخرج من المدارس والجامعات يتطلع إلى نقلة نوعية في حياته تضمن له الإستقرار والحياة الكريمة في الجزائر المستقلة، وجد نفسه أمام قيادات فاقدة للرؤيا الإستراتيجية الثورية التحديثية في مستوى ثورة نوفمبر الشعبية المنتصرة. فبدل أن تشق تلك القيادات الطريق نحو التقدم، منيرة سبيل المجتمع نحو الحياة الأرقى، تزرع فيه الأمل، وتشحذ الإرادة، كانت تلجأ، عندما تدفعها ديناميكية المجتمع نحو التحول إلى الأفضل، كانت تلجأ إلى المراوغة، وديماغوجية التخلف، والمساومة، والهروب إلى الخلف، مستنجدة بالأفكار المحافظة الرجعية لإيقاف عجلة التقدم. فلم تفهم تلك القيادات إن الثورة الجزائرية ليست ثورة عادية في تاريخ الشعب الجزائري، جاءت

للإستقلال والتحرر كمشروع متكامل لتصفية مخلفات الإستعمار ومظاهر وتنظيمات وعقليات الإقطاع، وأن مشروعا كهذا يستدعي التجديد المستمر للأفكار وأشكال تنظيم الحكم والمجتمع والتربية والثقافة وأنماط الممارسة السياسية وفق الوعي الذي وصل إليه المجتمع، وضرورة الإستجابة لمتطلباته المستجدة، بما فيها متطلبات تجديد المنظومة التربوية التي هي المحرك الأساسي لكل تطور.

وفي ظل هذا النظام المهلهل العاجز تكونت تيارات سياسية ركبت موجة الدين ووجدت في المدرسة كما في غيرها من القطاعات، وفي الأحياء الشعبية المكدسة المهمشة في مدن فوضوية بدون نسيج اقتصادي تجد فيه متنفسا للحياة بيئة خصبة، مستغلة غياب حياة سياسية ثقافية سليمة تسمح بالرأي والرأي الآخر، ووجدت في الحرب الإفغانية، وثورة إيران، وقوافل التهريب المنتشرة عبر العالم، أسبابا لشحن شباب قهرته الحياة، وانسدت أمامه أبواب المستقبل لتعبئتهم ضد نظام يرون فيه كل أسباب تعاستهم. ولم تجد سبيلا للإطاحة بهذا النظام سوى العنف والإرهاب فوجدت البلاد نفسها في أزمة رهيبة محاصرة بين العجز والعنف، بين الذبح والتزوير ؛ أزمة تبحث عن الخروج منها بدون جدوى، فلا النظام قابل ولا قادر على تغيير واقع مفلس هو المتسبب فيه ولا آلة الإرهاب تتحرك نحو التوقف، والأفق السياسي العام مسدود.

في هذا الجو المخنوق يجري النقاش حول إصلاح المنظومة التربوية.

والسؤال المطروح هل يمكن إصلاح هذه المنظومة أو العدالة أو إصلاح الدولة، بدون مشروع وطني واضح يحدد الهوية السياسية والإجتماعية والثقافية، وتحديد الوضع الذي تستقر عليه البلاد بعد المأساة الوطنية.وضمن هذا الوضع المأزوم يجري نقاش الموضوع التربوي في ثنائية غير مجدية عرفناها منذ الإستقلال، بل بوادرها بدأت تظهر أثناء ثورة التحرير، ثنائية ؛ تعريب ـ تفرنس. وبعبارة أدق ثنائية معربين ـ مفرنسين. فريق يدعي أن المدرسة الجزائرية مستقرة الأسس ؛ أصيلة متفتحة، وأن عملية الإصلاح تهدف إلى نسف هذه الأسس ؛ واستبدالها بأسس تغريبية تعتمد اللغة الفرنسية أساسا، من غير أن يوضح لنا هذا الفريق أين الإبتكار في التأصيل ؛ وأين الإبداع في التفتح، وكيف تم هذا

التوافق وأين انعكاساته في حياتنا اليومية. وفريق آخر يرى المنظومة التربوية منظومة منكوبة محافظة متخلفة ؛ بعثية إسلامية، أرجعت الجزائر إلى الوراء وفرخت الإرهاب، وزرعت التخلف. وإصلاحها يقتضي العودة بها إلى الإزدواجية تكون فيها الفرنسية لغة العلم وتكون العربية لغة الأداب. وكأن قضية الإصلاح قضية لغة معزولة عن المشروع الوطني التحديثي الثوري الوطني، ومعزولة عن الفعل التربوي الكلي كبنية تشمل الأستاذ والمنهج والوسائل والمشروع التنموي النهضوي.

وبين هذا الفريق وذاك تضيع المدرسة الجزائرية، وتتعمق الهوة بين الإطارات والنخب من أ بناء الإستقلال، يضاف إلى ذلك ثنائية سياسية ؛ إسلامية ـ استئصالية غير واقعية. وإن الإصلاح الحقيقي يتطلب التحرر من هذه الثنائية اللغوية السياسية، وفتح المجال أمام عمل منهجي مثمر يضع المنظومة التربوية في إطار بناء مشروع وطني متجدد، يأخذ في الإعتبار الإمكانيات التي فتحتها الثورة الجزائرية أمام المجتمع تمكننا من تأمين السيادة الوطنية، واستقلال القرار الوطني، وإنجاز مشروع تنموي يضمن الحياة الكريمة للمواطن في إطار نظام سياسي ديموقراطي مبني على أساس المواطنة وليس على أساس النزاعات العرقية والدينية والجهوية، وعلى العنف المادي والمعنوي.

وبين هذا الفريق وذاك تضيع المدرسة الجزائرية ؛ ويستمر الصراع المزمن المقرف بين معربين ومفرنسين صراع مازال يتعمق، ويوسع الهوة بين الإطارات والنخب الوطنية من أبناء الإستقلال. إن هذا الصراع أبعدنا باستمرار، عن معالجة القضايا التقنية التربوية التي هي من اختصاص المؤهلين الذين هم على صلة وثيقة بالأنظمة التربوية المتطورة في العالم، ومستفيدة من تجارب مدرستنا الغنية بتجربتها ولو كانت ناشئة. ومن المفارقات العجيبة أنه رغم ما يقرب من ربع السكان الموجود في مقاعد الدراسة، والأولوية التي تعطيها الدولة للتعليم، ورغم المشاكل والتحولات المعقدة التي عرفتها وتعرفها مدرستنا، فإننا إلى الآن لا نملك مركزا أو معهدا للدراسات البيداغوجية نظريا ومقارنة في الميدان.

وإذا كان الجانب العلمي التقني البيداغوجي من مهام أصحاب الإختصاص، فإن ما يتعلق بالإختيارات الكبرى ذات الصلة بالرأي العام

الوطني والتي تعني المجتمع ككل كما تعني الطبقة السياسية كانت في السلطة أو خارجها، وكذلك الجمعيات المتنوعة التي تمثل المجتمع المدني في مقدمتها جمعيات أولياء التلاميذ التي ينبغي أن تتضاعف مهامها المادية والتربوية، فإن هذه القضايا الخاصة بالتربية يجب أن تكون محل إجماع وطني باعتبار أن مستقبلنا مهما كان نوع النظام الذي نستقر عليه، يبقى مرهونا بكفاءة إطاراتنا التقنية والفكرية بما فيها الإطارات السياسية والإدارية والمسيرين لدواليب الدولة. وفي مقدمة الإختيارات التي هي محل إجماع، ويجب أن تكون كذلك ؛ ديموقراطية التعليم التي هي الأساس لكل ديموقراطية فعلية سياسية كانت أم اجتماعية . فهي التي تمنح الفرصة لكل جزائري وجزائرية لصياغة وترقية حياته وفق إرادته الحرة واجتهاده الخاص. وهي العنصر الرئيسي الذي يسمح لشرائح المجتمع الضعيفة أن تخرج من وضعيتها المتردية إلى وضعية أرفع مستوى، وأكثر إنسانية ؛ فهي بالتالي أداتنا لإخراج المجتمع من التخلف المزري ومن حياة القهر والإهانة.

وهذه الديموقراطية الفعالة لا يمكن أن تتحقق بدون مدرسة قوية ؛ تتوفر لها الشروط الضرورية تجعلها مؤهلة من داخلها لضمان الإنصاف في الفرص، ومنافسة الإجتهاد بدون اللجوء إلى خارج محيطها ـ الدروس الخصوصية أو غيرها ـ. وهذه القوة الذاتية للمدرسة هي التي تترنح أمام زحمة الفقر والوضعية المتردية لهيأة التدريس، ونقص تعميم الوسائل التربوية المساعدة، من كتب وأدوات. لقد اهتزت ديموقراطية التعليم، وتراجعت، بشكل مخيف، في العقدين الأخيرين نتيجة ضعف المدرسة، وبسبب العوامل التي سبق الحديث عنها . ويتجلى هذا بشكل محسوس في الأرياف والأماكن المعزولة، وفي الأحياء الشعبية في المدن التي يتزايد فيها التسرب المدرسي، ويتعرض التلاميذ المفصولين عن الدراسة إلى التهميش الإجتماعي. ومن المؤسف أننا لا نملك إحصاءات دقيقة، بسبب انعدام جهاز قوي للدراسات التربوية، يقوم على الإحصاء والوقائع الميدانية. وبالتأكيد فإن الدراسة الميدانية الدقيقة بهذه الصفة ستجعل القائمين على تسيير شؤون الدولة في حرج حقيقي، وتكشف عن الثغرات المخيفة في منظومتنا التربوية الناتجة عن خلخلة ديموقراطية التعليم.

وعندما تتحقق مثل هذه الدراسة، فإن الجدل الثنائي السائد، اللغوي والسياسي، سيتقهقر ويصبح بدون جدوى. وفي هذا السياق، يجب أن تختفي من حياتنا تلك المناظر المهينة التي أصبحنا نشاهدها عند افتتاح كل موسم دراسي، المتمثلة في توزيع بعض الإعانات الهزيلة على أبناء من أصبحوا يسمون في عهد الردة الوطنية، بالمحرومين والمعوزين، في استعراضات تلفزيونية مخزية، تذكرنا بنظام "الأنديجانا" في العهد الإستعماري الكريه. تقدم تلك الإعانات وكأنها صدقة مذلة، تجعل التلميذ المعني عند وضع أقدامه للمرة الأولى في المدرسة يحس بذل الفقر، وقهر التمايز الإجتماعي. إنه لمن المخزي والمقرف أن يعود نظام "الأنديجاناً" في صبغتها الجديدة في جزائر ثورة نوفمبر المستقلة. ينبغي أن يكون هناك نظام وطني شامل، ضمن النظام التربوي العام، يقدم الدعم المستحق للذين لا يستطيعون التكفل بالأعباء المدرسية، بما فيها إعادة المطاعم للذين يستحقونها ؛ نظام يمكن كل جزائري وجزائرية من التعليم الإجباري في المدرسة الأساسية، وفي المراحل اللاحقة عندما يبرهن التلاميذ المعنيون على اجتهادهم وتفوقهم وتأهلهم للدراسات المتقدمة. وهذا يجعلنا نتجنب التقلص من التمدرس الذي يرغم بعض الأباء أبناءهم عليه لأسباب مادية أو غيرها. إن جميع الأطفال الذين في سن المدرسة الأساسية يجب أن يكونوا داخل المدرسة وليس في ميادين الشحاذة، أو منتشرين في الطرق يبيعون أي شيئ هو أقرب إلى التسول منه إلى التجارة.

في أية منظومة تربوية فإن المحور الرئيسي فيها هو هيأة التدريس.

هناك هيأة تدريس كفأة قوية متحكمة في العمل التربوي في أرقى مستوياته ؛ هناك منظومة تربوية قوية، والعكس صحيح. ففي مطلع السبعينات ونحن نعد إصلاح التعليم العالي، طلبنا من الأستاذ السوري بديع الكسم، وكان يدرس الفلسفة في جامعة الجزائر، وهو فيلسوف بأدق معنى الكلمة، فيه نزعة شك عميقة مع روح سقراطية ساخرة متسائلة ؛ طلبنا منه تقديم اقتراحات حول برنامج الفلسفة، فأجاب بابتسامة فلسفية ساخرة ؛ إن المشكل ليس في البرنامج، وإنما فيمن يقوم بتدريس هذا البرنامج. فمثلا ـ أنا ـ يقول الأستاذ، أستطيع في درس أن أحول

كونفوشيوس الصيني إل ماركس والعكس صحيح، من غير أن نخرج الفلسفة عن موضوعها الشامل. فالعبرة هي في التمكن من المعرفة الفلسفية، وفي الروح الفلسفية، وفي القدرة على التحليل والتفلسف. وفي نقاش مع عميد كلية علم النفس بجامعة موسكو، وكان في ذلك الوقت نائبا لرئيس جمعية علم النفس الدولية، قال، قليلة هي الإصلاحات التربوية ذات التأثير الحاسم في النظام التربوي، وأن أي إصلاح لا معنى له إذا لم تتوفر له شروط ثلاثة : من يعلم ؟ وكيف يعلم؟ وما هي الفلسفة التي يبنى عليها النظام التربوي - المدرس - المنهج - القاعدة الفلسفية.

وقد تعرضت هيأة التدريس عندنا، منذ الإستقلال، إلى تغييرات كثيرة، وفي أوقات متزاحمة. مست هذه التغييرات قضايا التوظيف والتكوين.

ففي سنة 1962 قررت الدولة الناشئة إدخال كل أطفال الجزائر في المدرسة، مهما كانت الظروف، وكانت تلك الظروف قاسية، الخروج من حرب مدمرة وشح في الموارد وكان هذا القرار أول قرار ثوري اتخذته دولة ثورة أول نوفمبر، ونتج عن هذا القرار التحاق جيوش من المعلمين بمستويات مختلفة، وعدد كبير منهم لم تسبق له مهنة التدريس، وبمستويات متواضعة ؛ منهم طالب القرآن، القادم من الجامع، ومنهم من تعلم في السجون، ومنهم من كان في مستوى الإبتدائية. وقد تدعمت هيأة التدريس هذه بمعلمين من المشرق العربي.

وكان حماس الإستقلال، والتشوق للعلم الذي حرمنا منه في العهد الإستعماري، واتخاذ القرار التربوي التاريخي، حافزا للمعلمين الجدد بمختلف مشاربهم ومستوياتهم إلى الإجتهاد والتسابق على العلم ؛ فبجانب الحصص الدراسية المقررة كانوا يلتحقون بورشات التكوين التي أعدت لهذا الغرض. وبذلك أدى أغلبهم مهامهم كاملة على مستوى التعليم الإبتدائي والمتوسط، بل برز من بينهم مدرسون ومفتشون ممتازون، ومنهم من واصل تكوينه الثانوي والجامعي. والدفعة الثانية جاءت مع بداية تطبيق المدرسة الأساسية.

فقد وظفت أنواع كثيرة بدون إعداد مسبق. قدمت لهم فترات تدريبية صيفية مبتسرة وكانت مدارس تكوين المعلمين تستقبل عند الحاجة أفواجا غير مؤهلة للتدريس. ومع المدرسة الأساسية أنشأت شبكة هامة

من المتاقن مع افتقار شبه كلي لأساتذة مختصين في التعليم التقني الحديث. يضاف إلى هذا تحويل عدد من المعلمين بالفرنسية إلى التدريس باللغة العربية قسرا.

ولم تستفد الجامعة من الإطارات التي تكونت في الخارج. فقد بقيت الأغلبية من الطلبة المتفوقين الممنوحين في الخارج. كما اضطر عدد آخر من الأساتذة إلى الهجرة، مما حرم الجامعة من خبرة لا تعوض لا بالثمن ولا بالنفس. وقد أثر كل هذا، زيادة على غياب المحيط الثقافي العام في المدرسة والجامعة، بشكل خاص، وانقطاع الصلة بالخارج، أثر كل ذلك على المستوى المعرفي والبيداغوجي الذي ينبغي أن نعترف بتدهوره بدون مواربة حتى نجد له العلاج اللازم.

ومع الخلل الكبير الذي وقع في التوظيف، والتغيرات البيداغوجية غير الخاضعة في كثير من الأحيان إلى أية استراتيجية بعيدة المدى، والتي كانت تقع دائما في نصف الطريق. وموازاة مع هذا الخلل تعرضت هيأة التدريس إلى ضربات اجتماعية قاسية ؛ منها التهميش العام، وعدم إدماجها في حركة تربوية تثقيفية تنويرية اجتماعية شاملة، تجعلها تؤثر في حركة المجتمع، وتقوده نحو التقدم كأداة تنويرية، لا يقتصر دورها البيداغوجي على المدرسة ؛ بل يمتد إلى المجتمع.

والأخطر من هذا أنها أصيبت بفاقة مادية اجتماعية حادة، مما دفع الكثير من أفرادها إلى ممارسة أنشطة هامشية كانت على حساب المدرسة. بل إن هذه الأنشطة بدأت تستحوذ على الوقت والجهد والتفكير، وألحقت ضررا بالهيبة التي كان يتمتع بها المعلم في المجتمع.

فقد تحولت هذه الفئة بمختلف مستوياتها إلى ذيل الطبقة الوسطى في المستوى المادي ـ الإجتماعي. هذه الطبقة التي أصبحت بدورها على حافة الفقر تقريبا مما قلل تأثيرها في المجتمع وفي الحياة العامة كطبقـة مرجعيـة.

إن أية خطوة جدية في إصلاح المنظومة التربوية تقتضي مراجعة جذرية لوضعية هيأة التدريس في كل المستويات، بدءا من إعادة التأهيل وإعادة النظر في سلم الأجور، واتخاذ مقاييس بيداغوجية علمية سلوكية

صارمة في انتقاء المدرسين والقائمين على شؤون المدرسة. من المستعجل إخراج هيأة التدريس من سوق السمسرة والمساومة والضغط، ويعيد لها هيبتها أمام التلميذ والطالب وأمام المجتمع. فالمعلم الذي اضطر تحت ضغط الحاجة للنزول لسوق التجارة الموازية أو ممارسة نشاط هامشي أصبح ينظر إليه باحتقار. وهذا شيئ خطير جدا. فالمعلم والأستاذ كان وما يزال في كل البلدان والمجتمعات المتحضرة، كما كان عندنا يمثل مرجعية أساسية أمام الطالب وأمام المجتمع ؛ مرجعية في العلم والسلوك والإنضباط.

فهذه المراجعة الجذرية لهيأة التدريس تتطلب القيام بسلسلة من العمليات المخططة المتجددة البعيدة المدى للوصول إلى هيأة كفأة قوية مستقرة منسجمة، تقوم بوظيفتها وفق أرفع وأحدث المقاييس والمستويات المعرفية البيداغوجية الثقافية الإجتماعية.

وتشمل هذه العمليات المخططة التزام الصرامة في تطبيق مقاييس التوظيف، وإحداث نظام متناسق لإعادة التأهيل الدوري ؛ وتنظيم فترات تربصية للملتحقين الجدد بهيأة التدريس. فالمنظومة التربوية الوطنية ينبغي أن تعود إلى أصولها الكلاسيكية المتمثلة في دقة المعرفة، وتحسين توصيلها على أفضل وأحدث الطرق البيداغوجية، وتكوين مواطن يمتلك حاسة النقد العقلي المعرفي، والحس الوطني المجتمعي الراقي. وهذا لا يتأتى إلا بإعداد هيأة تدريس متمكنة متجددة مؤثرة، وفق معارف ومعايير وأفكار وثقافة العصر مشبعة بالوطنية المتجذرة.

إن المعالجة الجذرية لهيأة التدريس يجب أن تكون مصحوبة ومتزامنة مع إدخال إصلاحات عميقة على برامجنا التربوية من الإبتدائي إلى الجامعة. فهذه البرامج في مستوياتها المختلفة قديمة ومتخلفة في معظمها تحتاج إلى تحويرات شاملة تجعلها متطورة ومتطابقة مع المستويات والبرامج العالمية الحديثة. وهذا يقتضي تشكيل أفواج من الأساتذة والخبراء المختصين في هذا الميدان وليس إلى لجان ائتلافات أو تجمعات سياسية. إننا لا نعرف بالتدقيق مستوى برامجنا في العلوم الدقيقة، ولكننا نعرف أن برامجنا الخاصة بالعلوم الإجتماعية متخلفة مقارنة ببرامج الشقيقة تونس مثلا موضوعا ومنهجا.

وبين هذا التغيير في البرامج يجب أن يكون عنصر التثقيف في مقدمة الأولويات. إننا لا نعرف منظومة في العالم أفقر من منظومتنا التربوية في مادة التثقيف. فعملية التسطيح العقلي، ونزعة الحفظ الببغائي ؛ والرتابة والتكرار، وغياب ثقافة التنوير هي العلامات السائدة في منظومتنا، مما جعل النزوع والتوق إلى المعرفة الإنسانية العليا، والإهتمام بالعمل الثقافي والحياة الثقافية. وضعف ملكة النقد، ونزعة التقليد الأعمى إل حد الإيمان بالخرافة، جعل كل هذا في بلد امتاز بالقحط الثقافي يسود، رغم توسيع رقعة التعليم، لا نجد في منظومتنا التربوية مقولة أبي حيان التوحيدي المشهورة ؛ "النفوس تتقادح، والعقول تتلاقح، والألسنة تتفاتح" ينعكس هذا في ضعف الإقبال ؛ بل غيابه على المحاضرات والندوات الثقافية والإقبال على القراءة. كما نلاحظ التقهقر الثقافي في حوار الجزائريين في التلفزة ؛ بما فيها القنوات الأجنبية، /مشاهد قناة الجزيرة المخزية/ كما نشاهد في مستوى مناقشة المواضيع الوطنية والسياسية الهامة، وفي نوعية الأحزاب في تحالفاتها وصراعاتها الداخلية ؛ وفي "المناضلين" الرحل من حزب إلى حزب. فالتشنج وإقصاء الآخر المخالف هو الغالب، وهو الحائل أمام إرساء ثقافة ديموقراطية سليمة. فالنقاش عندنا لا يتم في الهدوء وبالمنطق ؛ بل تطغى عليه اللجاجة والمشالات بالأيدي، بدل الحجة والمنطق. وعندما يعجز العقل يتحول النقاش إلى العضلات، والكلام غير اللائق. وسرعان ما يتحول المتحاورون إلى نطاح الكباش بقرونهم وليس بعقولهم. وهذا يعني أن النقاش بآراء مختلفة غائب في المدرسة.

كما إن ما نلاحظه في المناهج التثقيفية المقررة ؛ غياب الرؤوس الثقافية العربية الكبرى ؛ إبن رشد، أبو حيان التوحيدي، المعري، الجاحظ، إبن الرومي، إبن سينا، الرازي الفيلسوف ؛ الأئمة المجتهدين الكبار، الإمام مالك، أبو حنيفة، الشافعي، إبن حزم. وعندما تدرج هذه الأسماء في البرامج تقدم في شكل "كاتولوجات" بمعلومات مبتورة، تخص ترجمة حياتهم أكثر مما تخص تقديم أفكارهم بشكل مفصل مفهوم ومقنع. فالتلميذ والطالب يمر بها مرور السائح وليس عن طريق التفاعل والنقد والإستيعاب. فالثقافة العربية الإسلامية لا تقدم في صورتها

الإبداعية المشرقة، وإنما تقدم كقطاع غيار مستعملة متناثرة تزهد المقبلين عليها فيها ؛ ناهيك عن الثقافات والتيارات العالمية المؤثرة التي يبنى عليها العالم المعاصر. فالطالب ـ إلا ما ندر ـ يخرج من المدرسة بصورة مشوشة عن كل شيئ.

إن الحديث عن المناهج يدعونا إلى الحديث عن التجهيز المدرسي.

وكما أن مناهجنا متخلفة تحتاج إلى إصلاح جذري، فإن تجهيزاتنا المدرسية متخلفة. فالتعليم اليوم هو تربية ومعرفة وفي نفس الوقت هو صناعة بأتم معنى الكلمة. لقد حققنا إنجازا هائلا من الثانويات والمتاقن ومراكز التكوين المهني، بالإضافة إلى الجامعات والمعاهد المنتشرة عبر القطر، ومع مبدإ توجه المدرسة الأساسية نحو الميدان العلمي ؛ من غير أن ننسى أن الهدف الذي مانزال نبحث عنه هو تكيف التعليم وملاءمته للواقع الوطني واستجابته للحاجات الإجتماعية مع هذا التوجه الرئيسي يمكننا عن طريق تجهيزات متطورة، ورفع مستوى تكوين المكونين، خاصة في التعليم التقني والمهني، وربطه بالإندماج الكلي في المحيط الإنتاجي والإجتماعي من تحويل المنظومة التربوية إلى أداة رئيسية وقاطرة تقود حركة تقدم المجتمع للخروج من التخلف والإنخراط في المنافسة العالمية بكل تحدياتها ومتطلباتها.

وفي سياق المسعى الجديد لإقامة منظومة تربوية متطورة يجب القضاء، وبشكل حاسم، على وباء الدروس الخصوصية. هذا الوباء الذي دمر أنظمة التعليم في المشرق العربي، وينتشر عندنا بشكل سرطاني، محدثا خللا واضحا في المنظومة الإجتماعية ؛ وإمكانية إتاحة الفرص للجميع وضرب مبدأ ديموقراطية التعليم في الصميم. ففي البلدان المتقدمة عندما يكون هناك خلل اجتماعي يمس مبدأ إتاحة الفرص للجميع تلجأ تلك البلدان إلى دعم المدرسة من داخلها بإجراءات وإمكانيات إضافية. أما نحن أمام الضعف الذي بدأ يظهر في المدرسة بدأنا نلجأ إلى الدروس الخاصة، طبعا بالنسبة للقادرين عليها، ويجري التفكير مع العمل الغير الشرعي في تشجيع المدارس الخاصة التي سوف لن تكون أحسن حالا من اقتصاد البزار والمضاربة في رأس مال خاص جاهل متخلف.

لا نختم هذا الموضوع من دون التعرض إلى القضية اللغوية. فقد هيمنت قضية اللغة، ومنذ الإستقلال، على كل المناقشات التي جرت وتجري حول المنظومة التربوية سواء كانت عامة أو خاصة. وكان هذا الموضوع المهيمن غالبا ما يتم على حساب مناقشات القضايا الرئيسية البيداغوجية منها والمعرفية. بل إن طغيان الجانب اللغوي على النقاش يخفي العجز عن الغوص في عمق النظام التربوي ومتطلباته التحديثية.

فهناك من لغتهم الفرنسية التي تعلموا بها يريدون فرضها كلغة أساسية في التعليم متهمين المعربين بلغتهم الأساسية :اللغة العربية بالبعثية والإسلاموية وبالرجعية والتخلف. بينما هؤلاء يتهمون خصومهم المفرنسين بالتغريب واللائكية والعمالة لفرنسا، وللغرب عموما. وهي مشاحنات سياسية أكثر منها ؛ سياسات ومشاريع علمية تقنية فكرية تربوية مطابقة للواقع الصعب الذي تواجهه المنظومة التربوية في الميدان ؛ وبعيدا عن مناقشة الإنعكاسات العلمية الناتجة عن هذه المنظومة. فالواقع أن أبناء المفرنسين يتلقون دروسهم عن المعربين ويجيدون اللغة العربية ككل أبناء الإستقلال من الجزائريين. وأبناء المعربين يدرسون على أساتذة مفرنسين ويجيدون اللغة العربية كما يجيدون الفرنسية. وأبناء هؤلاء وأولئك يعيشون حياتهم الطبيعية العادية، ولا علاقة لهم بما يجري من نقاش ضائع بين بقايا جيل مضى. مايزال الصراع على السلطة والإستحواذ على المناصب هو القاسم المشترك بينهم. فالتلاميذ والطلاب يقبلون اليوم على مدرستهم وجامعاتهم كما هي، يعانون من مشاكلها المعقدة، منها الإشباع لرغباتهم المعرفية المقنعة ؛ ومن وسائل النقل والقضايا الإجتماعية التي تزداد حدتها وتلقي بظلالها على المدرسة، مع نقص الوسائل التربوية، وبالخصوص انسداد المستقبل أمام من يسعفهم الحظ للوصول إلى نهاية الشوط.

وكان هذا الصراع اللغوي المنجر من طرف جيل لم تعد أفكاره واهتماماته مقنعة للأجيال الجديدة لا في التربية ولا في السياسة ولا في النظرة إلى الحياة، وإن كانت بقية ذلك الجيل تخفي اقتناعها بهذه الحقيقة في العلن. فهي تواجهها داخل البيت مع أبنائها وبناتها . فالمشكلة اللغوية لم تعد مطروحة في أي نظام من الأنظمة التربوية في البلدان

المتقدمة. فجميع هذه الأنظمة هي متعددة اللغات، طبعا مع قيادة اللغة الأم. فلم تعد اللغات قضية ترف أو مظهر من مظاهر الصالونات الأرستقراطية أو الكواليس الدبلوماسية. إنها قضية حياة تفرضها وضعية العالم المفتوح ؛ العالم القرية. فاللغات أصبحت حاجة عملية، وستزداد أهمية في نظام العولمة الذي سيضاعف من حدة الصراع والمنافسة على المواقع الفضلى في الحياة الجديدة.

لقد تحول الصراع حول اللغة في المنظومة التربوية إلى صراع حول الهوية.إنه لمن المخجل والمخزي أن تثار قضية الهوية في الجزائر المستقلة في الوقت التي كانت محسومة في عهد ماقبل الإستقلال، وهي محسومة عند الشعب إلى اليوم ؛ وماتزال عنوان وحدته وتماسكه. إننا نسأل هؤلاء المثيرين للضجيج حول الهوية من سياسيين وأشباه السياسيين ومثقفين وأشباه مثقفين حول الهوية ؛ هوية من ضد من ؟ وما هي مسؤولياتهم إن كانت لهم مسؤولية، تجاه ما يطرحون وما هي انعكاسات ذلك على المجتمع؟ وما تثيره من فتن وأزمات قد توصلنا إلى طريق مسدود. إنها تصرفنا عن التفكير الجدي في تنظيم شؤوننا، ومجابهة المعضلة الحقيقية التي هي معضلة التخلف، والقبول بكياننا كما هو، ككيان عريق، غني بتنوعه، وكأمة ناشئة تطمح أن تكون في مستوى الأمم العصرية المتطورة، متخلصة من مرجعيات التخلف المتمثلة في الجهوية والأعراش، والتكتلات المبنية على تلك المرجعيات.

وللتذكير فإن الأمير عبد القادر في الغرب والوسط والجنوب، وأحمد باي في الشرق الجزائري، لم تهزمهما فرنسا إلا بسبب النعرات بين الأعراش، والخلاف بين التيارات الدينية المشكلة من الزوايا ومن القبائل المتفرقة. وقد انتصرت ثورة أول نوفمبر لأنها تجاوزت تلك المرجعيات المتخلفة، وانطلقت من مفهوم الشعب الموحد، والبلد الواحد، وإن قضية التحرير عملية شاملة للبلد وللشعب الموحد. واليوم يريد الذين يثيرون قضية الهوية العودة بنا إلى الوراء، إلى تلك المرجعيات المتخلفة.

استطردنا في هذا الموضوع ليدرك المتصارعون حول القضية اللغوية النتائج الخطيرة التي تترتب عن هذا الصراع. لقد تصارعنا حول الإسلام ونحن مسلمون عقيدة وغريزة ووراثة، فحصل ما نعرفه جميعا. ونتصارع

حول اللغة وجميع الجزائريين الذين ولدوا بعد الإستقلال يعرفون لغتهم الأم التي هي اللغة العربية. ولا ندري إذا ما كانت نتائج هذا الصراع أقل خطرا. وإذا استمر هذا المنطق الأهوج فسوف نتصارع حول الأمازيغية.

وهل تكون النتائج أقل أو أكثر خطرا. نعود إلى صراعات القرون الماضية المتخلفة. نعود إلى صراعات زناتة وصنهاجة، وإلى الفتن البربرية في الأندلس، وإلى صراعات ملوك الطوائف هناك والتي كسرت أكبر وأرقى حضارة عرفت في عهدها على مستوى العالم.

ونعود إلى المشكلة اللغوية في منظومتنا التربوية، وفي نظامنا الوطني ككل، كأمة ومجتمع ودولة. ومن المعلوم أن أعظم إنجاز حققته المنظومة التربوية، رغم ما فيها من ثغرات، وحققته الأمة منذ الإستقلال، هو استرجاع سيادة اللغة الوطنية بشكل كامل وحاسم في مدة قصيرة جدا، بالنسبة للوضع الذي كانت عليه. فأجيال الإستقلال، وخاصة منذ مطلع السبعينات، كلها معربة وليس لها عقدة لا بالنسبة للعربية ولا بالنسبة للفرنسية، ويتطلع شبابنا النابه إلى اللغة الإنجليزية بحكم الحاجة والضرورة، وإلى لغات أوروبية أخرى، ويتطلعون إلى المزيد لأنهم أبناء العصر، ويريدون أن تكون لهم مكانة مستحقة فيه. فالتعليم العام أصبح معربا كلية، والفروع والمعاهد في الجامعات معربة في كل التخصصات، ماعدا الطب وبعض التخصصات العلمية الدقيقة و الحديثة جدا. فليس لأبناء الإستقلال مشكلة لغة في الواقع، وإن أي تراجع عن هذا الإنجاز أو الطعن فيه حماقة تاريخية تربويا سياسيا ثقافيا اجتماعيا. والمطلوب ترقيته نوعيا عن طريق الإبداع والدراسة والممارسة.

إذن فاللغة العربية الوطنية لغة الأمة موجودة فعلا، ولا تقل انتشارا ورقيا في الجزائر الحديثة الإستقلال عن أي بلد عربي عريق. فالمشكلة عندنا اليوم ليست في وجود اللغة، وإنما في التعامل معها. فمانزال نتعامل مع لغتنا بعقليات وممارسات شاذة لم تعد مقبولة بعد التطور الذي حققته البلاد. فما يزال مسؤولون يتحدثون في اجتماعاتهم، وفي مخاطبتهم للجمهور حتى في الجزائر العميقة، باللغة الفرنسية من غير خجل. لقد كان المعمرون الأوروبيون في عهد الإحتلال، وهم مغامرون متخلفون يتعلمون اللغة الدارجة ليخاطبوا خدمهم من العمال والخماسة. ونستغرب

أن يتحدث اليوم مسؤولون يحكمون في شعب يتحرجون من مخاطبته بلغته ولا نجد مبررا لذلك إلا أنها عقدة، بل لوثة، بقيت ملتصقة بفئة تعتبر نفسها فوق المجتمع.

من السخف أن يستمر هذا الوضع، ومن السخف أن تستمر إدارتنا تدير شؤوننا بغير لغتنا، وأن يبقى المحيط العام في مدننا مزركشا بلغات أجنبية، وتتدحرج العربية إلى الأسفل في هذا المحيط بحروف رديئة، وكلمات ركيكة. إن استمرار هذا الوضع الشاذ هو تخل من الدولة بمؤسساتها المعنية عن مسؤولياتها الوطنية في تشكل شرعيتها. فلغة التخاطب العام : ولغة الإدارة والثقافة ؛ ولغة المحيط العام يجب أن تكون اللغة الوطنية، مع الإعتراف بوجود التعددية اللغوية الوطنية والعناية بها وترقيتها كلغات ولهجات فرعية.

أما بالنسبة للغات الأجنبية الرئيسية المنتشرة عبر العالم كأدوات تكوين علمي أكاديمي، ووسائل اتصال، ولا نقول وسائل تفتح، كما هو متداول في بعض الخطابات عندنا، لأن قضية التفتح قضية ثقافية حضارية إنسانية تكون فيها اللغة الوطنية نفسها لغة اتصال وتفاعل في التفتح الإنساني العالمي الذي يزداد اتساعا، وتشترك فيه الحضارات والثقافات واللغات الإنسانية. «الناس مشتركون في العقول وإن إختلفوا في اللغات» و«الحكمة مشاعة بين الخلق». فبالنسبة لهذه اللغات ليست لنا قضية أو مشكلة أو مسؤولية تجاهها. فهي لغات لها شعوبها ودولها التي تدافع عنها، ولها قيمتها العلمية الكافية التي تفرض نفسها. فنحن مسؤولون فقط عند وضعها في برامجنا وأن نحسن تعلمها، ونجيد إتقانها لتكون فائدتنا منها أقوى وأنجع.فقضيتنا هي قضية اللغة الوطنية التي يجب علينا حمايتها ورعايتها وترقيتها وتأهيلها للقيام بوظائف الوطنية كاملة في كل المجالات، وتمكينها من القدرة والكفاءة للتفاعل والتبادل لغويا وعلميا وثقافيا وتكنولوجيا مع اللغات المتقدمة. وهذا لا يتوقف على اتخاذ مواقف سياسية أو خطابات تشنجية عامة، وسجالات كلامية مثل التي تجري عندنا، حول أهلية اللغة العربية من عدم أهليتها للعلوم أو غيرها من مجالات الإستعمال. وإننا نحتاج إلى عمل استراتيجي منهجي شامل ومتكامل : يتعلق بالبناء الوطني الحضاري الإنساني التحديثي. مشروع تتوفر له مؤسسات قائمة بإمكانيات وشروط ملائمة كافية.

وأول هذه المؤسسات معهد وطني مختص باللغة العربية تدريسا وبحثا ومقارنة، توجه إليه نخبة من الطلاب المتفوقين المؤهلين، استعدادا وميولا للدراسات اللغوية. تتم فيه الدروس والبحوث وفق المقاييس والمستويات والنتائج التي توصلت إليها العلوم اللسانية الحديثة تنظيرا وتطبيقا. طبعا مع دراسة التراث اللغوي العربي الزاخر بالإمكانيات الضخمة التي يحتوي عليها والتي يتحتم علينا إعطاءها العناية التي تستحقها. معهد حديث يكون علماء باحثين في مختلف فروع اللغة العربية قواعد واستعمالا وترجمة بجانب العلوم اللسانية الحديثة. دراسة نظرية تطبيقية ميدانيا تكون فيه الدراسات المقارنة أحد أسس المنهج الأساسية. فبدون هذا المعهد، بجانب معاهد اللغة العربية في مختلف الجامعات الوطنية، لا يمكن أن نحدث النهضة اللغوية التي ننشدها لتتبوأ اللغة الوطنية المكانة الجديرة بها. و هذا يعني إنشاء مجمع لغوي حديث، ومؤسسة قوية للترجمة تلبي حاجاتنا المتنامية في ميادين العلم والفكر والتقدم. وفي هذا السياق، تجب العناية الضرروية بالمجمع العلمي، وقد أصبح مؤسسة قائمة، نسرع بتوسيعه وتنظيم فروعه، وإدماجه في جميع مجالات العلوم والتقنيات الحديثة زيادة على الوظائف التقليدية للمجامع اللغوية المعروفة، الخاصة بسلامة اللغة ودراسة التراث اللغوي ؛ ولأهمية فعالية المجمع اللغوي ينبغي أن يكون المنسق والموجه لجميع الدراسات اللغوية بما فيها معهد اللغة العربية.

أما النقاش الذي يدور حول اللغات الأجنبية فقد أخذ منحى لا يقل تفاهة ولا ضحالة عن النقاش الذي يدور حول اللغة العربية وأهليتها في علاقاتها مع اللغات الأجنبية. فالبعض يبارز عن اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة العلوم والتكنولوجيا، ويجب أن تعطى لها الصدارة وكأن اللغات الكبرى الأخرى خالية من العلوم والتكنولوجيا، والبعض يبارز عن اللغة الفرنسية محاولا إعطاء الشرعية لبقائها كلغة مهيمنة، وكأنها السبيل الوحيد لتحقيق العصرنة. فهذه اللغات لها دولها التي تعمل على العناية بها وحمايتها ونشرها، ولا تحتاج إلى مبارزاتنا الكاريكاتورية. فاللغات تتعلم للحاجة إليها. وفي النظام العالمي المندمج نتيجة الثورة التكنولوجية، فإن الحاجة إلى تعلم لغة من اللغات الأجنبية الأكثر تداولا

على الساحة العالمية تفرض نفسها بقوة، وإن اختيار تعلم لغة من اللغات تحتمه قوة تلك اللغة ؛ أي قوة انتشارها وتداولها في السوق العالمي المندمج والمتشابك، وتحتمها رغبة المتعلم الحرة. فاختيار المواطن للغة من اللغات يدخل في صميم حقه في الإختيار الحر الذي يتحمل مسؤوليته. وإن وجود وضع تاريخي خاص للغة الفرنسية لا يعطيها الحق في أي نوع من أنواع الأفضلية. ويجب أن لا نحدد نحن أية مرتبة خاصة لأية لغة من اللغات ونعطيها الأفضلية. فاللغة اليوم مثل السلعة مطروحة في السوق تخضع للعرض والطلب، وإن السلعة المطلوبة اليوم ليست السلعة المطلوبة غدا.

ونحن في الجزائر لنا موقع خاص تتفاعل فيه الحضارات، قديما وحديثا، والتيارات الفلسفية والفكرية النشيطة : وتتجاذبه المصالح الإقتصادية والحسابات السياسية والإستراتيجية الأكثر قوة وتجاذبا. وأن هذه فرصة محورية نادرة توجب علينا ضبط استرايتجية عقلانية متبصرة للتعامل معها بفعالية. فنحن في قلب أوروبا المندمجة السائرة نحو صيغة من صيغ الوحدة. وأن هذا الإندماج يتحرك تدريجيا ليشمل الضفة الجنوبية للبحر الأبيض، ونحن في قلب هذه الضفة. كما إننا على الضفة المقابلة لأمريكا شمالها وجنوبها، وإن انتماءنا الجذري للعالم العربي الإسلامي يجعلنا على صلة بآسيا بتراثها الثري ونفوذها المتسارع نحو التحكم في العالم المعاصر، بالإضافة إلى روابطنا الجغرافية والتاريخية مع إفريقيا. كل ذلك يحتم انفتاحنا على اللغات الأساسية تعلما وإتقانا وامتلاكا. ولا ضير في تعلمها في السنوات الإبتدائية الأولى.

فعكس الرأي السائد عند البعض منا بأن تعلمها في هذه المرحلة له تأثير سلبي، فإن التوجه العام يسير عالميا إلى تعلم اللغات الأجنبية في سن مبكرة، بالإضافة إلى اللغة الأم. والتجارب البيداغوجية الجديدة تثبت أن التعلم كلما كان مبكرا كان افيد وأرسخ، وإن الطفل في السن المبكرة أكثر استعدادا لتعلم أكثر من لغة، زيادة على ذلك إن تعلم لغة أجنبية أو عدة لغات لا يهدف إلى معرفة تلك اللغات معرفة عامة، إنما الهدف هو القدرة والسرعة في الإستيعاب للإستفادة منها أكثر. وإذا كان الوضع الخاص للغة الفرنسية بحكم ظروف الإحتلال، فإن هذا لا يعطيها حق

الأفضلية، كما سبق القول. وإن تطور العالم في اتجاه الإنفتاح والإندماج، وبروز لغات جديدة تزداد انتشارا وتأثيرا تتحكم في الثقافات والعلوم والتكنولوجيا، يمنعنا من إعطائها تلك الأفضلية. ولكن لا ننسى في نفس الوقت، أن اللغة الفرنسية لغة أوروبية بل عالمية أساسية، وأن نفوذها ينحسر أمام اكتساح اللغة الإنجليزية التي تستمد قوتها الجديدة من التفوق الأمريكي العلمي التكنولوجي السياسي الإقتصادي الإستراتيجي المهيمن على العالم الجديد. كما إن اللغة الفرنسية بثروتها العلمية التكنولوجية ؛ وبثرائها الفكري الثقافي الإنساني، وأن السعي للحد من هيمنتها عندنا على حساب اللغات الأخرى، وهو حق مشروع لنا، لا ينبغي أن يدفعنا إلى التقليل من أهميتها كلغة حية عالمية كبرى. بل إنّ الوضع التاريخي المترتب عن العهد الإستعماري قد فرض أشياء لا يمكن تجاهلها ؛ تتمثل في العلاقات البشرية المتشابكة ؛ بما فيها من وجود ما يقرب أو يزيد عن مليونين من الجزائريين أو من أصول جزائرية بجنسية فرنسية أو بجنسية مزدوجة. ثم إن معظم وثائقنا التاريخية وغيرها لمدة تقرب من القرنين ماتزال مسجلة بهذه اللغة، الأمر الذي يفرض الإعتناء بها.

إن الإتجاه التاريخي نحو العولمة ؛ وبروز لغات كبرى على الساحة الدولية ؛ الإسبانية، الألمانية، الروسية، الإيطالية، البرتغالية، يحتم علينا ضبط استراتيجية محكمة لتعليم اللغات ؛ لما لهذا الإختيار من أهمية بالنسبة لقدرتنا على الإنخراط في النشاط الإنساني العالمي. ثم إن مجتمعنا يتجه، بصفة حثيثة نحو التحديث والمشاركة النشيطة في صياغة وإنتاج الحضارة البشرية. وإن قيمنا الحضارية الخاصة ستكتسي أهمية أكثر بقوة هذه المشاركة. إن دحرنا للإحتلال الأجنبي الذي أوقف نمونا الحضاري لفترة طويلة، وعزلنا عن العالم، يقتضي منا بعث الحيوية المتجددة في تلك القيم ؛ كما كنا في السابق. ألم تكن الجزائر العربية الأمازيغية المسلمة تصول وتجول من الأندلس إلى أعماق آسيا في الهند والصين مشاركة في أحداث هذه الساحة الواسعة التي تفاعلت وتصارعت فيها أعظم الحضارات الإنسانية وأن تكون لنا السيادة في عدة فترات على ضفاف المتوسط الذي كان يسمى في فترة ببحر العرب. ألم تكن

الثورة الجزائرية تدوي في جميع القارات، وأنها الجذوة التي أعادت للأمة العربية الثقة في نفسها، وفتحت أبوابا مشرعة للحرية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

أحد سبلنا إلى هذا النهوض هو توسيع مساحة تعليم اللغات في إطار مشروع وطني نهضوي، وذلك بتعزيز معاهد اللغات الأجنبية في الجامعات ومعاهد ومراكز التكوين والتدريس المختلفة باتصال وتنسيق مع معاهد اللغة والثقافة العربية في الجامعات بغرض تكوين مدرسين أكفاء لكل مستويات التعليم من الإبتدائي إلى الجامعي، ومراكز التكوين المهني، وإعداد مترجمين من اللغات الأساسية إلى اللغة العربية، على أن تشكل هذه المعاهد مع معاهد اللغة والثقافة العربية محاور وقنوات للتفاعل مع الثقافات والحضارات الإنسانية. وأن تكون إحدى الأدوات الرئيسية لتطوير وترقية اللغة الوطنية.

إن قوة الشخصية الوطنية، ومناعة الهوية، مستقبلا، ليست في الإنكفاء الذاتي ولا في الحماية، وإنما في القدرة على المشاركة والتفاعل في حركة التاريخ الإنساني. وفي توفير شروط تمكننا من إدارة الصراعات والنزاعات على المستوى الإقليمي والدولي. ومن المؤكد أن هذه النزاعات ستزداد حدة مع المنافسة الدولية في العالم بدون حدود.

وضمن هذه الإستراتيجية اللغوية، نقول للذين يتخوفون من تعليم اللغات في سن مبكرة، أن هذا التبكير مطلوب. فتعليم اللغات يجب أن يتركز على التعليم الأساسي. فنظام المدرسة الأساسية يقتضي هذا. وكذلك التوسع الهام في التعليم التقني والتكوين المهني. فالشاب أو الفتاة التي تتخرج من المدرسة الأساسية تستطيع عند التمكن من لغة أو لغتين أجنبتين من مواصلة التعليم العام أو التقني أو التكوين المهني بكفاءة عن طريق استغلال الإمكانيات المتاحة من مصادر ومؤطرين على المستوى العالمي يمكن أن نستعين بهم من الخارج. ويستطيع خريج المدرسة الأساسية إذا لم تتح له فرصة مواصلة التكوين أن يستفيد من معرفة اللغات في ممارسة المهن الحرة في التجارة والخدمات.

فمشروعنا التربوي الذي نسعى إلى تحديثه وتطويره عن طريق الإصلاح الجذري لا يمكن أن يتحقق في حالة الوهن والركود والهشاشة

التي تعرفها البلاد. ولا يمكن بدون استراتيجية عامة لتنمية وطنية شاملة، بعيدة المدى، ضمن مشروع وطني تحديثي متجدد، هو مشروع الثورة الجزائرية التي تبقى دائما المرجعية الأساسية لكل تغيير حاسم في طريق التقدم ؛ مشروع للتحديث بمعانيه الواسعة، تحديث نظام الحكم، وأساليب ممارسة السياسة ؛ تحديث المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تحديث الإدارة وتحريرها من قبضة البيروقراطية، وتحرير المجتمع من الرشوة، تحديث العلم والفكر والثقافة، تحديث المجتمع في تنظيمه وسلوكه، في إطار دولة العدل، وتكافئ الفرص، مجتمع يكون متماسكا ومتضامنا، متحاورا متفتحا.

ونقول للذين يغمزون في مصطلح العصرنة والتحديث على حساب الأصالة، وللذين يغمزون في قناة الأصالة أو التأصيل تحت عنوان عصرنة فئة معزولة محدودة مفصولة عن المجتمع، وتريد أن تتحكم فيه. نقول لهؤلاء وأولئك أن العصرنة ليست عقيدة لا دينية ولا سياسية ولا إيديولوجية. فالعصرنة هي عصرنة البلاد ككل لتكون متكافئة في المستوى والفعالية والفكر مع البلدان المتقدمة التي نعيش عصرها. فالعصرنة عصرنة الدولة الجزائرية ؛ دولة تبنى على الحرية والمشاركة، والفعالية، وتحديد المسؤولية والمحاسبة عليها بالجزاء أو العقاب، وليست دولة تبنى بعقلية الإقطاع والممارسة الجهوية والقبلية المتخلفة، ونظام الشلل المبني على الطمع والخساسة والنهب. والعصرنة تعني مجتمعا لا يقبل سكانه العيش وسط القاذورات،، ويتفقون على صيانة عمارتهم يحرصون على إنارتها ونظافتها، يحترمون بعضهم في حياة مدنية متحضرة فيها الهدوء والإطمئنان بعيدا عن الكراهية والتباغض والتحاسد وسوء الأدب الذي يسمم معظم عماراتنا في المدن الكبرى والصغرى. العصرنة تقتضي أن نخلص مجتمعنا من التشوه والفوضى التي لحقت به في مدن فوضوية مشوهة.

فالمنظومة التربوية التي نريدها ونريد إصلاحها، هي المنظومة الفعالة التي تحدث الثورة التي نتطلع إليها، والتي تتراجع يوميا لأننا لا نملك أدواتها ؛ ثورة العقل والفكر والعلم التي تخرجنا من الورطة التي نحن فيها، وليست ثورة الخزعبلات و"التبلعيط". فالمنظومة التي تكون مندمجة

ضمن مشروع وطني تحديثي متجدد هي التي تشكل القاعدة الأساسية لمشروع المجتمع الراقي الذي ننشده. ومن المؤسف أن هذه القضايا لا تحظى بالإهتمام المستحق لا من طرف القائمين على الحكم الموجودين في السلطة، ولا من السياسيين خارج الحكم في المعارضة. ولا عند النخبة ولا عند الذين يناقشون إصلاح المنظومة التربوية بطريقة بيروقراطية متكلسة. لقد بلغت الجزائر المستقلة مرحلة من التحول تتطلب الإنتقال إلى مرحلة نوعية تخرجها من مستنقع الجهل والتخلف والعجز، ومن الأعمال المرتجلة العشوائية. إننا أنجزنا ثورة التحرير، وقد استنفذت هذه قواها، وأدت مهمتها. ونحتاج اليوم إلى ثورة الإستقلال ثورة المستقبل ؛ وقد آن أوانها، ولن تقبل التأجيل، والأساس يبدأ من المنظومة التربوية قاعدة المشروع الوطني المتجدد.

قاطــرة التــقدم ـ الجامــعة

في شهر جوان من سنة 1970 تكونت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كوزارة مستقلة عن وزارة التربية الوطنية. كان عدد الطلاب ثمانية آلاف 8000 وعدد هيأة التدريس بمختلف مستوياتها حوالي 1400 ألف وأربعة مائة أغلبهم من المعيدين الشباب.

وجاء على رأس الوزارة رجل من نوع خاص مناضل وطني ملتزم، حاد الذكاء نافذ البصيرة عميق الفكر بعيد النظر يخطط على أساس استراتيجي بعيد المدى لبلد ثوري شاب يتمتع بالحيوية الفائقة، وبطموح واسع ومشروع تحركه التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب الجزائري من أجل الحرية والإستقلال وخوض معركة التنمية للخروج من التخلف، وتصفية آثار الإستعمار المدمرة ؛ رجل جاء يحمل معه الخبرة النضالية الطلابية المبكرة من الثانوية إلى الجامعة، أحد المخططين الرئيسيين لتنظيم الإضراب الطلابي لـ 19ماي 1956، والتحاق طلاب الجامعة والثانويات بالثورة للإنصهار في معركة شعبهم التاريخية. مناضل يحمل معه خبرة ثورية كونتها المواقع الحساسة التي تواجد فيها كعضو في مجلس الثورة وأمين سره ؛ وسكرتير رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأحد المفاوضين الرئيسيين للفرنسيين منذ الإتصال الأول في "ملان" إلى إمضاء "اتفاقيات إيفيان". ومنذ السنوات الأولى للإستقلال الوطني وحتى وفاته المأساوية، تاريخ استشهاده في معركة السلم من أجل القضية العربية الإسلامية، محاولا في استبسال، هادئ، ولكنه فعال وشبه مستحيل لربط الثورة الإيرانية بالحركة التحررية العربية باعتبارها عمقا حيويا للأمة العربية. كان في قلب جميع المعارك الحيوية التي خاضتها

الثورة الجزائرية على المستوى الوطني والمستوى الدولي، لتعبئة الحركة التحررية في العالم الثالث، وتوحيد قواها الناشئة وربطها بالقوى التقدمية في العالم. أحد المهندسين الرئيسيين للمشروع الوطني للتنمية، دؤوب على العمل لا يكل ليل نهار، لا يعرف عطلة أسبوعية أو سنوية إلا ما تضطره الحالة الصحية العابرة. بعيد عن الطمع والشح ؛ أنوف وضع نفسه كلية في خدمة الجزائر الثورية ؛ إنه محمد الصديق بن يحيى.

نقدم هذا الفصل وفاء وعرفانا لما قام به في كل موقع تواجد فيه من عمل نبيل يشهد له بالكفاءة والصدق والإخلاص ونكران الذات. جاء إلى الوزارة الجديدة ومعه شعلة الطالب الطموح ابن الإستقلال، وجذوة المناضل الثوري الوطني ؛ إدراك عميق لطبيعة وطموح وروح الطالب الجديد إبن الجزائر الثائرة. كان يحمل روح الطالب الذي ترك مقاعد جامعة المستعمر ليلتحق بشعبه في الجبال ويندمج كلية في معركة الإستقلال ؛ الطالب الذي يحمل الجزائر العميقة ؛ الجزائر الثورية الوطنية في عقله وقلبه وحلمه ؛ الجزائر العنيدة المصممة المعتمدة على شبابها، الواثقة في نفسها، المراهنة على مستقبلها الذي تصنعه بنفسها.

جاء إلى الوزارة ومعه رسالة المناضل الثوري الوطني التقدمي الملتزم، المدرك لأهداف نضال شعبه ومتطلباته، يحركه إيمان عميق راسخ بالأمة وبالوطن. يحمل بين جوانحه روح وحلم ثورة أول نوفمبر الخالدة، العظيمة بمبادئها وأهدافها كقوة ديناميكية وثابة جديدة هدفها بعث جزائر جديدة حرة متحررة ومحررة، جديرة بكفاح شعبها المستميت، وبطموح فتيانها وجرأة شهدائها. تولى الوزارة وهو مدرك لأهميتها كوزارة ناشئة في بلد ثوري يطمح إلى التخلص من التخلف، وزارة - بحكم طبيعتها - تتطلب استراتيجية تأسيسية محددة المعالم والأهداف والوسائل.كان الهدف الرئيسي الذي حدده من البداية واضحا بدقة متناهية، مختصرا إلى أبعد الحدود، بعيد المغازي، يحمل في طياته كل مستقبل الجزائر ؛ "الجزائر يجب أن تصبح قوة علمية تكنولوجية فكرية ثقافية في مستوى العصر الذي تحتدم فيه الثورة التكنولوجية ؛ يستجيب لطموحات شعبنا ومتطلبات ثورتنا"، وتحويل الجامعة بكل ثقلها العلمي والفكري إلى قاطرة للتقدم السياسي والفكري والإجتماعي والحضاري، وقوة فاعلة للتنمية. أن

تكون الجامعة في خدمة الأمة كقوة استنارة وتوجيه وتوجه نحو العالم المعاصر. أن تكون قوة ديناميكية في حركة التحديث الشاملة التي يشهدها العالم.أن تكون الجامعة الأداة الرئيسية في عملية التحديث والعصرنة والتحول الذي تتطلبه الجزائر الثورية. أن تكون المحرك للتنمية الوطنية المتعددة الأهداف المادية والثقافية. أن تكون الجامعة قوة تحرر شاملة ؛ تحرر من النفوذ الأجنبي المتعاظم، ومن التخلف والخرافة، واللامعقول السياسي والثقافي والإجتماعي الذي يقف حائلا أمام تقدم المجتمع. جامعة تتكفل بإحداث التراكم العلمّي المعرفي العقلاني الدقيق في مختلف مجالات المعرفة البشرية المعاصرة، ووضع هذا التراكم في خدمة المجتمع في امتداداته التاريخية والحالية وإمكاناته المستقبلية فكرا وثقافة وهوية ؛ تكون دافعة لحركة التاريخ الوطنية المتجددة،وربطها في انسجام إبداعي مع حركة التاريخ البشرية في أرقى توجهاتها الإنسانية. جامعة تكون لها مرتكزاتها العلمية والفلسفية، تعمق التجربة الوطنية وتثريها باستمرار، ترسخ المفاهيم الحديثة المتعلقة بالهوية والمواطنة والحرية والديموقراطية والعدالة وبناء الدولة الحديثة المؤسسة على القانون والعقل والمنطق ذات المنظومة المتطورة لهياكلها ووسائلها.

في الساعة الواحدة ظهرا، أعلن عن التغيير الوزاري الني جاءت ضمنه الوزارة الجديدة، وفي الساعة الرابعة مساء كنا معا في جلسة دامت إلى ما يقرب الساعة الثانية صباحا. وكما يجيد فن الإستماع إلى النهاية، كان يعرف كيف يلقي الأسئلة الضرورية والمطلوبة في الموضوع المطروح، وبتواضع الكبار المعهود الذي كان يتميز به، ومنهجية كان يسلكها عند تسلمه لكل مهمة جديدة، تهدف إلى معرفة دقائق تفاصيل المهمة التي يضطلع بها. يبدأ بعملية استطلاع واسعة ومتنوعة معتمدا الإستماع وطلب التفسير وطرح الأسئلة وكأنه لا يعرف شيئا. يبدأ من الصفر. وبما أنه كان في كل مرة يستلم مهمة جديدة ؛ الإعلام، التعليم العالي، المالية، الخارجية، قال لي مرة ؛ أنه قدر له أن يبدأ دائما من الصفر. ولكنه كان يبدأ من الصفر وينتهي إلى قمة النضج وفي أسرع وقت بحكم الذكاء النادر الذي امتاز به. كان كذلك عندما كلف بملف المفاوضات مع فرنسا

من أجل الإستقلال. وفي ترتيب العلاقة مع الإتحاد السوفياتي كقوة عظمى في ذلك الوقت بعد الإستقلال مباشرة ؛ وقد تسلم وزارة الإعلام بعد 19 جوان حين كان النظام في حاجة إلى بلورة أهدافه والتعبير عنها.

وعندما كانت الدولة الجزائرية الفتية في دور التأسيس، وفي حاجة إلى مؤسسين حقيقيين لا إلى هواة. وتسلم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجديدة عندما بدأت الجامعة تطرح نفسها على النظام في الشارع عن طريق الإحتجاجات الطلابية. كما أوكلت إليه وزارة المالية عندما بدأت مشاكل المديونية تبرز إلى الوجود.واستلم وزارة الخارجية في مرحلة دقيقة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، وتفجير الثورة الإيرانية، وبداية تراجع حركة عدم الإنحياز، واشتعال الحرب الإفغانية وتراجع الإتحاد السوفياتي. وتقهقر حركة التحرر وببروز المشاكل الحقيقية التي تواجه بلدان العالم الثالث ؛ سواء في ميدان التنمية أم في نظام الحكم والحريات العامة وحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية، والعلاقة مع بلدان الشمال المتطورة، وبداية تسارع الأحداث التي أنهت نظام الإتحاد السوفياتي وتفكيك المعسكر الإشتراكي، ونهاية الحرب الباردة ظاهريا لتأخذ أشكالا جديدة على مستوى الصراع الإقتصادي والنفوذ المالي، مع استمرار تصارع المصالح الحيوية ومراكز النفوذ. وفي محاولة لتشكيل نظام اصطلح على تسميته بالنظام الدولي الجديد مايزال في طور التشكيل نرى مقدماته ولكن لا نعرف نتائجه. فهو رغم التشكل الجديد مايزال يحمل في طياته بقايا عناصر الصراع القديم المتجذرة. في هذا الوضع المعقد والقلق راح يبحث ـ بدون كلل كعادته ـ عن السلام وعن وضع حركة عدم الإنحياز ومصير حركة التحرر ومكانة الجزائر في هذا السياق المليئ بالمفاجآت والنكسات، فسقط في المعركة النبيلة التي أهل لها منذ شبابه شهيدا وأصيبت الجزائر بخسارة كبرى كانت في أشد الحاجة إليه.وقد جاء في رسالة التعزية التي بعث بها ألكساندر هيق وزير الخارجية الامريكية " إن الدبلوماسية العالمية أصيبت بخسارة كبرى ".

كانت الأسئلة المطروحة عند تسلمه لمهامه في الوزارة الجديدة ؛ كيف يقوم بهذه المهمة الصعبة والنبيلة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والوزارة الجديدة، وهو يأتي إلى قطاع جديد. ماهي مشاكل الجامعة

الحقيقية، وكيف يمكن مجابهتها : الطلاب، الأساتذة، الهياكل، المهام، وضع الجامعة بالنسبة للمجتمع وبالنسبة للثورة، مستواها بالنسبة للعالم المعاصر ؛ كيف تكون الجامعة الجديدة جامعة المستقبل ؛ أهدافها، مهامها العلمية والمعرفية، دورها في بناء الأمة، وفي عملية التحول الثورية في صيرورة البلاد مستقبلا.

أثناء النقاش طرحت عليه ثلاث أسئلة للتوضيح : هل النظام قابل للجامعة؟ جامعة تعارضه، تتحداه أحيانا، قد تتمرد عليه، بحكم الجامعة قوة طلائعية ديناميكية ترفض السكون، وتعارض الثابت، والواقع القائم الذي لا ترضاه ؟. السؤال الثاني : هل النظام مستعد لإعطاء السلطة للخلف؟ولاسيما إذا كان هذا الخلف يتميز عنه ومخالف له ؟ والسؤال الأخير ؛ هل النظام مستعد لإعطاء إمكانيات مالية معتبرة للجامعة ؟. لم يجب عن السؤالين الأولين، وكان واضحا من هذا السكوت أن النظام ليس جاهزا لهذا ولا ذاك. وبالنسبة للسؤال الأخير قال : هناك إمكانيات ولكن ليست كثيرة.

وخلال ما يقرب من سبع سنوات على رأس الوزارة كان يعمل بمثابرة ليجيب عن هذه الأسئلة الحيوية، والتي تعود اليوم لتطرح نفسها بشكل أكثر حدة في عهد الردة والجمود والضياع. فبعد أن كانت الجامعة ضد نظام 19 جوان 1965، الذي كان يخشاها، تحولت تدريجيا لتصبح في مركز الإهتمامات الرئيسية للنظام. وبدأ يتكون تفاعل حقيقي بين النظام والجامعة عن طريق الإندماج الكامل في عملية إصلاح التعليم العالي الكبرى بالمشاركة الواسعة والفعالة لمكونات الجامعة الرئيسية من طلاب وهيأة التدريس، والمحيط العام، وعن طريق التطوع والنقاش المباشر بين الرئيس بومدين والطلبة.

ولم يكن الرئيس يتحرج من الأسئلة الصريحة والجريئة، ولاسيما تلك التي كان يطرحها الطلاب العائدون من التطوع ومباشرة الواقع الحقيقي للمجتمع وعلاقته بالحكم وبإدارة البلاد، مشاكل الريف، علاقته بالإدارة، قضية المواصلات، الكهرباء، التهميش بقايا الإقطاع، إصلاح التعليم العالي ؛ بناء جامعة جديدة تستجيب لمتطلبات الجزائر الثورية. وفي مدة وجيزة تحولت الجامعة إلى ورشة وطنية حقيقية لطرح ومناقشة كل

القضايا المطروحة على الساحة الوطنية لرسم مستقبل جدير بكفاح الشعب الجزائري وتضحياته على مر السنين.

وكان حماس الطلاب والمعيدين الشباب، ومشاركتهم في هذه الورشة، يفوق كل تصور، بدأ يثير الرعب في وسط البيروقراطية المتحكمة، والقوى المتحجرة التي ترفض التجديد والتغيير. هذه القوى الجديدة هي التي كان يمكن أن تشكل الخلف، وتؤسس النظام الجديد للجزائر الحديثة، وتكون البدائل الحقيقية لجمود وتخلف الحكم.

كان الهدف : تفكيك الجامعة القديمة المعزولة عن المجتمع، الخاضعة كلية للتقاليد الفرنسية التي تم إنشاؤها في بلد مستعمر، التي قال عنها أحد الصحفيين : أنها قلعة الغرباء. وقال عنها الرئيس بومدين في ذلك الوقت : يجب نزع "العجار" عن الجامعة. وكان البديل بناء جامعة جديدة مندمجة : مندمجة في الوطن، تستجيب لحاجاته الحيوية ومنغرسة فيه متجذرة. مندمجة في معركة التنمية الوطنية توفر لها البحوث والدراسات الضرورية، وتؤهل الإطارات والفنيين في مختلف المجالات بما فيها المجالات السياسية. جامعة مندمجة في المجتمع تغوص في أعماقه، تكتشف حقائقه وتعالج أمراضه المادية والمعنوية : تنيره وتستنير منه، تكون قاطرته في حركة التقدم. جامعة مندمجة في العالم المعاصر تنقل إلينا أحدث ما وصلت إليه الإنسانية في أرقى تطورها، وتنقلنا إلى مستوى هذا التطور. أن تكون الجامعة القوة الأساسية للوطن والمحرك الرئيسي للتنمية وللمجتمع وللتقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي والإجتماعي. أن تكون جامعة الثورة : ثورة أول نوفمبر بما تحمله من أهداف كبرى في الحرية والتقدم الإنساني في مختلف مجالاته. جامعة تكون قاطرة التقدم الذي تسير فيه بلادنا من أجل تصفية مخلفات الإستعمار والقضاء على التخلف، وتمكين الشعب الجزائري من العيش في مستوى البلدان المتطورة والمشاركة في عملية التحول الواسعة في العالم وفي بناء الحضارة الإنسانية الجديدة المتجددة التي تصنعها اليوم الثورة التكنولوجية بأبعادها المادية والفكرية. ولم يبق محمد الصديق بن يحيى يراوح مكانه في الجدل والنقاش النظري العقيم، والتمنيات الفارغة كما يفعل الكثيرون الذين تنتهي مهامهم بدون الخروج من حلقة التنظير غير

المؤسس والإنتظار الرهيب، وإهدار الوقت عبثا، بل شرع مباشرة في فتح ورشات في جميع التخصصات وفي كل الجامعات والكليات والفروع للقيام بإصلاح شامل للمنظومة الجامعية، ووضع الأسس لمنظومة البحث العلمي في الجامعة وفي المحيط الوطني العام الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، بمشاركة جميع الأطراف المتعاملة في الجامعة مع امتداداتها في الميدان العلمي على مستوى الإنتاج والخدمات وكل ما له صلة بالمجتمع الذي كان يتحول بسرعة نتيجة القرارات الوطنية الكبرى المتعلقة بالتنمية، ولاسيما تلك المتعلقة منها بالتعليم والصحة وتطوير الريف وتأمين الثروة الوطنية. وكان العمل في هذه الورشات الجماعية المتنوعة والمتعددة التخصصات والقطاعات يشمل التنظير والتحليل والمقارنة مع الأنظمة الجامعية العلمية الكبرى في العالم، وبكل ما يستجيب لحاجات وبناء الجزائر المستقلة. وبالموازاة مع فرق وأفواج العمل الوطنية كانت هناك ندوات واستشارات دولية متعددة من أمريكا إلى أوروبا وآسيا إلى العالم العربي، بالإضافة إلى منظمة اليونسكو المختصة.

ولم يكن للوزارة في سنتها الأولى مقر باستثناء مكتبين في وزارة التربية الوطنية ؛ مكتب للوزير ومكتب للأمانة العامة. وكان الوزير يحمل وزارة متنقلة من جامعة إلى جامعة، ومن كلية إلى كلية، وحتى في البيت في كثير من الأحيان. وكان هذا المجهود الضخم والمتواصل بدون كلل قد أسفر خلال سنة عن المشروع العظيم ؛ مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي الذي شرع في تطبيقه في السنة الجامعية 71ـ1972، وهو أعظم مشروع تم منذ الإستقلال. وفي اعتقادنا لو أن هذا المشروع استمر بنفس الوتيرة، ووفق الأهداف المسطرة، لكانت قاطرة التقدم اليوم تسير في السكة الصحيحة. ولكن عندما يتسلم الأقزام المشاريع الوطنية الكبرى فإن هذه المشاريع تنحرف وتشوه وتصبح تسير في الإتجاه المعاكس. وهذا ما وقع للمشروع التنموي التحديثي الثوري الوطني كمشروع تقدمي ليس بالمعنى الإيديولوجي الضيق وإنما بالمعنى الشامل والعصري لحركة التقدم البشري التي مافتئت تتوالى بفعل الثورات الفكرية والسياسية والعملية. هذا المشروع الوطني الضخم الذي تحول

اليوم إلى مجرد ادعاء فارغ وسلسلة من الخزعبلات نتيجة انعدام الرؤيا الإستراتيجية التحديثية الصحيحة، وغياب الإرادة السياسية الواضحة الفاعلة المصممة، وتنامي الشلل والمصالح المادية والسلطوية وبلاهـة قصـر النظـر.

كان مشروع الإصلاح يرتكز على إعادة هيكلة الجامعة وإنشاء مؤسسات البحث العلمي وما يتبعها من وسائل، عن طريق إلغاء الكليات التقليدية وتعويضها بمنظومة معاهد تضم مجموعة من العلوم المتجانسة والمترابطة، وعلى نظام المدولات بدل الشهادات، وأن يكون النظام سداسيا في انتظار انتقاله إلى نظام ثلاثي عندما تتوفر الشروط الضرورية لذلك. علي أن يكون نظام الإمتحانات مشكلا من المراقبة المستمرة ؛ أي مراقبة تدرج الطالب في المادة التي يدرسها من حيث المعرفة والإستيعاب والمنهج، وليس على الإمتحانات المستمرة. كما وقع فيما بعد في بعض الفروع التي لم تستوعب النظام الجديد. وكان الإعتماد أساسا في التدريس على الأعمال التطبيقية والتوجيهية، قياسا إلى المحاضرات النظرية، وأن تكون الأعمال التوجيهية جماعية على شكل أفواج في مواقع ميدانية، وأن تكون عمليات التدريس والبحث عملية متفاعلة بيـن الطـلاب والأساتـــذة وأطـراف المحيـط المعنيـة بالإنتـاج والخدمـــات.

وكان النظام الجديد يقوم على إنشاء نمطين من الجامعات ؛ جامعات العلوم والتكنولوجيا التي تجمع العلوم الدقيقة والعلوم التكنولوجية والتقنية الحديثة، وجامعة العلوم الإجتماعية تضم فيما كان يعرف سابقا بالعلوم الإنسانية. ولإحداث التوازن في التكوين المعرفي والعلمي كان على طلاب العلوم الإجتماعية تلقي مواد خاصة بالعلوم الدقيقة كالرياضيات وغيرها من العلوم التي لها علاقة بمادة تخصصهم. وكذلك طلاب العلوم الدقيقة تلقـي مـواد مشتركة فـي العلوم الإجتماعيـة وخاصـة علم الإجتماع ومـادة الإقتصـــاد.

وكانت الجامعة بنمطيها مندمجة وقابلة للتفكيك في وقت واحد بصفة مرنة بحيث يمكن لأية جامعة نقل أو إنشاء معهد أو دائرة تابعة لها في مادة تخصصية في أي موقع تراه مناسبا تحت إشرافها. وكان التوجه

يسير نحو تكوين هيأة تدريس عامة للجامعة الجزائرية، على أن يكون الأستاذ أستاذا للجامعة الجزائرية وليس أستاذا لجامعة الجزائر أو قسنطينة أو وهران. وكان هذا النظام، بالإضافة إلى نظام المدولات والنظام السداسي أو الثلاثي، أن يتيح للأستاذ إمكانية الإستفادة من الوقت ليتفرغ للبحث إذا هو أنهى حصصه في المادة أو المواد التي يدرسها، وأن تستفيد الجامعات في مختلف أنحاء القطر من هذا الوقت المستفاد. فالأساتذة يمكن لهم أن ينتقلوا من جامعة إلى جامعة في حالة الحاجة إليهم عند إنهاء حصصهم في جامعتهم الأصلية.

وكان بإمكان الطالب أن يختصر مدة الدراسة إذا كثف مجهوده واجتهاده بصفة طبيعية حسب وضعيته الخاصة. وكذلك الطالب أو العامل الذي لم تتح له إمكانية التفرغ الدائم أن يختار المواد حسب إمكانيات فراغه ويواصل دراسته في أية جامعة في القطر حيث يوجد. وكان الهدف من الإصلاح بالخصوص، توزيع الجامعات عبر القطر لنشر العلم والمعرفة مع مراعاة التخصص بالنسبة لطبيعة المناطق التي توجد فيها الجامعة. وكان الهدف من هذا التوزيع أن تكون الجامعة في موقعها أداة لتنمية محيطها عن طريق الدراسة والتحليل الميداني في الموقع وأن تكون مصدر إشعاع معرفي علمي اجتماعي ثقافي حضاري، وليس مجرد مركز للدراسات البيداغوجية والبحوث الأكاديمية الكلاسيكية؟

ولتقوم الجامعة بهذه الوظائف الحيوية تتعزز بمراكز مرافقة للبحث العلمي بنوعيه الأساسي والتطبيقي، وبمكتبات مختصة على مستوى المعاهد والدوائر، على أن تتم البحوث بصفة منفردة أو مشتركة في شكل فريق بين الأشخاص أو بين الدوائر على مستوى المعهد أو بين المعاهد على مستوى الجامعة، وبالإشتراك مع المحيط العملي بمختلف قطاعاته.

ولهذا الغرض، أنشئ المجلس الوطني للبحث العلمي متكون من أساتذة باحثين ومن إطارات ميدانية من مختلف الوزارات والمؤسسات الإنتاجية ليحدد التوجهات الأساسية للبحث. وأنشئت الهيئة الوطنية للبحث العلمي للتنسيق بين البحوث المختلفة والإشراف على إنجازها. ولم يكن هذا النظام الممركز متناقضا مع روح الإبداع والتنافس بين الأفراد والمؤسسات التي ينبغي أن تتجه تدريجيا نحو الإستقلالية في المبادرة للإحراز على السبق.

وفي إعادة التنظيم الهيكلي ـ البيداغوجي ـ العلمي، الذي حدده الإصلاح لم يتجسد على المستوى المادي سوى جامعتين ؛ جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بباب الزوار، وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران. فقد بنيت الجامعتان على أساس معماري موزع على البرامج العلمية الدقيقة والتخصصات التكنولوجية المتقدمة. أما الجامعات الكبرى الأخرى التي أنشئت فقد بقيت مختلطة بين العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإجتماعية وفق التنظيم الهيكلي القديم مع استبدال نظام الكليات بنظام المعاهد كما حدده مشروع الإصلاح. أما مشروع جامعة العلوم الإجتماعية الذي كان مفروضا إنجازه في "بن عكنون" فقد قبر، وتحولت المنطقة التي كان منتظرا أن تتحول إلى مدينة علمية ثقافية ترفيهية ؛ جامعة العلوم الإجتماعية، أكاديمية العلوم، المعهد العالي للفنون، المكتبة، دار التلفزيون، المركز الوطني للإنتاج السنمائي السمعي البصري، المركب السنمائي لإقامة المهرجانات الدولية الدورية ؛ تحولت هذه المنطقة إلى مساكن لأغنياء البازار والبيروقراطية المرتشية، نتيجة الردة التي أوقفت المشروع التنموي التحديثي الوطني، وتعويضه بمشروع الرداءة والتخلف، مشروع مهزلة البازار السياسي الإقتصادي الإجتماعي البشع الذي أوصل جزائر ثورة نوفمبر العملاقة إلى المأساة التي نعيشها.

وإذا كان الإهتمام الإستراتيجي بالنسبة للعلوم والتكنولوجيا هو الوصول إلى امتلاك الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة عن طريق تكوين الأطر الملائمة في ميادين التدريس والبحث والإنجاز التقني، وتوفير الوسائل الضرورية لإنشاء مراكز البحث العلمي وربطها بالآلة الإنتاجية الوطنية، فإن استراتيجية أشد حساسية وأكثر أهمية كانت مهيمنة على تفكير وزير التعليم العالي والبحث العلمي وطاقم إصلاح التعليم العالي ؛ إنه ميدان العلوم الإجتماعية بفروعها المختلفة لما لها من تأثير على تكوين العقل وترقية الشخصية السياسية الإجتماعية الثقافية وتشكيل الرأي العام الوطني وصهر المجتمع وتطوير أدوات وأشكال الحكم وممارسته في اتجاه خدمة وتطوير المجتمع في اتجاه تشكيل وصياغة وقيادة الأمة الناشئة المنبثقة من الثورة بصياغة المشروع الوطني التحديثي الثوري، إحدى الأدوات الرئيسية لاستكمال عملية التحرر وقيادة حركة التقدم.

والصعوبة في هذا الميدان تعود إلى طبيعة العلوم الإجتماعية ذاتها : فهي واضحة غامضة قابلة للتأويلات والقراءات المختلفة : بسيطة معقدة، مركبة ـ مفككة، متناغمة ـ متنافرة، ذاتية ـ موضوعية، محلية ـ عالمية. فهي محصلة التجربة البشرية في وحدتها وتنوعها، في مختلف مراحلها المليئة بالحروب والصراعات العقائدية والحضارية، ورغبة الإنسانية الجامحة المتطلعة باستمرار، إلى التقدم، وفي نفس الوقت إلى السيطرة والإستحواذ والإنفراد والتفرد. إنها محصلة التراكم الثقافي الحضاري الإنساني في صيرورة إبداعاته وتفاعلاته، بما فيها من تقاطع وتضارب وتكامل ؛ يتصارع فيها الثابت مع المتحول، التجديد مع التقليد، في حركية المجتمع الدائمة. ثم إنها في النهاية موقف : اختيار بين المنغلق والمتفتح، بين الأحادية والتنوع. بين الرجعي والتقدمي، بين اليمين واليسار. إنها جدلية الإنسان المستمرة فردا ومجتمعا، فيها يختلط القديم بالجديد، الرديئ بالجيد، المعقول واللامعقول، اختلاف المدارس، والمناهج، والسياسات والإستراتيجيات والنظم والفلسفات والإيديولوجيات والمصالح. وكل هذا يتطلب معرفة واسعة بكل هذا، وعقلا نقديا حادا يتميز بالذكاء والقدرة على التحليل والشجاعة في اتخاذ المواقف، حتى يمكن التدقيق والفرز في هذا المحيط المتلاطم بأمواجه المتضاربة، بما فيها وما يصاحبها من رياح وعواصف وخصوصيات، ويحتفظ، في نفس الوقت، بالدقة العلمية، والروح الموضوعية العقلية العقلانية، وبالمنهج العلمي الصارم. من أجل هذا كانت محل اهتمام خاص، بل مصدر قلق من عدم التوفيق في الإختيارات الصحيحة، لما يترتب عنها من نتائج على مصير الثقافة الوطنية وتكوين المواطن، والحفاظ على زخم الثورة في اختياراتها السياسية والإجتماعية المتجددة المحصنة ضد الجمود والدوغماتية، وما تفتحه من آفاق جديدة متجددة أمام المجتمع وفي صيرورة ترقيته وازدهاره.

وكان هذا الإهتمام الخاص الدافع الرئيسي إلى توسيع النقاش وتعدد المشاورات للشخصيات العلمية المختصة في مختلف التيارات ؛ فبالإضافة إلى الفرق الجامعية المختصة، وقعت مشاورات مع مختصين باحثين جامعيين من بلدان مختلفة من العالم العربي وأوروبا وأمريكا

اللاتينية. فقد عقدت ندوة دولية حول العلوم الإجتماعية ؛ اتجاهاتها، مناهجها، أدواتها. وندوة دولية مع المعهد الإيطالي لعلم الإجتماع وندوة مع خبراء أساتذة عرب. وخصصت لها دورة خاصة للمجلس الوطني للبحث العلمي، زيادة على الندوات الدولية التي كانت تعقد في الجزائر حول قضايا التنمية والتحرر.

وفي إطار البحث عن منظومة للعلوم الإجتماعية عصرية عقلانية نقدية مترابطة منسجمة وقع التركيز على معاهد اللغة والثقافة العربية في الجامعات المختلفة باعتبار الدور الذي يقوم به خريجوا هذه المعاهد في ترسيخ المعرفة الإنسانية العامة وتكون الشخصية لدى طلاب الثانويات العامة والتقنية كأساتذة في مختلف الفروع، وكمنتجين للثقافة ومنشطين لها. وكان التوجه أن تكون تلك المعاهد مصدر الإشعاع الرئيسي ؛ المحرك والموجه والمنسق للدوائر التي لها علاقة بالتكوين في العناصر المكونة والمبدعة للثقافة ؛ مثل قسم اللغات والآداب الأجنبية، وفروع الفلسفة الخاصة بالتيارات الرئيسية التي أثرت في الآداب والدراسات الأدبية الإنسانية من أفلاطون إلى البنيوية والتفكيك مرورا بالوجودية والماركسية والمثالية الألمانية وكذلك اللسانيات المرتبطة بالدراسات الأدبية في أحدث مناهجها ومدارسها. وقد أحدثت تخصصات جديدة مثل اللسانيات بشتى فروعها، نظرية الأدب، والأدب المقارن، مع تخصيص حصص هامة للآداب العالمية الحديثة والمعاصرة.

ونشير هنا إلى ما يثار الآن حول اللغة الأمازيغية، إن هذه اللغة وضعت في حينها في إطارها الصحيح ضمن إنشاء دائرة كبرى للثقافة والفنون الشعبية في معاهد اللغة والثقافة العربية تدرس فيها اللغة الأمازيغية بكل تفرعاتها وكذلك اللغة الشفاهية الدارجة العربية مع دراسة الأدب والفنون الشعبية في جميع مناطق القطر الجزائري، بجميع أشكالها وتعابيرها.

وكما هو معروف وهذا يقره علماء اللسانيات والمختصون في الآداب والفنون الشعبية، أن الجزائر برقعتها الواسعة وبتنوع عاداتها وتقاليدها وإبداعاتها اللغوية والفنية من أغنى البلدان في هذا الموضوع ومن أكثرها ثراءا وتنوعا. وهذا لا ينبغي أن يكون مصدر إزعاج أو اختلاف إلا في ابتكار الدراسات والمناهج. فهذا الوضع هو مصدر قوة متفرعة أكثر منه

موضوعا للمنازعات والتنافر ؛ إنها مسألة تتعلق بالإدراك العلمي الفكري الثقافي الفلسفي أكثر منها بالمنحى الإيديولوجي الذي قد يجرنا إلى إثارة نعرات جهوية أو عرقية. وبالتأكيد لو أخذ هذا الموضوع مأخذ الجد في الوقت الذي شرع فيه في تطبيق إصلاح التعليم العالي لكنا تجنبنا الكثير من المشاكل المأساوية والتوترات التي قد تدفعنا بانعكاساتها السلبية نحو المجهول.

كما تجدر الإشارة إلى عدد من المشاريع الهامة كانت في مخطط وزير التعليم العالي والبحث العلمي، محمد الصديق بن يحيى، منها: معهد أو مركز للدراسات المغاربية الأندلسية بتاريخها وثقافاتها وحضارتها، باعتبار أن هذه الدراسات ستمكننا من إعادة بناء التاريخ الوطني في تفاعل الجزائر بمحيطها المباشر، حيث أن الجزائريين كانوا حاضرين بقوة في صناعة الأحداث التي جرت في هذه المنطقة الواسعة مشاركين فاعلين في صراعاتها وإبداعاتها الفكرية والحضارية. ثم إن هذه المنطقة المتوسطية أكثر المناطق الجغرافية تفاعلا بين الأفكار والثقافات والعلوم والحضارات. فقد كان لها التأثير المباشر على أوروبا ومن خلال أوروبا على العالم عندما كانت الحضارة العربية الإسلامية الحرة المتفتحة الإنسانية المتسامحة في قمة ازدهارها فكرا وفلسفة وأدبا وفنا وعمرانا. إن هذه الدراسات من شأنها إعادة التوازن الحضاري الثقافي بيننا وبين أوروبا على أساس التكافؤ والتكافل والتبادل الحر المنتج. وأخيرا فإن تراث هذه المنطقة على أهمية تنوعه وعالميته مايزال ميدانا بكرا ومجهولا معظمه.

إنشاء معهد أو مركز مختص بقضايا التحرر تمس قضايا الكفاح من أجل الإستقلال، والمسائل التي تعترض هذا الإستقلال الناشئ ؛ كقضايا الحكم والتنمية بمشاريعها المختلفة، ومواجهة البلدان المستقلة لمختلف أشكال الإستعمار الجديد وعلاقاتها بالبلدان التي كانت تستعمرها، ومجابهة التأثيرات السلبية لاستعمارها، مشاكل النخبة الجديدة. وضع البلدان المستقلة حديثا ووضعها في خارطة العالم الجديد. وكانت هذه الفكرة الحيوية وراء المشروع نابعة من طبيعة الثورة الجزائرية التي هي مشروع تحرري شامل. وكان اقتناعنا، ومايزال، أن مشروع الثورة ليس

مشروعا مرحليا، وأن عملية التحرر الكامل قضية معقدة وصعبة، ولا تنتهي إلا عندما تحقق الجزائر تقدمها في الميادين الحيوية ؛ في العلم والتكنولوجيا والثقافة والإقتصاد، مما يؤهلها، فعلا، للدفاع بكفاءة عن استقلالية قرارها الوطني وإخراج المجتمع من التخلف. وهذا يعني التجديد الدائم للثورة في أفكارها ومناهجها ووسائلها. في هذا الإطار يتم تنظيم "سيمينار" مفتوح ومنتظم حول الثورة الجزائرية، في أفكارها ومبادئها وتجديدها، وربطها بالأجيال المتلاحقة. الثورة في مشروعها الإستراتيجي التنموي التحديثي الوطني. يسمح "السيمينار" بالمشاركة الواسعة لإطارات الثورة الفاعلين في معركة التحرر من أجل الإستقلال التام والكامل، وللإطارات الفاعلة المشاركة في معركة التنمية، وخلق حوار دائم بين التيارات والإجتهادات المختلفة، وبين الأجيال، حتى تكون الثورة محمية من الأحادية ومن الجمود والدوغماتية العدو الأساسي لكل مشروع تاريخي في حجم الثورة الجزائرية.

قبل إنهاء هذا الفصل، نؤكد على الأهمية الخاصة التي أوليت لقضية التعريب في مشروع إصلاح التعليم العالي، لاسيما في السياق التاريخي الذي كانت فيه اللغة الفرنسية مهيمنة على الجامعة. فبالإضافة إلى التركيز على دعم وتجديد معاهد اللغة والثقافة العربية، فقد اتخذت قرارات محدودة في العدد ولكنها ذات بعد استراتيجي من شأنه أن يحل قضية التعريب على مستوى لغة التدريس وعلى مستوى لغة البحث. وكانت هذه القرارات كالتالي ؛

1- جميع الطلبة الذين يدرسون باللغة الأجنبية لا يمكن لهم الحصول على شهادة التخرج إلا إذا كانوا قادرين على استعمال اللغة العربية في مادة تخصصهم.

2- لهذا الغرض خصصت ثلاث مائة (300) ساعة موزعة على سنوات التدرج، ورفعت أجرة الساعة الإضافية إلى الضعف (ساعة عربية تقابلها ساعتان باللغة الأجنبية).

3- تعريب جميع المواد العلمية لشهادة الليسانس الخاصة بالأساتذة الموجهين إلى التعليم الثانوي، ولأهمية هذا القرار كلفت الفروع الخاصة بالعلوم المعربة بإلقاء دروس العربية للطلبة الذين يدرسون العلوم باللغات

الأجنبية. كما كان عليها أن تقوم بحصر المصطلحات العلمية العربية، وإنشاء بنك لها. وقد تم الإتفاق مع الأشقاء السوريين للتعاون في هذا الموضوع لما لهم من خبرة في تدريس العلوم بالعربية وفي الترجمة للمراجع الأجنبية، على أن يتسع هذا التعاون إذا أمكن لبقية الدول العربية، ووقع الإلحـاح علـى الإستفـادة من الأساتذة العرب الموجودين فـي الجزائـــر.

وكان الهدف من هذه القرارات الثلاث الوصول إلى حل لغة تدريس العلوم على مستوى التدرج على أن يستمر العمل فيما بعد، لحل لغة التدرج بإنشاء مؤسسة كبرى لترجمة العلوم من مختلف اللغات إلى اللغة العربية.

أما بالنسبة للغات الأجنبية عموما، فالمفروض، حسب برنامج التعليم العام، أن الطالب الذي يصل إلى الجامعة يكون مؤهلا لمواصلة الدراسة الجامعية بلغتين على الأقل، وأن تكون الجامعة، إذا أمكن، ثلاثية اللغات : العربية، الفرنسية الإنجليزية، مما يجعل الجامعة، بطلبتها وأساتذتها، أكثر تفتحا واندماجا، على أن لا تكون هذه الثلاثية معزولة في أقسام ؛ بل أن تكون مندمجة في كل التخصصات.

ونشير هنا إلى أنه لأول مرة تضم اللغة الفرنسية إلى معهد اللغات الأجنبية كغيرها من اللغات بعد أن كانت اللغة الأساسية في الجامعة. وكان مفروضا على الطلاب الجدد المرور بسنة تحضيرية باللغة الفرنسية وكان يشرف على معظمها، أساتذة فرنسيون. وقد أثارهذا القرار عدة مشاكل في تلك السنة بالنسبة للتعاون الجزائري ـ الفرنسي في الميدان الجامعي.

فبطبيعة الحال أن مشروعا ضخما مثل مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، مشروع طموح مبني على تفكير منهجي عقلاني استراتيجي لا يمكن أن ينجز في البرامج البداغوجية المحدودة في المادة والزمن، ولا يمكن أن يتحقق بصفة معزولة، وإنما يتحقق ـ وكان هذا هو الهدف من تسطيره ـ ضمن المشروع الوطني الثوري التحديثي الموجود في رحم ثورة أول نوفمبر المجيدة، وفي مقدمة أهدافها الرامية إلى استرجاع السيادة الوطنية كاملة، وإخراج الجزائر من التخلف، ووضعها في قاطرة العالم المعاصر، ودمجها في حركة التقدم الهائلة التي تنجزها

البشرية المتطورة. كان المفروض أن ينجز هذا المشروع في محيط حركي عام، يشمل البحث العلمي والحركة الثقافية، وتطوير المنظومة التربوية العامة، في منظومة عامة منسقة ترمي إلى تكوين عقل حديث حر، يمتلك المعرفة الصحيحة وروح النقد والتقييم : عقل مبدع متفتح يقود حركة المجتمع ويبني حضارته.

وكما توقف المشروع الصناعي الوطني بفعل الردة الرهيبة، تقهقر مشروع تطوير الريف وإخراجه من العزلة والتخلف، تقهقر مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي. إنه كيفما كان مستقبل النظام في الجزائر واتجاهاته المختلفة، فإن مستقبل الجزائر المأمون والكامل، كما يطمح إليه المجتمع الجزائري، يبقى مرهونا بإنجاز تلك المشاريع الإستراتيجية الكبرى : تصنيع الجزائر، وإخراج الريف من التخلف، تحويل الجزائر إلى قوة علمية تكنولوجية ثقافية عصرية. قد نختلف في الطرق والمناهج، ولكن النضال الوطني المشترك ينبغي أن يقودنا جميعا إلى تحقيق هذه المشاريع الحيوية. ونعتقد أن رسالة ومهام الأجيال الجديدة التي يعنيها المستقبل الذي تعيش فيه تتمثل في تحقيق المشروع الوطني التحديثي الشامل. وينبغي أن يكون هذا المشروع المصدر الرئيسي لتجديد الثورة في كل جيل، على كل جيل أن يحدث ثورته في إطار الأهداف الكبرى لثورة نوفمبر المجيدة.

الثقافة صياغة الأمة

أصيبت الأمة الجزائرية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وفي مطلع هذا القرن، بأورام خبيثة قد تكون قاتلة إذا لم يقع التخلص منها بصفة نهائية، وبأسرع وقت، وقبل فوات الأوان، وحتى لا تؤدي بنا إلى هلاك مؤكد ؛ ورم الحكم المتهري العاجز عن اتخاذ أية مبادرة تاريخية حاسمة تخرجنا من الأزمة، ولا تترك المجال خارجه للبحث عن مبادرة تكون ناجعة ؛ ورم سياسة التخلف وممارستها بعناد، داخل السلطة وخارجها ؛ ورم اقتصادي لم يجد طريقه إلى النهوض، رغم كل المحاولات المتكررة، منذ أن تخلينا عن شبه اقتصاد اشتراكي واتجهنا نحو الإقتصاد الليبيرالي المفتوح بدون ضوابط. ورم المضاربة والرشوة، وآفة اللامبالاة العامة ؛ ورم اليأس والإحباط، وانسداد الأفق أمام وجود علاج شاف للوضع القائم. يضاف إلى هذا الورم الإجتماعي المتعفن. وأخطر هذه الأورام، بدون شك، الورم الثقافي الذي يعتبر بمثابة فساد الدم العام. لقد أصبح هذا الوضع متفشيا بارزا في كل الأوساط الرابحة والخاسرة. وكأنه الوباء العام. والشعور باستمرار هذا الحال، وكأنه قدر محتوم هو الغالب .

ومهما يكن الأمر، فعلينا كمجتمع وأمة، أن نرفض هذا الأمر الواقع، وأن لا نستسلم، وأن نتصدى له، بكل ما أوتينا من عزم وإرادة وتصميم، لأننا أولا بشر، ولأن أي وضع، مهما كان مستعصيا، له أسبابه القريبة والبعيدة، وأن الخروج منه في كشف هذه الأسباب وتتبعها واستئصالها كأورام خبيثة فتاكة. ففي الوضع الإنساني، والمصير الإنساني ليس هناك قدرا مقدورا محتما دائما، وأن حركة التاريخ الإنساني، كله، كمجتمعات وأمم،

هو في تفسير تلك الأوضاع المعقدة الحبيسة، وأن إرادة الإنسان كفرد ومجتمع وأمة، كانت دائما هي المنتصرة. فالإنسان صانع مصيره، وعلينا كبشر أن نغير مصيرنا بتغيير نفوسنا، وبإرادتنا برفض الإستسلام للأمر الواقع، والبحث عن بدائل جذرية أكثر حرية وتفاعلا وإبداعا، تخرجنا، كإرادة وطنية جماعية متجددة ونشطة، من الأزمة القاهرة التي تأخذ بخناقنا. بدائل جديدة تحقق لنا أمن الإطمئنان، تضع أساس الإستقرار المتين المبني على حقائق مترسخة، لا تعصف بها الأعاصير، كيفما كانت قوتها، وتخلصنا نهائيا، من الأورام الخبيثة. وبدون شك، فإن مصدر فيروسات تلك الأورام يترسخ في القضية الثقافية.

إننا هنا لا نعالج الثقافة كبنية مستقلة ؛ أو موضوع خاص ؛ فكري، فني، إبداعي له أصوله وقوانينه الداخلية والخارجية ؛ فهذا موضوع آخر ؛ إننا نعالج الثقافة السياسية وسياسة الثقافة في علاقاتهما، كنسيج متشابك بالمجتمع والحكم والثورة، وبمسيرتنا الوطنية العامة. فالثقافة هي البناء الأساسي في استراتيجية أي نهوض وطني اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي. باختصار هي أساس البناء الحضاري الخاص بكل أمة. إنها قاعدة التثقيف السياسي العميق الذي بدونه لا يمكن أن تبنى السياسة كعمل استراتيجي بعيد المدى. وأن البديل عن هذا التثقيف المعقلن لا نحصل إلا على الممارسة السياسية المتخلفة القصيرة المدى، كما يتجسد ذلك بوضوح في ممارستنا للسياسة وتسيير مقاليد الحكم مما أوصلنا إلى عنق الزجاجة : وجعل القضية الوطنية تطرح من جديد بكل أبعادها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وكرست الفوضى المتحكمة التي أصبحت تشكل الكماشة الخانقة لكل شرايين الحياة، متسببة في بعثرة وتحطيم قدراتنا المادية والبشرية، وفرضت علينا قانون العبث العام.

لقد فشلنا بعد الإستقلال في تشكيل وبناء مشروع وطني تحديثي ثوري يكون في حجم ثورة أول نوفمبر بما حققته من انتصار كامل باسترجاع سيادة اغتصبت وانتهكت وأهينت من طرف عدو شرس محتل، وبما فتحته من إمكانيات هائلة أمام تطور المجتمع وإخراج البلاد من التخلف، وبما شكلته في وقتها من مرجعية شكلت أحد مرجعيات العالم المعاصر

النضالية من أجل التحرر والإنعتاق من التخلف، وتحرير إرادة الإنسان وتخلصيه من الجمود والتقليد والتخلف. كل ذلك بسبب غياب رؤية ثقافية عميقة شاملة تكون أساسا لقيادة البلاد في إطار مشروع وطني تحديثي منسجم. لقد تركنا التخلف الذي تكرس من عهود الإقطاع، ومن سياسة التجهيل والتفقير والقمع التي مارسها الإستعمار الفرنسي لأكثر من قرن وربع. تركنا هذا التخلف يهيمن علينا كنظام حكم وسلوك تسيير للشؤون العامة، وأعاق مجتمعنا عن التطور والإرتقاء إلى المجتمعات الحديثة.

فالثقافة كانت العلامة البارزة لهذا الفشل. فالثقافة عندنا بلا عنوان ؛ لا توجد عندنا هيأة قوية معتبرة مؤثرة ترعى الثقافة ؛ توجه وتشرف على تنميتها ؛ فلا وزارة قارة ؛ فالثقافة إما مندمجة بوزارة الإعلام أو السياحة أو منعدمة، موزعة بين إدارات مهمشة هنا وهناك ؛ وهي إدارات بيروقراطية أكثر منها أدوات لدفع الإبداع الثقافي ونشره. لا يوجد عندنا مجلس أعلى للأداب والفنون مثل ما هو الحال في مصر مثلا. كما لا توجد مجلات دورية جدية تكون منبرا للحوار والإبداع وأداة للتنوير وقيادة الفكر. المؤسسات الخاصة بالمسرح والسينما والكتاب، قد تفككت في صمت أمام ضربات الأزمة الإرهابية وضغط الهيئات المالية الدولية. لقد كان لنا مسرح قوي فتقهقر، وتراجعت السينما الجزائرية التي كانت تبشر بازدهار مؤكد لولا الردة التي عصفت بكل شيئ. لا توجد قنوات إعلامية تثقيفية، ولا أندية أو جمعيات أو ندوات منتظمة ؛ تكون ساحة ومدرسة لتكوين المثقفين الناشئين. فأجهزة الإعلام الرسمية عقمت ؛ فلا هي قادرة على معالجة المتغيرات الجديدة في أبعادها الفكرية والسياسية، ولا هي قادرة على الدفاع عن المبادئ والنظام الذي تكونت فيه. لقد أصبحت بدون لون ؛ رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات ؛ كما إنها أسيرة النظام الذي يسمح بهامش من الحرية لأجهزة الإعلام الخاصة ؛ نقول أجهزة الإعلام الخاصة ؛ وليست المستقلة، لأنه لا يوجد إعلام مستقل منذ أن اندلعت الحروب الأولى والثانية والحرب الباردة في القرن الماضي. ومنذ أن بدأت معالم النظام العالمي الجديد ؛ الذي يبدو من مؤشراته الأولى أنه لا يقل عنفا وصراعات وفوضى عن القرن الماضي، بأدوات أكثر تقدما تقنيا ؛ وأشد فتكا بالإنسان، وأخطر إجحافا بالنسبة

للقضايا الإجتماعية والإنسانية، ولاسيما بالنسبة للبلدان المتخلفة ؛ الأمر الذي سيبعث على النزاعات العرقية والدينية والفتن الداخلية. ففي جرائدنا الخاصة : رغم تعدد عناوينها، والإمكانيات المادية التي تتوفر لدى بعضها، فإن ما تكرسه للثقافة يعد هزيلا، ولا يرقى إلى الرسالة الثقافية الكبرى التي من المفروض أن تحملها أية جريدة جادة لها مسؤولية في تنوير المجتمع ؛ زيادة على وظيفتها الإعلامية المهنية المعهودة. بل نستطيع أن نقول أن ما يميز صحيفة عن أخرى هو الرسالة الثقافية الفكرية والإنسانية التي تحملها. فكل جريدة جادة هي مدرسة ؛ هي جامعة مفتوحة ومتنقلة. نأمل أن يترسخ هذا التوجه لدى صحفنا الجادة، خاصة أم عمومية.

وفي هذا السياق، سياق انعدام المشروع الثقافي الناتج عن فشلنا في تأسيس المشروع الوطني الثوري التحديثي. لا توجد قاعدة واسعة لإنتاج وتوزيع الثقافة ؛ ولا مؤسسات لتكوين القائمين على الثقافة من تقنيين ومنشطين وناشرين وكتبيين، ولا أقول تجارا للكتب ؛ إني افضل كلمة الكتبي التي تربينا عليها على التاجر ؛ فلدينا تجار كتب وليس لدينا كتبيون مدركون لخطورة هذه المهنة وأهميتها. وينطبق هذا على الناشرين. فدور النشر الكبرى أكبر من جامعة ؛ بل إنها هي التي تغذي الجامعات ؛ بل إنها، ولاسيما في مجال الفكر والسياسة والعلوم الإجتماعية عموما، هي التي تغذي الجامعات، وتدفعها إلى التطوير ومواكبة المستجدات.

وكما في السياق نفسه، لم تتكون لنا جمعيات أو اتحادات كبرى للثقافة والفنون تحمي الثقافة والإبداع، وبالتالي المثقف والمبدع من هيمنة السلطة وما في المجتمع من جمود.

وعندما لا يكون للثقافة عنوان ؛ فلا البلاد ولا الدولة ولا الأمة لها عنوان يميزها في أزقة ضيقة مظلمة في مدينة عالمية مكتظة بالسكان ومتشعبة المسالك. لقد كانت الثقافة عندنا بدون عنوان ؛ لأن المشرفين على الدولة وعلى شؤون الثقافة لم تكن لهم دائما عناوين واضحة تميزهم إلا ما ندر. وما ندر بقي في زوايا مغلقة طمستها أطماع الجهل والتخلف. إن غياب المشروع الثقافي يعني غياب المرجعية في دولة

ناشئة. وأمة تتطلع إلى النور الذي تضيئه نخبة متميزة بارزة لها التأثير الفعال في المجتمع. ولأسباب عديدة، وأكثرها معلوم، لم تتكون هذه النخبة الحرة المتحررة المكونة للرأي العام الوطني : الرأي العقلاني المستنير ؛ وليس الرأي الدعائي في بلادنا.

ففي مقدمة هذه الأسباب ومن أقواها، تراكم التاريخ القاسي، المأساوي، في غالب الأحيان التي مر على بلادنا وكان الشعب الجزائري ضحية له.فنتيجة الغزوات الأجنبية المتكررة والمتعددة الأجناس، ونتيجة ظلم وقمع الحكام المحليين الذين كانوا يتشكلون في الغالب نتيجة لتلك الغزوات وبتأثيرها السلبي كأنظمة خاضعة أو تابعة إلا ما قل، وهو استثناء. وكون بلادنا كانت معبرا للحركة بين المشرق والمغرب ولأطماع الشمال وغزواته. ونتيجة لهذا التاريخ القاسي الظالم والمظلم، والذي طبع حياتنا العامة بالإستقرار وتسارع تغيير الحكام، لم تكن لنا دولة مركزية قوية، لها عاصمتها المشعة والجامعة والدولة التي قامت هنا وهنالك في تلمسان أو بجاية أو في الجزائر الوسط، لم تتح لها مدة الإستقرار الكافية لتعمر وتنتج. مع ملاحظة أن الفترات القليلة والمتقطعة التي كانت تتمتع فيها بالإستقرار النسبي كانت تنجز مآثر حضارية كبرى ؛ وكانت عواصمها عواصم علم وثقافة وحضارة. مع ملاحظة أخرى أكثر أهمية : أن الجزائريين كانوا دائما وعلى مر التاريخ في قلب الأحداث كفاعلين مؤثرين ؛ بل في عدد من الأحيان كان تأثيرهم حاسما. أنشأوا الدول والعواصم وكانوا حكاما فيها. بنوا الأزهر وعمروا القاهرة، حكموا في القيروان ؛ وفي مراكش والأندلس قرونا بأكملها، وكان العلماء من أصل جزائري في كل عواصم الثقافة العربية الإسلامية وحتى في العواصم الأوروبية. وحتى الدولة التركية التي كانت تسيطر على التراب الجزائري الحالي، وتتحكم في حركة البحر الأبيض المتوسط لم تكن عاصمتها الجزائر عاصمة تنوير. وإلى الآن في الجزائر المستقلة وبعد ما يزيد من أربعين سنة من الإستقلال، لا يمكن أن نتحدث عن عاصمتنا كعاصمة ثقافية بما تحمله الكلمة من معنى.

لقد كانت الجزائر على مر عصور التاريخ معبرا وساحة للحروب لمن يريد الغلبة والنفوذ في منطقة البحر الأبيض المتوسط جنوبه وشماله.

وكما الدولة الجزائرية في عهد الحكم التركي فإن دولة الموحدين التي أسسها الجزائريون وكانت تستحوذ على كامل شمال إفريقيا من برقة إلى المحيط الأطلسي نقلت عاصمتها إلى مراكش ولم تزرع الثقافة في الجزائر كما زرعتها في الأطراف تونس والمغرب. وتركت الجزائر ساحة للحروب. وحاول الأمير عبد القادر أن يقيم عاصمة في تيمقاد " يتوحد الجزائريون حولها" فلم يفلح بسبب الحرب الشرسة التي شنها الإستعمار الفرنسي على بلادنا. لقد كانت الثقافة عندنا دائما من اختصاص الزوايا والربط وبعض المراكز العلمية التقليدية التي كانت تنشأ هنا وهناك، ونادرا ما حظيت الثقافة من طرف القائمين على الحكم، إلا ما ندر، وهو استثناء.

ثم جاء الإستعمار الفرنسي في منعطف تاريخي حاسم. كانت أوروبا الغرب القريبة منا مندفعة في بناء العالم الحديث ؛ معتمدة على نتائج الإنقلابات العلمية التجريبية والفكرية العقلانية المتحررة التي أحدثتها النهضة وعصر التنوير التي أخرجت العالم الغربي من القرون الوسطى ؛ قرون التعصب والإنغلاق الديني والفكري، إلى العالم المعاصر ؛ عصر العقل والعلم والحرية والفكر، والإندفاع نحو التوسع الإستعماري والإقتصادي وتوسيع النفوذ على حساب الشعوب التي توقفت عن النمو والتطور وبقيت أسيرة الجمود والتخلف ؛ بما فيها الشعوب العربية الإسلامية ومنها الجزائر التي كانت في مقدمة البلدان التي طالها الإستعمار البغيض، والتي كان يمكن لها، وهي في قلب أوروبا، وفي قلب أحداث البحر الأبيض المتوسط، أن تنخرط في حركة التقدم والمعاصرة الحديثة لو أن الصلة مع الغرب، كانت صلة تفاعل وتبادل، ولم تكن علاقة استعمار متسلط عنصري اعتمد على سياسة التجهيل والتفقير والقمع إلى حد الإبادة الجماعية. فبالإضافة إلى الطابع الإستعماري العنصري للإحتلال الفرنسي، فقد كانت عناصر هذا الإحتلال الإستيطاني متكونة من عصابات مغامرة مرتزقة جاهلة متخلفة من حثالة شعوب أوروبا، وبقيت متخلفة حتى خرجت من الجزائر ؛ رغم طول المدة التي جثم فيها احتلالها. وإن كل التحويرات التي أحدثتها كانت تحويرات شكلية، وباستثناء تكوين نخبة متوسطة رديفة لتسيير شؤونها ؛ فإن الأغلبية

الساحقة من السكان بقيت أسيرة التخلف الذي فرض عليها. لقد وضعت سلطات الإحتلال كل الحواجز أمام أية فرصة لتطور المجتمع من داخله ولا من خارجه. وأهم حاجز ؛ بالإضافة إلى الحواجز الإقتصادية والثقافية المجحفة، كان حاجز الثقافة بمعناها الحضاري الواسع.

وكان هذا الحاجز متجسدا في إيقاف النمو الثقافي الداخلي. لقد فرض حصارا قسريا جائرا على الثقافة الوطنية من الداخل. فقد عمل بانتظام، وإصرار كذلك، وحتى آخر وجوده المهيمن، على ضرب أي موقع كيفما كان، وفي أي مكان كان لهذه الثقافة. سواء كان الأمر يتعلق بمراكز التعليم التي كانت منتشرة في كل مكان ؛ والتي فرض عليها رقابة صارمة، حتى لا تكون على صلة بتيارات الحركات الإصلاحية الدينية ؛ ولا التيارات الفكرية والأدبية والسياسية الجارية في المشرق العربي أو في بلدان إسلامية أخرى ؛ وممنوعة من الإتصال بالحركات السياسية الوطنية وغير الوطنية. فبقيت محصورة في التيارات والمواضيع التقليدية التي بقيت محدودة ومنغلقة، مقتصرة على الفقه التقليدي : سيدي خليل أساسا، وعلى بعض كتب النحو،الأجروميةوابن عاشر، ألفية ابن مالك، وبعض مواضيع المنطق الشكلي الكلاسيكي. ولم تكن تتوسع في الدراسات اللغوية الأدبية البلاغية الفلسفية الفقهية الموسعة كما هو الشأن في المراكز العربية الإسلامية العريقة مثل الأزهر، والزيتونة، والقرويين. وعندما بدأت مدارس جمعية العلماء ومدارس الحركة الوطنية المستقلة تتوسع وتربط صلتها بالمدارس والتيارات الجارية في المشرق قوبلت بشراسة من طرف سلطات الإحتلال، حتى لا تندمج في الحركات السياسية وتنخرط في عملية التحديث الجارية في العالم. وهكذا، بقيت الجزائر، طيلة عهد الإحتلال الإستيطاني القمعي العنصري المتخلف، منغلقة مفصولة عن تراثها العربي الإسلامي الحي بمدارسه الفقهية، الفلسفية الأدبية الثرية، ومفصولة عن التيارات التحديثية الجارية في بعض العواصم العربية : مثل القاهرة، والشام الكبير، وبغداد والقدس.

وفي هذا الحصار الثقافي الهمجي الخانق، كان المستهدف الأساسي ومركز الثقل اللغة العربية باعتبارها التجسيد الكامل لشخصية ووحدة الأمة ؛ وباعتبارها الأداة الأساسية لإبداع وتطوير ونشر الثقافة الوطنية.

فبينما ضربت المؤسسات التعليمية الوطنية، وحوصر ما تبقى منها في أطر تقليدية جامدة وضعت اللغة العربية في أشد الخانات اختناقا ؛ فقد أقصيت من ميادين الحياة العملية التي هي الأساس في إشعاع وتطور أية لغة باعتبارها المصدر الأساسي لحياتها ؛ أقصيت من الإدارة، ومن التعليم العام، ومن مصادر الثقافة والإعلام ؛ فاعتبرت لغة قديمة أجنبية ميتة تقريبا ؛ يدركها بعض المختصين في الإستشراق وفي الشؤون الأهلية بما فيها رجال الإستخبارات. وقد حاولت سلطات الإحتلال التي كانت تشرف على التعليم، وبعض الأطر المساعدة من الأهالي في أدنى المراتب استبدال اللغة العربية التي نشترك فيها مع بقية بلدان المشرق العربي، وتربطنا بالتراث العربي الإسلامي الغني بتنوعه ومصادره بلغة دارجة بسيطة شفاهية ؛ متوهمة وموهمة بأن مصير اللغة العربية هو مصير اللغة اللاتينية التي تفرعت عنها عدة لغات لاتينية مثل الفرنسية والإيطالية والإسبانية، وغير البلدان التي تعتبر نفسها وريثة للتراث الثقافي اللاتيني. وستنفصل اللغة الجزائرية الدارجة عن العربية لتصبح لغة مستقلة. وللأسف الشديد، ماتزال أصوات ناشزة هنا وهناك، تدعو إلى هذا الإتجاه الذي لا صلة له بحقائق اللغة العربية وطبيعة تطورها عبر مختلف العصور ؛ والدليل على ذلك أن العربية هي اليوم أكثر تطورا وتنوعا وازدهارا، رغم كل العراقيل التي تعترضها ؛ وهي عراقيل تقنية بيداغوجية إجرائية ؛ وقد تأخذ هذه العراقيل طابعا سياسيا لدى فئة، وإن كانت أقلية، من مجتمعات المغرب العربي، المرتبطة باللغة والثقافة الفرنسية. فهذا القمع والحصار والتشويه الذي سلط على اللغة العربية في التوجه والممارسة، كان بمثابة محاولة قطع جذور الثقافة الوطنية.

ورغم أن العديد من هذه الجذور ضربت ؛ فقد بقيت جذورا استعصت على الإقتلاع ؛ فبقيت محتفظة ببقائها، وهاهي تعيد اليوم لتلك الشجرة حيويتها وتفتحها.

والحاجز الآخر الذي كان عقبة أمام تطور الثقافة الوطنية وتطور الجزائر، وانخراطها في حركة تقدم العالم المعاصر، هو محاولة فرض اللغة الفرنسية قسرا على المجتمع الجزائري. وكان لهذا القسر عدة أهداف منها ؛ تحويل عملية الإحتلال الإستعماري إلى عملية إدماج

والحاق، ومنع أي نمو وطني داخلي يستمد قوته ومصدره من تراثنا التاريخي الوطني الثقافي في امتداداته الواسعة والمتنوعة العتيدة الجذور عربية إسلامية إفريقية متوسطية ؛ في عملية تشتيت لهذا الميراث الهائل الذي هو أساس قوة بقاء ونمو الجزائر وتحديد أهمية مكانتها في خارطة العالم الجيو لاتيني استراتيجي إلى ميراث لا تيني تركي بربري /بربري بالإصطلاح الإستعماري/ عربي تركي ؛ على أساس الفكرة التي عملت سلطات الإستعمار على ترسيخها، بأن الجزائر ليست شعبا ولا أمة ولكنها مجموعة من المتساكنين من مختلف الأجناس بما فيهم الفرنسيون الذين لهم الحق المطلق فيها باعتبارهم القوة المهيمنة في البلاد. وكان الهدف من كل ذلك، تحطيم الشخصية الجزائرية كأمة وشعب، والحيلولة دون أية إمكانية لاسترجاع الدولة الجزائرية المستقلة بخصوصيتها المتميزة وعزل الجزائر كلية عن العالم الخارجي ؛ بحيث تصبح اللغة الفرنسية هي الممر الإجباري لأي اتصال مع العالم. ورسخت في الأذهان بأن اللغة الفرنسية هي لغة الجزائريين. وعندما بدأنا نتصل مع الخارج على نطاق واسع أيام ثورتنا التحريرية كان مخاطبونا يندهشون عندما نقول لهم بأن الأغلبية المطلقة من الجزائريين لا تعرف اللغة الفرنسية، لأن سياسة التجهيل التي سلكتها سلطات الإستعمار ليبقى المجتمع متخلفا تحت قبضته الحديدية العنصرية لم تسمح إلا لأقلية محدودة جدا بالدخول إلى المدارس الفرنسية، كما كان مخاطبونا يتعجبون كيف أن إطاراتنا المتعلمة باللغة الفرنسية لا تعرف لغات أجنبية أخرى غير الفرنسية ؛ وكيف أن هذه الإطارات لا تعرف لغتها الوطنية. وكنا نقول إن الحصار اللغوي الخطير كان متعدد الأبعاد : حصار للغة العربية وللغات الأجنبية لتبقى الفرنسية هي السائدة، وحصار للشعب الجزائري وعزله عن العالم الخارجي الذي لا يخضع للإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية.

وبرغم ادعاء سلطات الإحتلال بأنها كانت تقوم بهذا الفرض اللغوي القسري بهدف التحديث والعصرنة وتحرير المجتمع من الجمود الذي يمثله تراثه ؛ بحسب هذا الإدعاء، الذي يمثل عائقا نحو التحضر والإندماج في العالم الحديث، فإن نتائج هذا القسر كانت محدودة ؛ أولا لأن هدف الإستعمار كان التجهيل وليس التنوير العام حتى ولو كان عن

طريق اللغة والثقافة الفرنسية لأنه كان مرعوبا من أية محاولة تمكن من أيقاظ ونشر الوعي الوطني ؛ والدليل أنه دخل في صدام مع بعض عناصر النخبة التي تكونت في المدارس الفرنسية، رغم محدودية مطالبها التي وصلت أحيانا إلى المطالبة بالإندماج في المجتمع الفرنسي. وثانيا بسبب المقاومة الشعبية في الجزائر العميقة التي اعتبرت تلك اللغة القسرية مرادفة للإحتلال الأجنبي، بكل ما يحمله من قمع وتسلط، ومسخ للشخصية وإلغاء للهوية الوطنية المتميزة. وكانت الجزائر العميقة تعتبر اللغة العربية ؛ بجانب الإسلام والتقاليد الشعبية المحلية، عنوانا رمزيا متغلغلا في الوعي الشعبي لمقاومة المحتل.

ومع محاولات إعلاء متاريس هذا الحصار الثقافي المتعدد الأبعاد، وإقحام لغة وثقافة أجنبية مع ما تحمله من أنماط حياتية، فقد بقي عدد الجزائريين المتعلمين باللغة الفرنسية محدودا وقليل التأثير في المجتمع ؛ مع ملاحظة أن الكثير من هؤلاء المتعلمين كانوا يذهبون في أوقات مبكرة إلى مدارس جمعية العلماء وإلى المدارس الوطنية ؛ وكذلك إلى الكتاتيب القرآنية. كما إن هناك ملاحظة أخرى وهي أن هذه الفئة بقيت محصورة في مهن معينة محدودة في المستوى والتخصص. والعدد القليل الذي وصل إلى مستويات عليا كان في الطب والحقوق ؛ ولم يبرز جزائريون في الرياضيات والفيزياء والإقتصاد والفلسفة والسياسة ؛ وحتى الحقوق التي هي مصدر السياسة أو أحد مصادرها بقيت محدودة في إطار مهني بحت. ولهذا لم تبرز عندنا نخبة تحديثية تأصيلية كما هو الشأن بالنسبة لتونس والمغرب ومصر والشام مثلا لأن اللغة في تلك البلدان لم تجتث ولأن هياكل ورموز الدولة الوطنية بقيت قائمة.

ورغم هيمنة النخبة المتعلمة بالفرنسية في المدرسة الكولونيالية على الحكم والأجهزة الإدارية بعد الإستقلال، فقد بقيت أسيرة للروح البيروقراطية والمظاهر الشكلية، عاجزة عن القيام بعملية تحديث جذرية متجذرة، عديمة التغلغل والتأثير في المجتمع الواسع ؛ وسرعان ما تركت الساحة السياسية لتيارات شعبوية لم تستكمل نضجها لحداثتها ؛ تميزت بالضجيج أكثر من الفعالية ؛ كما تميزت بالتقليد والمحدودية في التفكير ؛ فبينما هناك تيارات تتبنى العصرنة والعالمية تغرق في النزعة الجهوية

والقبلية العرقية حتى الأذقان ؛ تذهب فئات أخرى تحت شعار الأصالة والهوية لتغرقنا في مجاهيل تقليدية خالية من التأصيل والإبداع لتجرنا إلى الخلف ليس سنوات وإنما قرونا بأكملها. وفي هذا الجو بين تيارات متعارضة متناحرة، مشبعة بالغل والكراهية تجمعها أصولية واحدة، بقطع النظر عن أصالة هذا وعصرنة ذاك، تولدت الأزمة الطاحنة الدامية التي نتخبط فيها والتي يريد الكل أن يحولها إلى صالح مجراه الآمن.

وهكذا دخلنا الثورة بدون نخبة، وخرجنا منها بدون نخبة ؛ ولا نريد بالنخبة منها الفئة المتعلمة ذات الشهادات العليا المتخصصة فقط ؛ وإنما نريد النخبة المنسجمة المتجانسة لتي تملك مشروعا أو المؤهلة لإحداث مشروع وقيادته بكفاءة في كامل الوضوح والشفافية. وفي غياب هذه النخبة تحول نظام الحكم إلى مجرد سلطة. وسلطة بدون مشروع وبدون نخبة قائدة تتحول إلى مجرد جهاز للحراسة يختلف ويتغير بحسب كفاءة الحراس ويقظتهم وغيرتهم على ما يحرسون ؛ إذا كان للحراس غيرة. وليس صدفـة أن تتحـول جبهة التحريـر العملاقة في جزائر الثورة إلى جهـاز.

كانت ثورة أول نوفمبر مبادرة تاريخية خارج النخبة الأصولية البيروقراطية بشقيها العصراني والتقليدي. قام بها مناضلون أشداء بمستوى ثقافي محدود ؛ ولكن متشبعين بروح وطنية عميقة عالية ؛ متمرسين بالعمل النضالي الثوري المصمم ؛ المتميز بالتصلب في المبادئ، والصرامة في الإنضباط الميداني، يدفعهم نكران الذات، والإستعداد للتضحية، معظمهم من أبناء الريف والعمال البسطاء والحرفيين في الأحياء الشعبية على هامش المدن. هذه الفئات التي كانت أكثر اكتواء بجحيم الإحتلال الأجنبي، ضحايا الفقر والجهل والأمراض الفتاكة ؛ المطحونة بالأعمال القسرية الشبيهة والمماثلة في أكثر الأحيان بأعمال السخرة في الأنظمة الإقطاعية المتخلفة الجائرة.

ومهما كانت بساطة هذه الفئات الخارجة من القاع، القادمة من مناطق التهميش ؛ وعدم تأهيلها للتعبير عن الثورة وتجسيدها في مشاريع متقدمة ؛ فإن وعيها العميق كان يحمل مشروعا ثوريا جذريا ؛ فلم تكن الثورة في هذا الوعي، حركة سياسية مطلبية محدودة في الزمن ؛ بل كانت

تمردا على العمل السياسي المطلبي ؛ كانت حركة استراتيجية ثورية جذرية مناقضة ومتعارضة مع استراتيجية الإحتلال، ناسفة لها من الأساس، أخرجت الجزائر من المجهول الذي أرغمه عليها المحتل إلى المعلوم الذي أراده لها أبناؤها الثوار، إلى مستوى العالم في أقصى وأوسع قاراته. حولتها من مستعمرة مخنوقة مقموعة ؛ من شعب لا إسم ولا هوية له في فلسفة المستعمر، إلى بلد ثائر وشعب متمرد ذي إرادة فلاذية مصممة ؛ وهوية بارزة تميزه عن المحتل وتدحره.

فكل ما ادعاه المستعمر من تحديث وتحضر خلال ما يقرب من قرن وثلث ليس مجرد أكذوبة كبرى فحسب ؛ ولكن جريمة نكراء ستبقى عارا في تاريخ الأمة الفرنسية ؛ جريمة من جرائم الإستعمار ضد الإنسانية ؛ بما ارتكبه من عمليات إبادة متلاحقة عبر حقبة وجوده الظالمة.

وستكتشف فظائع هذه الجريمة كلما تقدمت البشرية في وعيها الحضاري، وضميرها المستيقظ ؛ وستبرز نتائجها للعالم بقدر ما يكتشف من الوثائق والشهادات التي ماتزال في الكتمان ؛ وستظهر يوما، مهما كانت مهارة وخداع الذين يريدون إخفاءها. وقد بدأت تخرج إلى السطح صور جزئية من أعمال الإبادة والتعذيب ضد المدنيين الذي مارسته إدارة الإحتلال وأجهزتها الإجرامية بما فيها التنظيمات الفاشية العنصرية للمعمرين المنضوية تحت ألوية اليد الحمراء "والمنظمة السرية "الأواس".

لقد كان يمكن للجزائر التي كانت على مشارف أوروبا أن تنخرط في عملية التحديث بما كان لها من صلات بتلك القارة لولا وجود الإستعمار الذي أوقف حركة نموها الذاتي وتحركها نحو المعاصرة.

فثورة أول نوفمبر لم تنسف استراتيجية الإستعمار الرامية إلى سحق الذاتية الجزائرية فقط، بل كانت، بما عبرت عنه عبقرية الشعب الجزائري المتميزة، منعطفا تاريخيا حاسما ؛ وإنجازا استراتيجيا فريدا.

وفي الجوهر كانت إنجازا ثقافيا رائعا بما فتحت أمام الأمة من آفاق وإمكانات للتغيير في اتجاه التحديث والمعاصرة المرتكز على استرجاع السيادة وترسيخ الهوية. لقد أعادت هذه الثورة ذات البعد الثقافي الكامن للشعب الجزائري هويته وشخصيته المتميزة ؛ وأعادته إلى منابعه

الأصلية الأصيلة بإعادتها إلى محيطها الطبيعي العربي الإسلامي الأمازيغي الإفريقي المتوسطي في مشاركة حيوية نشيطة في كل الإتجاهات. كما دفعت الجزائر إلى الإنخراط في الحياة الدولية : مشاركة الإنسانية في نشاطها ؛ مدافعة عن مبادئها وقضاياها العادلة النبيلة. فلم تعد الجزائر للإنخراط في حركة التاريخ المعاصر كمجرد رقم إضافي في هيأة الأمم المتحدة، بل عادت بما تمثله من ثورة إنسانية عميقة تبنتها وأيدت نضال شعبها شعوب الأرض قاطبة في جميع القارات.

لكن السؤال القلق المقلق ؛ الحائر المحير، كيف أن ثورة بهذا الحجم وبهذا البعد الإنساني ؛ ثورة شعبية متجذرة تحمل مشروعا كاملا للتحرر والتقدم ؛ وتنطوي على إمكانيات هائلة للتغيير، أن تصل إلى هذه الردة الرهيبة التي نعيشها ؛ لماذا انهزمت الثورة في مسيرتها بعدما حققت الإنتصار الكبير على قوى الإحتلال. هل هي هزيمة نهائية أم نكسة عابرة، هل تتحول ثورة أول نوفمبر العظيمة ؛ بما فيها من تضحيات جسيمة، إلى مجرد حكاية مثل ثورة الأمير عبد القادر، وأحمد باي وغيرها من الثورات المتتالية. هل تنهزم ثورة عملاقة بهذه السهولة ؛ هل هي لعنة التاريخ ؛ أم قصر ذاكرتنا، أم عدم قدرتنا على النفس الطويل ؛ هل الثورة مخدوعة أم خدعت ؛ هل كان الخلل في بنيتها أم الطارئ الخارج كان أقوى منها ؛ هل نحن بالغنا في إعطائها معنى أكثر ما فيها كمجرد حركة تحرير عادية جاءت في جملة حركة التحرر العالمية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهل نغلق القوس عند هذا الحد، أم هناك جذور في الأعماق، جذوة لاهبة ماتزال كامنة. وهل من تلك الجذور تنبت مرة أخرى شجرة عملاقة تقاوم الزمن والعواصف، مثل أشجار الأرز والزيتون في الجبال وشجرة القطم في أعماق وديان الصحراء. وهل يبرز من تلك الجدوة شعاع ينير لنا الطريق.

أسئلة متعددة متنوعة ملحة تطرح نفسها على الأجيال المختلفة، وتشكل هما مقلقا بالنسبة للحاملين لهموم البلاد في وجدانهم، القلقين على المصير المعرض لمختلف الإحتمالات الكل منها يؤدي إلى الأسوأ إذا بقينا نسير في هذا التخبط. وقد تكون الأجوبة على الأسئلة المطروحة ؛ نعم ولا. كل ذلك متوقف على إرادتنا ومضاء عزيمتنا وتحديد أهدافنا

وصحة مبادئنا، وصدق فعلنا، وسلامة سلوكنا. ويتوقف بالخصوص، على استعداد ومقدرة الأجيال الجديدة على استيعاب حركات التاريخ الثورية، بما فيها ثورة أول نوفمبر، وإدراك مراميها وأهدافها ؛ على مقدار صوابهم وكفاءتهم في إحداث تغيير مسار التاريخ الوطني، وإرجاعه إلى سكة أول نوفمبر المتجهة نحو الحرية والتقدم الخلاق الأصيل ؛ بإصلاح المطبات المعترضة، وتقييم القضبان وتغييرها إذا اقتضى الحال لعدم صلاحيتها، بدون تردد، وإيجاد القاطرة الجيدة المهيأة للسير للمسافات البعيدة وتأمينها من القنابل الموقوتة.

فالأزمة التي نعيشها بحدتها ومآسيها متولدة عن الإنحرافات الخطيرة التي وقعت في مسار الثورة، وهناك استحالة في معالجتها والخروج منها بدون العودة إلى الثورة في صميم أسسها ومبادئها. فجذور الثورة ماتزال حية تنتظر موسمها، والجذوة الكامنة شديدة الإلتهاب تحتاج إلى إزاحة الرماد، على أن لا نخطئ الهدف في التقييم أو التغيير. فالثورة هي إنجازنا الأعظم بما فيها بعدها الثقافي الكامن ؛ على مستوى الفكر والسلوك والأهداف والمبادئ، على مستوى المشروع الوطني الأصيل. إن الأزمة التي نعيشها أننا في ثورة أول نوفمبر كسرنا الحصار وألغينا الحواجز، ولكن لم نهدم البنية الإستعمارية بكل موروثها وتعقيداتها وما ترتب عنها من نتائج. لم نواصل معركة الثورة ؛ معركة الحرية والتحرر إلى النهاية. وقفنا في نصف الطريق وسط النهر الهائج ؛ وبدل أن نختار مغامرة قطع النهر بما فيه من مخاطر اخترنا التقهقر إلى الوراء إلى الغرق الحتمي. أوقفنا المشروع الثوري التحرري التحديثي الوطني الذي كان جنينا في رحم ثورة نوفمبر. توقف المشروع فتوقف كل شيئ ؛ حدث الزلزال وانحرف القطار عن السكة وبقينا نحصي الضحايا والخسائر بموازين مقلوبة خاطئة. وبدل أن نجدد القطار ونستبدله بقطار أفضل مع تجديد القضبان، ونعيد بناء المدينة على أسس مضادة للزلزال، اخترنا أن نلم متاعنا المهلهل، ونقبع في مدينة من الخيام معرضة للعواصف والثلوج؛ ونسينا السير في القطار نحو المسافات البعيدة راضين من الغنيمة بالإياب. ليس هناك أسوأ من معركة لم تتم تفتح الثغرات أمام أسوأ الهزائم.

فالمشكلة بالنسبة إلينا، ليست هذه الأزمات المتتالية المعقدة المتعددة الأوجه، والتي هي أزمات عابرة، مهما كانت حدتها، فكل أزمة لها نهاية كيفما استفحلت. المشكلة الحقيقية التي يتوقف خروجنا من الأزمة على حلها هي قدرتنا على تحرير الثورة الجزائرية وإخراجها من الأسر، واستعادة الثقة الوطنية باستئناف المشروع الثوري التحديثي الوطني. فكل الحلول، خارج هذا، تبقى غير مجدية. فالثورة كانت البداية والحظ وفرصتنا التاريخية. فهي هديتنا في العالم المعاصر، وشخصيتنا التي تميزنا عن القريب والبعيد. ولا نتحدث هنا عن الهوية البيولوجية كوننا ولدنا من آباء وأمهات عرب وأمازيغ.

بالتأكيد هناك أسباب وشروط وإمكانيات تنظيمية وسلوكية لفك أسر الثورة ؛ ولكن ماذا يعني فك هذا الأسر. إنه يعني تخليص ثورة أول نوفمبر من الشوائب المعيقة التي لحقت بها نتيجة الجهل والطمع والجشع والأنانية الأمور التي حولت الثورة إلى مجرد تحقيق مصالح مادية وسخة أدت، تدريجيا، إلى خلق حقيقي لمافيا مهيمنة على حياتنا الوطنية ؛ مركبة من الجهل والمال والسلطة، مناقضة ومتعارضة مع مصالح المجتمع الحيوية بمختلف فئاته. تكاد تصير سلوكها إلى مجموعة من القيم السائدة تبرر وجودها وتعطيها الشرعية الإجتماعية والثقافية كأنها شيئ طبيعي ينبغي تقبله والإقرار به.

ونتيجة لتطور أوضاع العالم المادية والسياسية التي فرضت تشابك المصالح الدولية في ساحة مفتوحة، تضع تلك المافيا نفسها في خدمة المصالح الأجنبية في نظام الشركات المتعددة الجنسيات المهيمنة كقوة واسطة مقاولة، تعتمد الرشوة والمضاربة كقوة ناطقة لسلوكها، واضعة الرّجل الإستغلالي في البلد، ورجلها المصلحي المادي خارج الوطن، الأمر الذي جعلها، بهذا الإنحدار المرعب، إلى عائق أساسي في طريق تنمية حقيقية، وعقبة لتطور الأمة وازدهارها.

فك أسر الثورة يعني فيما يعني كذلك ؛ ثورة ثانية ؛ ثورة في الثورة وبالثورة، ثورة عقلانية فكرية ثقافية سياسية اجتماعية مجتمعية في قلب ثورة أول نوفمبر ارتكازا واستلهاما. فهي القاعدة وهي المنطلق ؛ هي أساس الجزائر الحديثة الحرة المتقدمة، ثورة تكون معمارا هندسيا

يضبط وتيرة سير وتسيير المجتمع على أساس من الحرية والعدل والتكافؤ. ثورة تقوم بها الأجيال الجديدة ؛ بما يتوفر لديها من تراكم التجربة الوطنية ؛ وبما تملكه من علم ومعرفة ؛ وتفتحها على الخبرات العالمية في شتى مجالاتها مستفيدة من ثورة الإتصالات الحديثة ؛ تجديد الثورة مسؤولية الأجيال الجديدة يتجاوز إمكانيات جيل نوفمبر الذي أدى واجبه كاملا ؛ تحرير البلاد واسترجاع السيادة ووضع أسس الدولة الوطنية الحديثة. فكل جيل له مهامه ومسؤوليته الخاصة ؛ ولا يمكن لأي جيل أن يقوم بمهمة ومسؤولية جيل آخر ؛ ولعل اعتقاد جيل نوفمبر، بما حققه من انتصار وما أنجز من عمل ؛ وما كان يحمل في نفسه من الطموح أنه قادر على حل مشاكل الأمة كلها بأجيالها المختلفة، مما جعله غير مدرك لقوة التغيير والتبديل ؛ وما تتطلبه من شروط ومواءمة.

من الأشياء التي تثير القلق في هذا السياق ؛ أننا لا نلمس رسالة واضحة للأجيال الجديدة ؛ أجيال الإستقلال : وعند المساءلة يلقى اللوم على الجيل السابق. ومازال تحليلها ونقدها ينصب على ذلك الجيل إما لأنه لم يتح لها الفرصة ؛ وإما لأنه كان عقبة، أو أنه لم يحسن التصرف في تسيير شؤون الأمة. في هذا المجال، أتذكر مساجلة بين الكاتب المصري القاص فتحي غانم وبين طه حسين ؛ فقد اتهم غانم طه حسين بأنه عقبة في طريق القصة ؛ فأجابه هذا الأخير ؛ هب أني عقبة فأزيحوني ؛ فكم وجدنا من عقبات فأزحناها. إن إلقاء التبعة على جيل نوفمبر ؛ حتى ولو كانت مشروعة، لا تعفي أجيال الإستقلال من المسؤولية ومن تهمة التقصير المخل. فهي الآن موجودة في الميدان بأكثر من 90% من غير أن نلمس لها أثرا في عملية التغيير المنشودة.

وبالتأكيد أن تجديد الثورة بالثورة وفي الثورة لا يتحقق إلا بتجديد الثقافة وتغيير تعاملنا معها بصفة جذرية. ولا نقصد هنا بالثقافة ذلك المعنى النخبوي التجريدي المجرد المعزول ؛ إنما نعني بالثقافة كمشروع شامل للمجتمع يطال الفكر والفنون كما يطال السياسة والإجتماع والإقتصاد ؛ هذا يعني تصحيح وضع مأساوي خاطئ في نظرتنا للثقافة وفي تعاملنا معها. لقد ألغينا الثقافة من مشروع الثورة وكان هذا من الأسباب الرئيسية للردة والتقهقر.

فقد كانت الثقافة هي ثغرة "الدفرسوار" التي أوتيت منها الثورة الجزائرية. للذين يذكرون تلك الثغرة أو الذين لا يذكرونها نعيد إلى الذاكرة بأنها الثغرة التي اخترق منها السفاح شارون في حرب 1973 الجيش المصري المنتصر الذي كان يطوق الجيش الإسرائيلي ويهدده بالإبادة.

وبهذا الإختراق أنقذ الجيش الإسرائيلي من الهزيمة، وتحولت حرب أكتوبر من حرب تحرير إلى حرب تحريك ؛ وإلى هدنة تبعتها اتفاقية كامب ديفيد التي كر ست نتائج حرب 1967 الفضيعة. وكل ما نعيشه الآن في المشرق العربي ومغربه هو ثمرة لاختراق تلك الثغرة ولاتفاقية كامب ديفيد بين أنور السادات ومناحيم بيغين ؛ فلم يفك الحصار على الجيش الإسرائيلي المرعوب فقط ؛ ولكن فك الحصار عن دولة إسرائيل العنصرية الصهيونية في المنطقة العربية الأمر الذي صيرها قوة معربدة تفعل ما تريد معفاة من الردع والشرعية الدولية.

من هذه الثغرة الثقافية "الدفرسوارية" أصيبت الثورة الجزائرية في الصميم لنصل إلى الأزمة المأساوية الحالية في ثورة كانت منتصرة وكانت معلما ومرجعية. وفقر الدم الثقافي لثورتنا حرمها من التجديد المستمر المفترض فيها كثورة كما حرمها من النمو والإبتكار ؛ فتركت لتسقط في انحدار فضيع، وتقع في قبضة قوة جاهلة متخلفة ؛ شكلت في صميمها ثورة مضادة حقيقية كادت تعصف بالمكاسب المعنوية الدولية التي حققناها في كفاحنا المسلح ضد الإستعمار الفرنسي. وهذه الثورة المضادة تفعل فعلها السرطاني في جسم الأمة.

لقد كانت الثورة الجزائرية في أشخاص الفاعلين فيها، ولاسما بعد الإستقلال، تفتقر بصفة كارثية إلى رؤية استراتيجية تكون في مستوى التضحيات الكبرى التي قدمها الشعب الجزائري، وتنسجم مع الآفاق الواسعة الممكنة التي فتحتها الثورة. كنا نفتقر إلى الثقافة كمشروع وطني متكامل، فكانت النتيجة أننا فشلنا في تكوين قيادة فعالة منسجمة فكريا سياسيا اجتماعيا استراتيجيا، تملك الرؤيا البعيدة المدى والمشروع التأسيسي الذي يحفظ تناغم سير الأمة وصيرورتها، فترتب عن ذلك أننا سقطنا في صراع التخلف ؛ صراعات السلطة والجهوية، صراعات الكتل والمصالح ؛ والمساومات المتعددة التي تسير تلك الصراعات العقيمة

المتخلفة. ومن ذلك كانت الأزمات المتجددة التي حملتها الثورة في بطنها في جميع المراحل والتي أدت إلى شللها في منعطفات تاريخية حاسمة.

فالثورة تفجرت خارج"النخب" التقليدية في الساحة ؛ معربة كانت أو مفرنسة. نخبة معربة لم تتحرر بعد من ثقافة عهود الإنحطاط بسبب الحصار الداخلي الذي فرضه الإستعمار على الثقافة الوطنية ولعزل الجزائر عن العالم بما فيه العالم العربي فإن هذه الثقافة لم ترق في عمقها إلى تيارات النهضة المختلفة في المشرق في مصر والشام والعراق التي كان يمثلها مفكرون كبار كانوا يحاولون إخراج الثقافة العربية الإسلامية وشعوبها من قهر الإنحطاط وهيمنة الإستعمار الغربي المتسلط والدعوة إلى نهضة تحديثية شاملة في الدين والسياسة والإجتماع والفكر من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي ورفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي. ولم يصلنا من هذه التيارات سوى التيار الديني المتمثل في شخصيات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده الذي حاول الشيخ عبد الحميد بن باديس، بفكره الثاقب الوقاد أن يعطيه طابعه الجزائري المغاربي ؛ وتوقفت محاولاته الإبداعية عند شخصه. أما "النخبة" المفرنسة فقد بقيت بيروقراطية مهنية ؛ موظفون محامون أطباء ولم ترق إلى التيارات الفكرية العالمية الفاعلة ؛ ولم تكون تيارا تحديثيا واسعا منتشرا في المجتمع.

ومع الأسف فإن هذه "النخب" المفرنسة المعربة ماتزال متصارعة في تخلفها، تاركة آثارا سلبية على انسجام المجتمع. وتبقى الضرورة ملحة لوجود نخبة مؤثرة مبلورة المعالم واضحة الرسالة. وإننا في هذا السياق لا ندعو إلى نخبة أحادية منغلقة ؛ بل إلى نخبة مبدعة متعددة متنوعة، ذات مشاريع مبتكرة تقود المجتمع نحو الحرية والتمدن والإنخراط، بقوة، في العالم المعاصر.

فقد أنجز المجاهدون مهمتهم بامتياز في تحرير البلاد من الإحتلال الأجنبي ؛ وضعوا بين أيدينا في سنة 1962 بلدا مستقلا حرا، خاليا من أي نفوذ خارجي مباشرا أم غير مباشر. فقاموا بهذه المهام بمستوى من الإخلاص والتضحية ونكران الذات ؛ مما يمثل سلوكا منسجما رائعا بين الفكرة والعمل. هو أساس لكل عمل ولأي مشروع لرفع مستوى الأمة

وتطورها. ولكن مع هذا الإنجاز العظيم، وجدنا أنفسنا مباشرة مع بداية الإستقلال، أمام فراغ ثقافي رهيب : بدون مشروع ثقافي حديث يكون القاعدة الأساسية للبناء الوطني. فلم يكن أمامنا إلا "نخب" عاجزة، بكل تيارتها ولغاتها، متخلفة أججت صراعاتها في هوامش هذا التخلف الذي زرعته في كل الميادين الحساسة ؛ في السياسة، في التعليم ؛ في الثقافة، في الإعلام. وتحولت هذه الهوامش، مع توسع رقعة المطامح الخاصة والمحدودة، تدريجيا إلى خلايا سرطانية تنخر جسم المجتمع : تؤثر سلبا على انسجامه ؛ تدفعه إلى متاهات، وفي كل الإتجاهات، تكاد تقضي على تماسكه ووحدته ؛ وتدفعه إلى الشك حتى في هويته التي تشكل قوة بقائه ؛ وضمان استمراره في انسجامه مع حركة التاريخ المتفاعلة.

ومعلوم أن العمود الفقري لكل ثورة أصيلة حقيقية يتشكل من مبادئها الإنسانية الكبرى، سواء تلك التي تبتكرها أو التي تتبناها ضمن المثل الإنسانية العليا ؛ ومن استراتيجيتها المتفتحة المتجددة، المتفاعلة مع حركية التاريخ الدائرة نحو التقدم الإنساني، في مشروع ثوري ديناميكي متجدد لا يقبل المساومة ولا التردد. فبدون هذا تكون مجرد حركة عابرة، فاقدة للهوية، عاجزة عن القيام بأعمال جليلة تؤهلها للبقاء. وليس من المصادفة أن تكون الثقافة والثورة تندمج وتنسجم وتتلازم في مبادئ وقيم حقيقية ؛ تتمثل في رفض ما هو قائم سلبي في أي مجال من المجالات الحيوية لتتجاوزه إلى ما هو أفضل وأرقى من خلال العمل على تحريك التاريخ في اتجاه تقدم الشعوب والأوطان، وتقدم البشرية فكرا وعمرانا وسلوكا. وعندما ينعدم هذا التناغم الثقافي الثوري المحرك لإرادة الإنسان، تفقد الثقافة معناها وتتخلى عن وظيفتها الأساسية ؛ وتتوقف الثورة عن الحركية. وكل ثورة فشلت في الطريق كان سبب فشلها الجمود الفكري والتقوقع الإيديولوجي، والتخلي عن الأفكار والمبادئ التي قامت علي أساسها. ونذكر هنا كذلك أن جميع الثورات، بل كل الحركات التاريخية الكبرى، كانت مسبوقة، ومتلازمة فيما لحق بمنعطفات ثقافية كبرى ذات طابع تحولي جذري. وكذلك الديانات والمذاهب التي غيرت مجرى تاريخ الإنسانية، بالإضافة إلى كونها عقائد كانت تمثل منعطفات تاريخية حاسمة.

إننا هنا لا نقصد ذلك المعنى السطحي الذي حاولت الإيديولوجيات المتوافقة المتعارضة ترسيخه ؛ والذي تحركه اليوم عبر العالم صراعات المصالح وقوى النفوذ. بما فيها تلك الفكرة العنصرية الداعية إلى صدام الحضارات للحفاظ على مصالح الغرب المهيمنة، إنما نقصد بالثورة والثقافة معناها الإنساني العميق الشامل. وقد وقعت الثورة الجزائرية، بافتقارها للمشروع الثقافي المتطور والمنسجم، في هذا الوضع الخاطئ.

فلم نفرق بين الأفكار السياسية الثورية التي يمليها الظرف، وتتطلبها المرحلة، وبين الأفكار والمبادئ الثورية البعيدة المدى بمفهومها الفلسفي الإنساني الواسع المتجسد في نظرتها إلى المجتمع والحكم وحركة التقدم الإنساني العام، في الأفكار القوية الجريئة التي تحدث التغيير وتحقق التحديث والتجاوز ؛ الأفكار الباعثة على التجديد المستمر. وبفقدان الثورة لهذه العناصر التي تشكل ديناميكيتها الداخلية وقعت في الجمود والسطحية وانغلقت في مرحلة من مراحلها وضيعت حيويتها في التأثير في حياتنا اليومية، وتحولت من قوة فاعلة صانعة للتاريخ إلى حركة للتأريخ إلى مجرد موضوع للتاريخ، لمجرد المباهاة أحيانا. وأن هذا سبب أزماتنا المتتالية لأننا لم نعرف كيف نسير نتائج ثورة منتصرة كثورة نوفمبر. وأن توقيف الأزمات المتكررة، بما فيها الأزمة الدموية المعقدة الحالية، يقتضي تغيير هذه المعادلة ؛ إخراج الثورة من أسر التاريخ وإرجاعها إلى ساحة الفعل لصناعة التاريخ.

فالثورة الجزائرية تعاني اليوم ردة رهيبة ؛ إنها في نكسة خطيرة، تواجه انقلابات رجعية متكالبة ؛ تواجه أزمة في العمق لأنها لم ترتكز على أفكار قوية منسجمة ؛ ولا على قيادة فاعلة متفقة في التوجه، مدركة في الجوهر لمسؤولياتها في ثورة شعبية يفترض فيها التجديد المبتكر لتوسيع قاعدتها في المجتمع العريض لرفع مستواه إلى مستوى الشعوب الأرقى تقدما. قمنا بالثورة، وهدمنا الثورة بقصر نظرنا ورضانا بالفتات المادي ؛ لم نصنع الثورة، هزمنا الإستعمار وانتقمت منا الثورة التي لم تتم ؛ هزمنا الإستعمار وانهزمناأمام التخلف. ثورة أعطت انتصارها لأعدائها، بدون إدراك للنتائج الوخيمة. انتقمت منا الثورة لتخلينا عنها، وينتقم أعداء الثورة الذين استولوا عليها منها ؛ إنها مهزلة التاريخ.على الأجيال الجديدة

الواعية اليوم : وعلى الأجيال القادمة أن تعيد النظر في كل شيئ الأجيال السياسية الثقافية الإعلامية أن تنخرط في هذا العمل الجبار : أن تعيد النظر في البناء الهش أن تفك أسر الثورة بالثورة والإعتماد على الثورة ؛ ثورة نوفمبر كمرجعية أساسية في أبعادها الوطنية الإنسانية الإجتماعية التاريخية ؛ أن تقوم بذلك بفكر مستنير مستقل متجدد متسامح، خال من العقد ؛ متحرر من السطحية ؛ ومن الكليشيهات المملة المميتة ؛ أن تعيد بعزيمتها وحيويتها الفتية الروح المنجزة لثورة نوفمبر ؛ وأن تدرك هذه الأجيال أن تلك الثورة العظيمة ليست مجرد حكاية نحكيها لأبنائنا ؛ أو حدثا عابرا جاء في موجة حركة التحرر العالمية. أن تكون للأجيال الجرأة والشجاعة الفكرية والعملية والذكاء والمعرفة لتجاوز محدودية تفكيرنا.

أن تأخذ المبادرة ؛ أن تكون في مستوى عمق آمال ومطامح شعبنا ؛ أن تكون في مستوى العصر فعالة سباقة، أن تكون جديرة بهذه الأمة العظيمة، أن تقهر التخلف، أن تحدث ثورتها الفكرية السياسية، أن تصنع الحرية، أن تبني المستقبل الجديد بهذه الجزائر العاشقة للحرية دائما. أن تقضي على ثالوث استبداد السلطة والجهل والتخلف.

وفي غياب مشروع ثقافي يكـــون أساسا لتوسع محتـــوى الثـــورة وتجديدها؛ وغياب قيادة ثورية منسجمة في الأفكار متناسقة الأفعال، كان تعاملنا مع الثقافة، ومنذ بداية الإستقلال وإلى الآن، تعاملا شاذا خاطئا، فيه سوء التقدير دائما في التصور والفعل ؛ يصل أحيانا إلى التجاهل المطلق : كانت الثقافة العربة الفارغة المشمعة في قطار كثيرا ما يخطئ اتجاهه يخرج عن السكة. وتركنا العربة جانبا للإستغناء عنها حتى ولو في محطة مهجورة. أحيانا تلحق كإدارة فرعية بوزارة التربية، وأحيانا بوزارة الإعلام كضرة من الدرجة الثانية بجانب الضرة المدللة.

وقد تكون مستقلة في زاوية مهجورة في وزارة بدون إمكانيات وبدون مشروع وبدون فعالية ؛ رغم أن الذين تولوا مسؤولياتها أحيانا شخصيات هامة.

كما تداول عليها لسبب سوء التقدير والتجاهل نفسه، شخصيات بيروقراطية أمية لا علاقة لها بالثقافة. واعتبرت الثقافة في ميزانية الدولة وكأنها هبة من السماء بدون تخطيط وإمكانيات، مثل الفلاحة

تنتظر مطـرا مـن السمـاء. وإذا كان للفلاحـة حظ في المواسم الممطـرة ؛ فـإن مواسـم الثقافة تميّزت باستمـرار بأطـول سنوات الجفاف العجـاف ؛ وما كـان فيها من بقايا حياة كانت ضحية البيروقراطيـة الجاهلـة.

نتيجة لذلك ضاعت كل المحاولات لبناء صرح ثقافي تجديدي حديث يسند الثورة يعمقها يجددها ويحميها من الردة. كان لنا مسرح ذو بعد اجتماعي شعبي غني بتجاربه فتقهقر وضاعت معالمه. كانت لنا بداية سينما حديثة تنطوي على إمكانيات هائلة فقبرت ؛ وضاعت ؛ كما في المسرح، مجهودات الفاعلين من ممثلين ومخرجين ؛ مع تشبثهم المستميت من أجل الحفاظ عليها : وغياب قوة سينمائية مسرحية نتج عنه شلل في الإنتاج السمعي البصري ؛ مما جعل تلفزتنا، على أحاديتها واحتكارها للساحة، من أتعس قنوات العالم تعيش على فتات غيرها من القنوات الأجنبية. ترنحت سياسة الكتاب بين التجارة والإنتاج فتغلبت التجارة ؛ وفي التجارة تحالفت السمسرة مع دور النشر الأجنبية التي ترى في الجزائر سوقا لمخزوناتهاالبائرة. واستحوذ على السوق الكتاب الرديئ المتخلف ؛ وسادت الرداءة بامتياز، وكانت الضربة القاضية تفكيك الشركة الوطنية للنشر والتوزيع وإلغاء الدعم للكتاب، فاعطيت القرطاسية ذات المنافع الواسعة للتجار الخواص، وبقي إنتاج الكتاب لناشرين فاشلين يفتقرون إلى خبرة وثقافة الكتاب إلا ما قل. يضاف إلى هذا إضعاف القدرة الشرائية للطبقة الوسطى التي تلاشت تحت ضربات الأجور المنخفضة والسوق الهمجية. فشلنا في إنشاء مجلات محترفة ذات تأثير فعال في إنتاج وتوزيع الثقافة وتكوين المثقفين الناشئين بإقامة ساحات ومنابر حرة مفتوحة لتبادل وتصارع الأفكار، أقمنا حصارا ذاتيا على الثقافة، فاختفت من الساحة المجلات الثقافية العلمية الكبرى عربية وغير عربية. ورغم ملء السوق بالمجلات الفرنسية (مجلات الأخبار والسياسة والتسلية لا المجلات الثقافية العلمية ذات المستوى الرفيع) فمازالت خالية من المجلات العربية على قلتها. كانت لنا مدارس للفنون التشكيلية، فلم تنل الرعاية الكافية. غابت التظاهرات والندوات الثقافية الوطنية والدولية الكبرى، وطغت بدلها الأسواق التجارية البلدية تحت

عنوان "الثقافة". لا توجد أندية ثقافية تجمع شرائح المثقفين ما وجد منها في شكل جمعيات وأندية فرعية يعاني التجاهل والإهمال وقلة الدعم الحقيقي. دور الثقافة ؛ على قلتها، والتي أعدت أساسا لتكون مراكز إشعاع على مستوى عواصم الولايات ؛ تقوم بالتكوين والتنشيط والتكفل بتراث المناطق المختلفة، تحولت إلى هياكل إدارية تحت رحمة ما تجود به الإدارة المحلية. وباستثناء القانون الخاص بتسيير هياكل إدارتها، فإن القوانين الخاصة بالتكوين والإنتاج والبحث بقيت غائبة وضعف التثقيف في المنظومة التربوية الوطنية التي تحولت إلى منظومة لحشو الرؤوس بدون تفكير ولا ذوق ولا جمال ؛ ويكفي إلقاء نظرة على برامج الأدب والفلسفة والتاريخ في البرامج المدرسية لندرك مدى غياب التفكير العقلي والذوق الجمالي في هذه المنظومة ؛ مما تسبب في الإنغلاق الفكري وهبوط الوعي المدني العام رغم انتشار التمدرس على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر. وإن منظومة لم تستطع خلال ما يقرب من أربعين سنة تكوين نخبة منسجمة لا تحتاج إلى الإصلاح فقط، وإنما إعادة النظر في كل مكوناتها لتنسجم وما تتطلبه البلاد من تجديد وتغيير. ولا نريد أن نعكر مزاج القارئ بسرد أوضاع المعالم الثقافية من مسارح ومتاحف وآثار من إهمال وصل إلى حد الإستهتار.

فمعهد عبد الحميد بن باديس في قسنطينة تسكنه الفئران بعدما شوه وسلبت معالمه ؛ وقصر الباي تحول إلى حضيرة للخردوات القديمة للبلدية : كما حولت "فيلا عبد اللطيف" المشهورة في الجزائر العاصمة بين فيلات ثلاث مشابهة واحدة في روما وأخرى في إسبانيا، إلى حضيرة لخردوات وزارة الإعلام والثقافة. وحولت "لوحات" الممثلين في عدد من المسارح، إلى سكنات، ولا نتحدث عن مصير "القصبات" في العاصمة وغيرها من المدن العريقة، ومراكز الدولة الجزائرية قبل احتلال فرنسا. لكن ما هي النتائج التي ترتبت عن غياب مشروع ثقافي ؛ بل غياب أي مشروع وطني جدي متكامل ؛ وعن تعاملنا السلبي مع الثقافة كقطاع استراتيجي حيوي لتكوين عقل الأمة ،إنارتها. فغياب مشروع ثقافي متطور وطموح ينسجم مع الموقع الجغرافي والوضع التاريخي للجزائر يكون في مستوى تضحيات شعب يطمح إلى الإنعتاق والتخلص

من التخلف المزري ؛ هذا الغياب كانت له نتائج مدمرة. لقد تقهقرت الثورة بسبب فقر الدم الثقافي، فتحولت الثورة المنتصرة المدوية في العالم من قوة حاسمة للتغيير والبناء إلى مجرد طقوس روتينية وثنية تتكرر مع المواسم بدون روح، وأصبحت بلاد الثورة المجيدة ساحة للسمسرة من كل نوع بما فيها السمسرة السياسية الوقحة، وضحية للرشوة المدمرة، وثروة البلاد تتعرض للسطو والنهب ؛ فقد استحوذت مافيا المدن على التجارة والعقار والأعمال الكبرى، وعلى صفقات الشراكة مع الأجانب تتسابق في بناء القصور والعمارات أكثر مما فعل المعمرون السابقون، في الوقت الذي تتعرض فيه الأحياء الشعبية للتفقير والتهميش ؛ وإلى مختلف الآفات الإجتماعية.

وتضطر فئات إلى الإقتتات من المزابل والشحاذة. وبعد أن التهمت مافيا المدن ثروة المدن، تمتد أذرعها إلى الأراضي السهلة الغنية المهيئة بينما يغرق سكان الأرياف الذين كانوا وقود الثورة ومخزونها ومأواها في عزلة قاهرة من التهميش والمعاناة. وبدأت تتكون أمامنا "أنديجانا" جديدة حقيقية. وأصبح صناع السياسة والقائمين على تسيير شؤون الأمة كالجرذان الجائعة تتسابق إلى كل ما يطرح أمامها، بينما نشهد تقهقرا في مستوى الحكم الذي أصبح مشلولا عاجزا عن إخراج البلاد من المحنة التعسة التي تعيشها. وفي هذا التعفن تبرز فئات /وليس قوات أو طبقات/ سياسية ؛ عاجزة ومتشرذمة بكل اتجاهاتها ومشاربها داخلها وخارجها، أسيرة أفكار وتقاليد أسوأ ما في النظام الأحادي. فهي بذلك عجزت أن تحدث أي شرخ في النظام القائم ؛ بإيجاد بدائل ؛ وبقي عملها مجرد رد فعل آني. كما ظلت عاجزة عن إبراز نخبة سياسية جديدة مؤهلة لقيادة البلاد ؛ فيما ستستمر الأحزاب الإئتلافية في النظام مجرد خدم ؛ بدون أية مبادرة من شأنها تحسين أدائه.

ترتب عن "سياستنا" الثقافية المهزوزة عدم وجود هوية ثقافية واضحة ليس بالمعنى التجريدي التقليدي الجغرافية الحضارية البيولوجية، وإنما وجود ثقافة متميزة بعيدة عن التقليد والإستيلاب ؛ هـوية لها مدارسها وممثلوها ومرجعيتها ؛ لهـا تأثيـرها الفعـال في توجيه وتربيـة وقيـادة المجتمـع.

مـن الثـورة وبالثـورة

قد يثير الحديث عن الثورة اليوم الكثير من الدهشة والإستغراب، ومن الفضول الذي يدفع إلى ليّ الشفاه عنوانا للسخرية والإستهزاء، في عالم تتربع فيه العولمة على كرسي مهزوز : أسماه أحد المفكرين الأمريكان "نهاية التاريخ" الذي كرس الليبيرالية الغربية، سيما في صيغتها الأمريكية كمحطة نهائية لا تقبل التغيير والتبديل، ولا المنافسة، ويسميه أمريكي آخر أيضا "بصراع الحضارات".

ولا يدري الأول أن للتاريخ مفاجأت ومقالب، يمكن أن تقلب الطاولة على الذين وصل بهم الغرور والزهو بالتفوق إلى حد الإعتقاد بأنهم هم القوة وسادة العالم بغير منازع وإلى الأبد، وعندهم حط التاريخ رحاله وبصفة نهائية. ولا يدري الداعي إلى "صراع الحضارات" بأنه مهزوز الثقة بحضارته التي يدعي لها التفوق، لأن الحضارة القوية لا تدفع إلى الصراع بقدر ما تدفع إلى التفتح والتفاعل الإنساني لغاية ارتقاء الإنسان إلى الغاية التي ينشدها كمشارك في الحضارة الإنسانية الجماعية. ونتيجة لتلك الإدعاءات المطبوعة بالكبرياء والعجرفة، فها هي شرور العولمة تكشر عن أنيابها المتوحشة، وترفع هراوة أصحاب "صراع الحضارات" مهددة البشرية بأوخم العواقب. فأحداث سبتمبر في نيويورك وواشنطن، ومجازر جنين ونابلس وغيرها من المدن الفلسطينية التي قام بها الإسرائيليون الصهاينة بقيادة أكبر مجرم مايزال حيا من مجرمي الصهيونية الذين أقاموا دولة إسرائيل عن طريق الإغتصاب، وحروب الإبادة العرقية، والتهجير الإكراهي، ويهدد أحفادهم اليوم جيرانهم العرب، وأبناء شعب فلسطين في وطنهم بحروب نووية مدمرة، وكذلك دك

المدن الأفغانية بما فيها من سكان بأقوى الأسلحة نارا ودمارا. كل هذه الأحداث التي طلع بها علينا مطلع القرن الواحد والعشرين، هي عناوين لما ستؤول إليه البشرية في عصر العولمة ودعاة "صراع الحضارات" الذي جاء ينهي عصور الإيديولوجيات والثورات ليفسح المجال لإيديولوجية وحيدة هي إيديولوجية التفوق المالي والإقتصادي والعسكري المستعد لإبادة كل من يعترض سبيله. وكان احتلال العراق وماقامت به، وماتزال، قوات التحالف بقيادة أمريكا من الجرائم الوحشية ضد الإنسانية قد كشفت كل الأقنعة لقيادة النظام الدولي الجديد.

في هذا السياق المحموم بالقوة الجديدة نتساءل : هل انتهت الثورات في العالم وأصبح الحديث عنها ضربا من مواضيع التاريخ الأسطورة التي مضى عليها الدهر، أم أن الثورات كانت وماتزال، كما في كل العصور، هي المحرك والمحول لحركة التاريخ في تفاعلاته الحية ضمن النشاط الإنساني الجماعي التواق أبدا نحو الأرقى؟ فهذا هو قانون التطور البشري الخلاق. ألم تكن الأديان السماوية، والتيارات الفكرية والفلسفية الكبرى : والحركات الإجتماعية، والهجرات الجماعية للسكان : بل الإكتشافات العلمية والتكنولوجية الهامة هي ثورات دائمة لا يمكن أن ينتهي التاريخ إلى واحدة منها، ولا يمكن أن تكون معادية لحضارة من الحضارات. وهذا لا ينفي أن كل ثورة يعتريها المد والجزر : تخفت وتنكمش، ولكنها تبقى دائما تسري في شرايين الأمة : بل في شرايين التاريخ الحية للمجتمعات البشرية في صعودها وهبوطها.

ما قدمنا هذه الملاحظات إلا لنسأل : هل الثورة الجزائرية : ثورة أول نوفمبر الشعبية الكبرى، مازالت حية : وما هو مصيرها، وهل انتهت فعلا، كما يدعي أنصار العولمة الجدد من الذين لم يعرفوا من الثورة إلا السلطة الممنوحة بدون مقابل نضالي، أو من الذين أثروا على حساب الثورة : إما لأنهم كانوا ضدها في معركتها المسلحة من أجل الإستقلال أو ممن أمنتهم الثورة على ثروات الأمة فخانوها في الإستقلال. فبالنسبة لهؤلاء، فإن الثورة إذا لم تنته فيجب إنهاؤها حتى لا تحفر في ذاكرتهم وأن لا تكون شاهدا حيا يشهر بهم في كل لحظة، ويؤنب ضمائرهم إن بقيت لهم ضمائر تحسسهم بما يجري حولهم من تقهقر وردة في حياة الأمة. وإذا

كانت الثورة حية فأين هي الآن؟، وفي أي شيئ أو مظهر تتجلى؟ وما هي القوى الوطنية الملتفة حولها والحريصة على صيرورتها في حيويتها وتجديدها. أسئلة نصر على طرحها إيمانا منا بأن ثورة أول نوفمبر ثورة شعبية عميقة غيرت مجرى تاريخ الجزائر بشكل حاسم وشكلت هويتها السياسية والإجتماعية والثقافية في العالم المعاصر، وفتحت أمام الشعب الجزائري آفاقا وإمكانيات واسعة ليبني دولته ويشكل مجتمعه ضمن الدول والمجتمعات الحديثة المتطورة. ثم ما بث فيه من إحساس عميق بقيم الحرية والعدل والحق في العيش الكريم في وجوده المادي والمعنوي.

وأن التذمر الشعبي الواسع في الجزائر العميقة وفي أحياء المدن والقرى الذي تعبر عنه الجماهير، وبأشكال مختلفة، ما هو سوى تعبير عن الوعي الذي لا نحسن قراءته.

ثم إن أسباب وجذور الأزمة الطاحنة التي تعيشها الجزائر اليوم. ما هي إلا انعكاس لما بثته الثورة من وعي وما أوجدته من قيم وفي الواقع المزري الذي وصلت إليه أوضاعنا، بين هذا الواقع وبين المبادئ الكبرى التي سطرت في اللهيب، وفي بحر من الدماء، وبما لا يحصى من التضحيات الجسام. ومنذ أحداث أكتوبر 1988، ونحن، بمختلف اتجاهاتنا وتياراتنا السياسية والثقافية وبمختلف أحزابنا التي أفرزتها الأزمة ؛ وظهرت كالفطر ؛ الصغيرة منها والمجهرية، ونحن نجتر تحاليل سطحية، ونوجه انتقادات مبعثرة هنا وهناك، وكلها متشابهة تقريبا، تتجه معظمها ، إلى نظام الحكم والقائمين على السلطة.

ومن غير أن نقلل من أهمية تلك التحاليل والإنتقادات الموجهة إلى نظام الحكم وما نتج عنه من انعكاسات على مستوى التسيير وتنظيم وقيادة المجتمع ؛ والدعوة إلى ضرورة تغييره بما يستجيب لمتطلبات الأمة وطموحات المجتمع، فلا نستطيع إلا أن نقر بأن هذا كله، رغم قيمته، يعد جزئيا بالنسبة للموضوع الرئيسي الذي هو الإنحراف عن خط الثورة والإبتعاد عن قيمها ومبادئها في الميدان العملي. وعندما نبتعد عن هذا الموضوع الأصلي، ولا نقدم مشاريع وأفكارا وبرامج جديدة تعيدنا إلى خط الثورة في مبادئها الأساسية، تكون تلك الإنتقادات والتحاليل مجرد تكريس وتثبيت للواقع المتردي، إن لم تكن في بعض جوانبها نوعا من تصفية الحسابات مع ماض لم يعد قابلا للحياة.

فأصل الأزمة، بالتأكيد، هو في انفصالنا على المستوى العملي، عن المسار الثوري في مبادئه وأهدافه، وتحويل الثورة في الممارسة إلى مجرد سلطة نتقاتل عليها في الخفاء وفي العلن، وإلى غنيمة مادية نكرسها لتوسيع ثرواتنا ؛ بما صاحب ذلك من تصفيات وإقصاءات في سبيل السلطة حوّل النظام الوطني إلى نظام مغلق عاجز، وأنهك القوة الوطنية ؛ ومن إتلاف لمقدراتنا الوطنية المادية التي حولت الإقتصاد الوطني إلى مجموعات من المافيا التي أصبحت تتداخل مع السلطة توافقا أو تضاربا يعكس الكثير من الصراعات الخفية التي نجد انعكاساتها المدمرة على مسيرة الأمة.

وفي هذا التوجه الإنفصالي السلبي التدميري، فإن الكثير من الأفكار والإختيارات الجذرية الحية التي سطرت بقيت بدون جدوى ؛ إما لعدم استيعابها فكريا وذهنيا وإما لعدم الإيمان بها أصلا لدى القائمين على تنفيذها. وبهذا تحولت الإختيارات الأساسية للثورة إلى مقاتل لها في الصميم. فاختيار الثورة الزراعية التي كانت تهدف أساسا إلى تحديث الريف، وإخراجه من العزلة والتخلف، ودمجه في ديناميكية الحياة المعاصرة، بما فيها من تحولات في مبادئ الحياة، وتعويضه عن قرون القهر والإستبداد والإستعباد ؛ ومكافأة له عن التضحيات التي لا حدود لها في سبيل التخلص من الغزاة الأجانب، ومكافحة الأنظمة المحلية الإقطاعية المتعاقبة، بما فيها نظام الإحتلال الإستعماري الفرنسي، تحول هذا الإختيار الإستراتيجي إلى مجرد مستفيدين فاشلين وإلى كارثة فلاحية، بدون تحليل للأسباب والظروف والشروط والكيفيات التي سيرت بها، لأن تطوير الريف في الإتجاه الأصلي وإدخاله إلى معترك الحياة كان من شأنه أن يقلب موازين القوى، ويجذر الثورة ويحافظ على توازن المجتمع في قيمه التي تحفظ توازنه.

لقد أوقفنا الثورة الزراعية ؛ ولم نقدم البدائل التي تحقق الأهداف الكبرى التي كانت وراء هذا الإختيار. وهاهو الريف يعود اليوم إلى تقوقعه وعزلته المخيفة ؛ رغم الإنجازات التي تحققت في مستوى التعليم والمواصلات والكهرباء والهياكل الصحية.

يسير الريف ؛ إذا لم توجد بدائل حقيقية تخدم الهدف، إلى الوضع الذي كان عليه قبل ثورة أول نوفمبر. وهذا ليس ظلما للتاريخ فقط ؛ وإنما جحود للتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري في الجزائر العميقة.

وتحول التصنيع الهادف إلى نقل الجزائر من بلد زراعي متخلف إلى بلد حديث مصنع، بما يترتب عن هذا المشروع من تقدم علمي - تكنولوجي يضعنا مع العالم المتطور على قدم المساواة، ومن تأهيل للإطارات العلمية والفنية العملية، للوصول إلى اقتصاد حديث يعتمد على القدرة الإنتاجية العالية، وعلى المنافسة في مستوى التبادل ؛ تحول هذا المشروع، بسبب الضربات التي وجهت إليه، إلى مجرد كارثة اقتصادية وبيئية وإلى تبعية مكبلة عند ناقديه. وسنجد عند التحليل الدقيق أن الضربة التي وجهت للمشروع التصنيعي، كانت تهدف فيما تهدف إليه مخططات أخرى إلى الحيلولة بين الجزائر وبين الدخول إلى العالم الصناعي المعاصر الذي يفجر الثورات العلمية والتكنولوجية يوميا، وأبقاؤنا ضمن الدول المتخلفة التي تعتمد على اقتصاد تقليدي ضعيف لا يصمد أمام اقتصاديات الدول المتقدمة التي لا يهمها من الجزائر إلا سوقها الإستهلاكي وموادها الأولية. وينبغي أن نضيف في هذا الصدد، أن توقيف مشروع التصنيع يمثل أحد الأسباب الرئيسية لإستبعاد الإطارات العلمية والتقنية العالية التي كونتها الجزائر ووجدت نفسها مضطرة إلى الهجرة بسبب انعدام الشروط والهياكل الضرورية، وغياب المشـــروع الوطنـــي لتنميـة حقيقيـة وبهـــذا تحـــرم البـــلاد من أرقـــى مواهـــب أبنائهـــا.

ومع الإنحراف عـن خـط الثـورة الإستراتيجـي، تتعـرض المنظومة التربويـة ؛ والتي تعد أعظم إنجاز حققته الجزائر المستقلة، رغم ما فيها من الشوائب والنقص للتجريح وتثبيط العزائم. إن توقف المشروع التنموي الوطني جعل هذه المنظومة تدور في فراغ. فالتخصصات العلمية التي فتحتها الجامعات الجزائرية الناشئة لم تجد لها امتدادات في مجالات التنمية المختلفة. فالمنظومة التربوية الوطنية كانت في الأساس مرتبطة بتوسيع القاعدة التنموية وبمشروع تحديث الجزائر. وعوض التحليل الموضوعي لهذه القضايا الحيوية ؛ راحت أصوات تنعق مدعية أن

المنظومة كارثية، وأنها مصدر العنف والإرهاب، وأن شهاداتها في الحضيض، وأن قيمتها، عالميا، ليست أكثر من قيمة الدينار الجزائري حسب المسؤول الأول في البلاد ومن غير أن يقول لنا هذا المسؤول ماذا نعمل لرفع هذه القيمة : وما هي الإجراءات المتخذة لذلك. وتبسيطا لهذا الموضوع إلى درجة الإبتذال، أنشئت لجنة وطنية "لإصلاح المنظومة التربوية" من عناصر متنافرة ومتناقضة تجر أسوأ سلبيات الماضي وصراعاته. وتحول النقاش على مستوى الشارع إلى نزاع إيديولوجي متخلف ؛ بين دعاة الدفاع عن هوية أصبح التشكيك فيها مع كل قضية تثار، ودعاة عصرنة مشبوهة متخلفة. كل ذلك على حساب المعرفة العقلانية، وعلى حساب ما تتطلبه الجزائر الحديثة من حاجة لثورة علمية تكنولوجية ؛ وفق ما وصلت إليه تلك الثورة على مستوى العصر.

وهكذا يصبح التحليل الملغم منصبا على تلك الإختيارات ؛ معتبرا إياها مصدر الكارثة الوطنية، من غير أن يمتد إلى الإنحرافات الخطيرة التي وقعت على مستوى التخطيط والتنفيذ، وإلى المستفيدين الطفيليين الذين استغلوها كمصدر للثروة ؛ وأصبحوا من الأثرياء والمرفهين الجدد، والذين كانوا بالأمس يشرفون على التخطيط المغلق، وعلى مستوى التنفيذ العشوائي المبني على التبذير، والصفقات المشبوهة ولا إلى الخفافيش والحيتان التي كانت تبدو في الظاهر مهمشة ومقصاة، ولكنها تنهب ثروة البلاد في الخفاء، معرقلة كل مشروع تنموي وطني منتج. وقد أدى هذا الوضع في النهاية إلى تحالف بين هذه القوى وبين البيروقراطية وإلى الأجهزة السياسية وما سمي بالتنظيمات الجماهيرية التي كانت تفتقر إلى الإلتزام السياسي لتعصف بالمشروع من الأساس، وتجعل من ثروات البلاد ومقدراتها ساحة مستباحة أمام المغامرين والطماعين، وذوي النفوس المنحطة. كما أن التحليل لم يتجه إلى تلك الهوة السحيقة التي كانت تفصل بين ما هو مكتوب على الورق من مبادئ وأهداف وبرامج، ضمن تلك الإختيارات، وبين ما يجري في الميدان حيث أوكل تنفيذ تلك المهام إلى أجهزة بيروقراطية متكلسة غير مسيسة وغير ملتزمة ؛ وإلى جهاز سياسي حزبي خرب ومتخلف ؛ بل وإلى نظام متعارض في تركيبته، وطبيعته السلطوية والتسلطية أحيانا، وبمستواه الفكري والسياسي المتخلف وإذا كانت الأمور تسير في الإتجاه الصحيح

مع بداية الإستقلال، ولو بطريقة شعبوية متفككة، فإنه مع مطلع الثمانينات بدأت جبهة الردة تكتسح الميدان، خلسة تارة تحت شعار "المراجعة لا التراجع" و"من أجل حياة أفضل" وفتح ثغرات أمام انفتاح مشوش وغير مدروس.والعمل على محاصرة القطاع العام بخلق شروط، كانت حتما، تؤدي إلى انهياره، بما يترتب عن ذلك من نتائج. وكانت هذه الردة تتسع بشكل وقح ؛ عن طريق الكيفية التي تمت بها تصفية أملاك الدولة والإستلاء على العقارات في المدن ؛ وحتى في المزارع الفلاحية العمومية، وفتح قنوات للرخص التجارية المستترة.

وأمام هذا الزحف، اختلت موازين القوى داخليا وخارجيا ؛ وأخذت جبهة الثورة تتقهقر، وبرزت أصوات من داخل النظام، الذي مازال يتحدث عن الثورة والإشتراكية في خطابه السياسي العام، تتحدث عن التطبيع ؛ وكان هذا التطبيع يعني أن لا نتحدث عن الثورة ولا عن الإشتراكية، وأن نكون مثل الآخرين بلدا عاديا. واستمرت الأمثلة تلو الأمثلة التي تدعونا إلى أن نكون مثل جيراننا، وأن نتكيف مع التوجه العام نحو انفتاح السوق. فالحديث عن الثورة قد مضى أوانه، ولم يعد يجدي نفعا.وكان هذا الكلام مقبولا، لو كان الأمر يتعلق بأشياء تفصيلية لها صلة بأنماط التسيير، وبالسلوكات ؛ وبالأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة، لكن الأمر بدأ ينفذ إلى الصميم، ويمس الأسس ؛ دخلت الفوضى إلى الميدان الفلاحي ؛ إرباك المستفيدين من الأراضي العمومية والإستلاء على بعضها بطرق ملتوية، وزرع الأجود منها بالأسمنت في عمران فوضوي بشع. وأخذ النسيج الصناعي، على محدوديته، يتفكك من دون وجود بدائل ؛ بالإضافة إلى تدهور المنظومة التربوية والجامعة ومراكز البحث العلمي، والنظام الصحي الوطني. وبهذا غدت كل القطاعات مفككة بحيث أصبح اليوم من الصعب تأسيس أي منظومة وطنية سليمة، في وضع مأزوم عام، يستحيل الخروج منه بدون مشروع وطني جديد ومتجدد مؤسس على المبادئ الكبرى لثورة أول نوفمبر ؛ ومستند إلى الوعي السياسي والإجتماعي الذي زرعته في القاعدة العريضة لجماهير الشعب في الأرياف والمدن، والسير في اتجاه تلك الآفاق الواسعة التي فتحت أمام تطورنا نحو التحديث والمعاصرة.

وينبغي أن نعترف بأننا كنا سذجا، أو دون مستوى الإدراك، إذ كان يبدو لنا أن تلك الأصوات التي كانت ترتفع هنا وهناك ؛ منادية بالتطبيع مجرد ظواهر ثانوية يفرزها التطور الطبيعي للبلاد، ولم نكن ندري أن الغلبة تكون لهذه الأصوات المرتفعة في خجل، وأن وراءها جبهة حقيقية تخطط وتعمل لتحجيم الثورة وتصفية الحساب معها ؛ بالإستلاء على ثروات البلاد ؛ وعزل الشعب في "قيطوهات" حول المدن وفي الأرياف النائية.

وفي نظام سياسي مغلق ؛ وغياب النقاش داخل النظام، وفي الساحة الوطنية، وتعودنا على هذا الوضع ؛ وممارسة المسؤولية السياسية عن طريق القرار وليس عن طريق الإختيار ؛ بما يحيط حول ذلك القرار من اعتبارات، واطمئناننا الساذج إلى أن ثورة مثل ثورة أول نوفمبر لن تهزم، ولم نكن ندرك أن الثورة أية ثورة، يمكن أن تتآكل من داخلها وبأبنائها، رغم أن كل الإشارات هنا وهناك، وفي مراحل مختلفة، سيما مع مطلع الثمانينات، كانت تنبئ أن مصيرا مأساويا كان ينتظرنا ؛ بسبب الإبتعاد عن الخط الوطني الأصيل الذي كان يقود كفاحنا والذي تشبعت به أجيال وأجيال ؛ حتى أصبح طابعا مميزا لشعبنا. وكان لابد للمسار الذي ابتعد بنا عن خط الثورة أن ينتهي إلى زلزال أكتوبر ؛ وما أعقبه من عنف، وإرهاب دموي همجي عصف بالمكتسبات التي حققتها الثورة ؛ وأصبح يهدد الدولة الوطنية في الصميم، وألحق أضرارا بالغة بالوطن على المستوى المادي والمعنوي ؛ وعلى سمعة البلاد في الساحة الدولية ووسط العنف والإرهاب، والإفلاس السياسي العام، وما يتبعه من الفوضى في الفكر والممارسة، والخلل الذي أصاب هياكل الدولة، وتهلهل البنية الإقتصادية، وإدخال الإقتصاد الوطني في نظام المافيا تتحكم فيه كتل التهريب والمضاربة تعرقل كل مبادرة لإخراجه من النفق. ومع الدمار الذي لحق بالمجتمع الذي فقد الثقة في كل شيئ، وأصبح يرزح تحت وطأة الإحباط، وخيبات الأمل، من غير أن يرى أية بادرة في الأفق نحو مستقبل مزدهر ومستقر، كما كان يحلم.

في هذا الجو تصبح الأسئلة الملحة والمحرجة مطروحة في الساحة الوطنية، أهمها ؛ هل أن ثورة أول نوفمبر قد انتهت فعلا، كما قال البعض مباشرة بعد حصولنا على الإستقلال، مدعيا أن الثورة قد انتهت مهمتها.

وقد كان هذا الطرح جزءا من أزمة 1962، وما ترتب عنها من انعكاسات على مستوى الحكم، وعلى الروح الإندفاعية التجنيدية للشعب، ودفعت مجموعة من المجاهدين وإطارات الثورة إلى التقوقع ؛ سواء باجتهاد ذاتي أو بسبب الإقصاء والتطاحن على السلطة ؛ ونفس الفكرة طرحت في استحياء في بداية الثمانينات وتطرح اليوم بوقاحة، وترتفع هنا وهناك أصوات الحركة والخيانة، بقصد نسف تاريخ الجزائر كله.

ويترتب عن هذا السؤال سؤال آخر : هل الثورة ماتزال موجودة أو ماذا تبقى منها؟ ونسأل هل تخلى الأمريكيون والفرنسيون والصين والفيتنام والروس عن ثوراتهم. ولماذا يشكك البعض في ثورتنا ؛ هل كانت ثورة أول نوفمبر مقعدة حتى تقف في نصف الطريق، وينهبها الخونة والمرتزقة.

هل نستمر في النقاش حول القضايا الآنية المهيمنة على حياتنا اليومية ؛ مثل الرشوة، والتزوير والإرهاب، والحقرة، وطبيعة النظام السياسي القائم. من دون النقاش والتساؤل عن مصير الثورة، مستقبل البلاد. ألم يكن مصير البلاد ومستقبلها مرتبطان بمصير الثورة. ما هي القاعدة التي نستند إليها للخروج من الضائقة السياسية الفكرية الثقافية الإجتماعية التي تنشب مخالبها في أعناقنا ؛ وتحول بيننا وبين التحرك الجاد نحو المستقبل. وماذا بعد الخروج من الضائقة فما هي وجهتنا ؛ وما هو مسارنا، وأين الرسو لسفينة في بحر عاصف يتصارع ركابها متجاهلين أنها يمكن أن تغرق بالجميع. بالتأكيد أن الأصوات اللاغطة بالعولمة، واقتصاد السوق، والمتغيرات العالمية التي ترتفع عالية، بدون مرجعية وطنية والتي لا يمكن إلا أن تكون مرجعية الثورة التي هي أساس المشروع الوطني الحديث، هذه الأصوات تعبر عن بلاهة غير مسبوقة لأصحابها، وعن عدم إدراك لحقيقة ما يلغطون به ؛ فبالإضافة إلى عدم استنادهم إلى أية مرجعية، فإنهم لا يملكون أية أداة لمواجهة العولمة الجديدة غير السمسرة والمضاربة والتحايل في غياب رؤية واضحة المعالم لنظام مستقر، وتنمية حقيقية تجعل التعايش ممكنا مع العولمة. إن الإستمرار في هذا اللغط غير المشروط وغير المشروع لا يمكن إلا أن يزج بنا في طريق مسدود ومحفوف بالمخاطر. إن تجاهل الثورة كسند للهوية الوطنية يضع مصيرنا في مهب الرياح.

فالتقييم الحقيقي لمسيرة الثورة في مدها وجزرها، في عنفوانها وانتكاساتها، والعودة إلى الجذور ؛ وتوجيه التفكير من جديد، في مبادئها وأهدافها، في ضوء التجربة، وإعادة الإرتباط بتلك المبادئ، وفق المتطلبات الجديدة للمجتمع وتطلعاته، ووفق المتغيرات الجارية في العالم من حولنا، وتحديد موقع الجزائر ؛ وما يتطلبه ذلك الموقع من أدوات القوة والصراع والتبادل المتكافئ، وغير المخل بسيادة القرار الوطني، هذا التقييم ضمن رؤية تجديدية، هو إحدى المقدمات الأساسية لخروجنا من الأزمة، وتمهيد الطريق لبناء جزائر جديدة تتمتع بالمناعة والقدرة على إدارة الصراع والأزمات التي تفرزها العولمة. ومرة أخرى، نتساءل ؛ لماذا العودة إلى الثورة؟

أولا، لأن ثورة نوفمبر هي هويتنا الحديثة ؛ الهوية السياسية والثقافية والإجتماعية والحضارية الأكثر بروزا، والتي يقع عليها إجماع الأمة، باعتبارها منتوج الأمة الجماعية المعبر عنها في أبهى صورها وأكملها، وهي أقوى وأعمق من الهوية البيولوجية البدائية التي نتصارع حولها بقروننا وليس بعقولنا ؛ صراع الكباش والماعز.

فالثورة هي التي أخرجتنا من المجهول إلى المعلوم، وحررتنا من الهيمنة الإستعمارية، وأوصلتنا إلى الإستقلال الوطني الذي ننعم به والذي بدونه لا تكون لنا معنى ؛ أخرجتنا من قبليتنا وأعراشنا وجهويتنا، وحدتنا وأخرجتنا من العزلة والتقوقع ؛ كونت منا الأمة الموحدة المتماسكة ؛ نقلتنا من عهود الإقطاع والقهر والخرافة وفتحت أعيننا على العالم الحديث ؛ بما يزخر به من إمكانيات، كنا ومازلنا مؤهلين للإستفادة منها لتضع لنا مكانا يليق بمستوى تضحياتنا وطموحنا. فكتنا من الحصار الطويل الذي فرضه علينا الإستعمار الفرنسي، داخليا وخارجيا، ووضعتنا في قلب الساحة العالمية الواسعة. جعلت منا أمة حية ؛ تتطلع إليها الشعوب المقهورة ؛ وكنا سندا قويا لها في محنتها ونضالها من أجل الإنعتاق. الثورة التي وقع الإجماع على احترامها واحترام تضحيات شعبها ؛ أجمعت على هذا التقدير القوى التقدمية في الغرب والشرق. جددت جذوة وإرادة الأمة العربية في النصر ؛ وأذكت شعلة النضال في شعوب القارة الإفريقية قاطبة. كانت محل إكبار من شعوب القارة الأمريكية

الحنوبية ؛ ومعظم شعوب آسيا. فهي الأساس الذي بنيت عليه الدولة الجزائرية الحديثة، وتشكل كياننا فيها. ولا يمكن أن نعطي ظهورنا لهذا الأساس من غير أن يتعرض الكيان والدولة للزوال.

الثورة هي التي رسمت لنا تلك الصورة المشرقة، عربيا وإسلاميا وعالميا. ولا يمكن لهذه الصورة إلا أن تتشوه عندما نبتعد عن الثورة. وإن هذا التشوه لا يمس الصورة وحدها، ويلحق الضرر بالسمعة، إنه يمس عمق الوجود الجزائري، ولو بلغ بنا التوجه الليبيرالي الإقتصادي أعلى المستويات، سنبقى صورة شكلية براقة ولكنها مشوهة وبدون مضمون.

من المستحيل أن نبتعد عن هوية الثورة ـ الأمة الجزائرية الحديثة من دون أن نعود إلى التقوقع الداخلي والعزلة الخارجية، وإلى التفكك والإلتفاف حول الجهوية والقبلية والعروشية ؛ أي العودة إلى درجة الصفر.

بدأت هذه الصورة المشوهة تبرز بوضوح في عصر الردة والتقهقر ؛ عهد العنف والإرهاب، والعجز عن مواجهة المصير بالشجاعة الكافية، وبعزيمة التصميم وروح التحدي. عبر عن هذا التشويه أحد الدبلوماسيين الجزائريين اللامعين بإيجاز بليغ ؛ قال : "كنا في الماضي نهرب من الوفود في المحافل الدولية لأن الجميع كان يريد معرفة رأي الجزائر الذي كان يتمتع بالإحترام والتأثير في القضايا الدولية، واليوم نهرب من تلك الوفود لأنه ليس لدينا ما نقوله". عبّر عنه وزير الخارجية الفرنسي السابق "كلود شيسون" في تصريح له في مطار الجزائر في بداية التسعينات مع بداية المأساة الوطنية : "إن الجزائر التي كانت تحل مشاكل العالم أصبحت عاجزة عن حل مشاكلها"، كما عبر عنه أحد سفراء اليونان قال "في الماضي كانت التعليمات التي نتلقاها من حكومتنا، عند التوجه إلى المحافل الدولية، أن ننظر إلى موقف الجزائر". هذا وضعنا في الخارج ؛ أما الصورة في الداخل فهي واضحة لا تحتاج إلى تعليق "فحالنا يدزي على سوالنا كما يقول المثل الشعبي باختصار شديد بليغ. ونعود إلى طرح السؤال بعد السؤال ؛ فما معنى الثورة اليوم ؛ وفي أي شيئ تتجسد حتى نلتف حولها لتعيد لنا هويتنا التي طمستها الردة؟.

ينبغي أن نشير في هذا الصدد، إلى أن الثورة ليست حالة جامدة محنطة، ولقد بدأت علامات الردة تبرز عندما حولنا الثورة إلى طقوس.

الثورة ليست "دوغمة". وعندما تتحول إلى ذلك تندثر، وتصبح أسيرة الجمود والتقليد والتخبط والقداسة الشكلية. الثورة فعل حي مستمر ومتغير، يقوم على الإبداع والتجديد. تتجدد الأفكار، والمبادرات الخلاقة.

تتجدد القوى البشرية المناضلة المتفتحة التي تبدعها وتناضل من أجل تحقيقها. إنها، بالإضافة إلى استجابتها لمتطلباتها الإستراتيجية المتجددة ؛ تستجيب للحاجات الآنية التي يطرحها المجتمع الحي في ديناميكيته التحولية، وهي حاجات تطرحها القوة الحية الفاعلة التي تدفع إلى تحقيق الأهداف الآنية للوصول إلى الإستراتيجية البعيدة المدى في تناغم مع الأهداف القريبة والبعيدة، من أجل تحصيننا في عالم مفتوح ومتغير ؛ تجتاحه الأعاصير، وتحركه الصراعات العنيفة المدمرة للكائنــات الهشــة.

ثورة أول نوفمبر ليست استثناء من الثورات الحية المبدعة القادرة على التجديد والتغيير ؛ التضحيات الجسيمة التي دفعها الشعب الجزائري من أجل دحر القوات الغازية الأجنبية، والإطاحة بالحكام المحليين الظلمة عندما يستبدون. الآفاق الواسعة التي فتحتها أمام الشعب الجزائري.

اثناء لهيب الثورة المسلحة ومع بداية الإستقلال ؛ تطلع الشباب الجزائري بنية وحيوية في السبعينات. آماله وطموحاته في بناء دولة عصرية ومجتمع حديث. فالمشكلة ليست في الثورة ؛ إنما في استعابها وتسييرها بالأدوات والمناهج اللازمة والمناسبة.

فمن واجبنا اليوم، القيام بنقد تقويمي ثوري قوي وصارم ؛ بدون شفقة، أو هروب من الحقائق، للإنحرافات والأخطاء التي وقعت في المسيرة الثورية الوطنية ؛ بعقلانية راسخة لا تخطئ الهدف، ولا تدخل في تصفية الحسابات الضيقة، أو في التبريرات التي لا مبرر لها. وأن يتسم هذا النقد بالحيوية والجرأة، والإنفتاح على المجتمع بإشراكه فيه والإنفتاح على العالم باستخلاص المتغيرات الحاصلة والإستفادة منها. يجب أن نبعد الخوف مما يمكن أن يترتب عن هذا النقد من انعكاسات، وثلم لبعض القيم والمعالم. إن مثل هذا التقويم قد يكون جارحا ومؤلما، بدون شك، ولكن لابد منه لنصحح الوضع. ومن الأفضل أن يقوم به الوطنيون خير من أن يقوم به الخونة ؛ أو تقوم به الأجيال اللاحقة. فالتقويم الوطني يجدد

الثورة ويعزز وحدة الأمة ويصحح المسيرة. أما تقويم الخونة سيدمر ما تبقى من الثورة لأنه تقويم انتقام وتصفية حسابات : أما الأجيال الوطنية القادمة فستكون محرومة من الخبرة التي تكونت أثناء الإنحرافات والأخطاء ومعرفة الخلفيات بكيفية موضوعية.

ثورة أول نوفمبر اليوم ليست ثورة الخمسينات ؛ ولا ثورة أي عقد من عقود الإستقلال في مدها وجزرها ؛ في صعودها وهبوطها، والتي أضعنا الكثير من فرصها هدرا .ثورة نوفمبر اليوم تعني : الحرية : الحرية بأوسع معانيها ؛ لقد نلنا الإستقلال ولم نحصل على الحرية ؛ هذه حقيقة ساطعة، الحرية التي فقدناها كنظام حكم، وكمجتمع تقليدي، وفئات مثقفة متقوقعة ومعزولة ينفي بعضها البعض ؛ فاقدة لسعة الأفق والقدرة على الحوار، وتحمل عبء الإختلاف، أفكار جامدة مغلقة ؛ تريد أن تقولب كل شيئ حسب مقاسها الخاص، وكل ماعداها هرطقة، كانت تلك الهرطقة فكرية أو سياسية أو دينية وأخلاقية. فقدنا حرية العقل "القسمة العادلة بين البشر" كما كان يقول المعتزلة. و"الناس مشتركون في العقول وإن اختلفوا في اللغات" كما يقول أبو حيان التوحيدي المفكر الفيلسوف الأديب المتصوف. العقل الذي كرم به الله الإنسان ؛ وفضله على العالمين، وامر باستعماله في شؤون الكون والحياة ؛ حرية استعمال العقل إلى أبعد حدوده في التفكير والنقد والتقويم والتعديل ؛ حقه في حرية الإبداع وما يتفرع عنه من نتائج ؛ حرية الفكر والتعبير عنه بصوت عال ؛ بدون تردد أو خوف ؛ وحرية تدبير الوسائل لهذا التعبير ؛ حرية الإختيار الحر للإنتماء السياسي والفكري ؛ حرية تقبل التنوع والتعدد والنقد والنقد المضاد في رحابة صدر ؛ وفي سلوك إنساني متحضر ومتجذر في محيطه وبيئته، بعيدا عن التقليد والأفكار المسبقة. حرية تجعل المواطن يثق في نفسه وبلاده، وفي نظامه السياسي الذي اختاره ؛ حرية تربط اللحمة بين المواطن والسلطة وفق العقد الإجتماعي المتفق عليه في الأنظمة المتقدمة. حرية مواطن يعتز بوطنه، يحبه ويدافع عنه باقتناعه وإرادته، ويكون معنيا بمصيره، وليس مجرد كائن يتنفس كبقية المخلوقات البيولوجية في هذا الكون. حرية تحقق الإنسجام بين افراد المجتمع ؛ الذي يكون، بهذه الحرية، قد تخلص من الخوف ؛ الخوف من الآخر ومن

المصير : ومن عقدة ذنب الإختلاف، ومن عبودية وتسلط واستبداد الحكم. فالمجتمع الحر المنسجم بصفة طبيعية، عن وعي واقتناع واختيار حر هو الذي يبني النظام السياسي الحر، ويحقق الإبتكار في كل مجالات الحياة : يبتكر وسائله المادية والتقنية لمعيشته، ويبدع أفكاره الخاصة التي يشارك بها في الحضارة الإنسانية المتفتحة بطبيعتها، والتي ترفض أشباه الحضارات والأفكار والمبادئ الزائفة. مجتمع العبيد لا يمكن ان يحقق التنمية ولا يدرك معنى الإستقلال، فضلا عن الحرية. لا يبدع فكرا ولا ثقافة ولا يبني حضارة. هذه الحرية لا تتحقق إلا في إنجاز المشروع الوطني الثوري التحرري الذي تتجسد فيه حرية الوطن وحرية الثروة الوطنية المتنامية ؛ وتحرير الإنسان الجزائري من الخوف، ومن ظروف الحياة القاهرة المذلة.

هذه الحرية ؛ بما تفتحه أمام الجزائريين أفرادا وجماعات، من إمكانيات لا حدود لها، في حياتهم الخاصة والعامة. هذه الحرية هي التي على الثورة اليوم أن تحققها، وعلى الجزائريين الوطنيين، بمختلف تياراتهم واتجاهاتهم، النضال من أجلها كحاجة جماعية ونقطة إجماع تنطلق منها إلى قضايا أخرى لا تقل أهمية، لتحقيق الحريات الأساسية للمواطن وصون حقوقه ؛ بعيدا عن كل أنواع الضغط والإكراه.

ثورة أول نوفمبر تعني اليوم :

إيجاد نظام حكم عصري متحرر من آثار الإقطاع السلبية المكبلة للمجتمع ؛ المتمثلة في القمع والإستغلال، والإنغلاق والعزلة ؛ ومن الجهوية الكريهة، والقبلية المتخلفة. نظام حكم متحرر من القمع والإستبداد ؛ بل محارب لهما بحكم تكوينه وطبيعته والآليات التي تسيره ؛ نظام حكم مبني على المؤسسات وليس على الأشخاص ؛ والإنتقال من نظام الأشخاص وأمزجتهم المتقلبة ؛ إلى المؤسسات وأنظمتها القانونية والتشريعية ؛ هو انتقال نوعي من الأنظمة الإقطاعية المتخلفة إلى الأنظمة المعاصرة، المبنية على حرية الإعتقاد والإختيار. نظام نتحرر فيه من قبضة الكتل ومراكز القوى الخفية ؛ المبني على التراضي الملغم بالشك والخوف ؛ التراضي على تقاسم السلطة ؛ والمصالح، ونظام الكوطات الجهوية والحزبية والفئوية. نظام ديمقراطي مبني على التعددية

السياسية وعلى حق الإختيار، والتداول على السلطة، يضمن في نفس الوقت، التنظيم الحزبي العصري الديمقراطي ؛ أي يكون أحزابا حديثة على أسس المفهوم الحديث للديمقراطية ؛ ويبعد عن الحياة الحزبية النزعات المتطرفة الجهوية والعرقية، الدينية واللغوية، التي يمكن أن تتحول بسهولة إلى قوى دكتاتورية متعصبة إقصائية، وأن نقضي بصفة نهائية، على آفة التزوير المدمرة.

هذا النظام السياسي المؤسساتي الديمقراطي الجمهوري هو الذي يحدد طبيعة وهوية وأهداف استراتيجية الدولة الجزائرية الحديثة، بمهامها ووظائفها المختلفة، لتجسيد السيادة الوطنية، وتجسيد حرية وسيادة الشعب في اختياراته الدستورية. في هذا السياق، يجب وبسرعة، إخراج الدولة من نظام البازار الذي أصبحت تتخبط فيه. ويهددها بالإنهيار ؛ البازار السياسي والإقتصادي والأخلاقي ؛ إغلاق مكاتب السمسرة في مقرات الدولة، وطرد السماسرة منها، وشن حرب وطنية حقيقية شاملة على الرشوة ؛ على الراشين والمرتشين ؛ هذه الآفة التي أصبحت تهدد كل شيئ بالدمـــار ؛ الإقتصاد والسياســـة والأخـلاق ؛ المجتمع والدولـــــة.

الثورة اليوم، تعني :

التخلص من الإدارة البيروقراطية الحالية المكبلة لنمو وتطور البلاد ؛ بالإضافة إلى الآفات المنتشرة فيها ؛ وفي مقدمتها الرشوة والفساد، وتكوين إدارة عصرية تعتمد على أقل عدد من البشر، وبأعلى كفاءة مهنية وأحدث وسائل تقنية ؛ إدارة فعالة تتسم بالمردودية واقتصاد الوقت ؛ ضمن برنامج مخطط يصرف الأكثرية البشرية التي تثقل إدارتنا وتحويلها إلى قطاعات الإنتاج والخدمات.

كما ان الثورة تعني :

تطوير نظام أمننا، بكل قطاعاته وتحديثه، وتمكينه من الوسائل التقنية العالية، ومراكز الدراسات المختصة. ذلك من أجل توفير حماية حياة ومال وعرض المواطن في مدن مكتظة فوضوية محاطة بسلاسل من الأحياء الفقيرة ؛ وفي ريف يتقهقر تحت زحف سياسة التفقير والتجهيل،

ومكافحة الجريمة المترتبة عن هذا الوضع ؛ وعن سنوات الإرهاب الدموية ؛ ونظام المافيا، بكل أشكالها المالية والسياسية والإجتماعية.

نظام أمن قوي مؤهل في كل لحظة للدفاع عن السيادة الوطنية وحماية التراب الوطني بالكفاءة العالية اللازمة.

الثورة اليوم تعني كأولوية عاجلة : تكوين القوة العلمية التكنولوجية الوطنية الحديثة. هذه القوة مرهونة بمنظومة تربوية متطورة تتوفر لها الشروط التي لابد منها من الهياكل الملائمة، وكفاءة عليا في تأهيل المدرسين والأساتذة والباحثين. وهذا الهدف لا يمكن أن نصل إليه إلا بسياسة مدروسة ؛ واضحة المعالم في الرؤيا، صارمة في التنفيذ من طرف إدارة بيداغوجية علمية تكنولوجية متخصصة وخاصة ؛ بعيدا عن الإدارة البيروقراطية المتنافية مع الإبتكار وعن اللجان الفضفاضة. وهذا يقتضي التوجه كلية إلى الجامعة، وما تحمله من أعباء في تكوين الإطارات الوطنية المتخصصة العالية في مختلف المجالات ؛ ووضع استراتيجية ملائمة لنظام وطني للبحث العلمي، ووقف نزيف هجرة الأدمغة الوطنية، واسترجاع ما يمكن من التي هاجرت ؛ وخطة للإستفادة مما هو باق منها في الخارج. وهذا يتطلب اقتطاع حصة معتبرة من مداخيل المحروقات وتوجيهها إلى ما يحتاجه البحث ؛ من مخابر وتأهيل وإعادة تأهيل الباحثين ؛ وربطهم بهيآت ومراكز البحث والجامعات المتطورة في العالم ؛ ومن توفير بيئة علمية ملائمة : بما فيها من إسكان لائق وأجور كافية مكفية للباحثين.

وفي مقدمة أولويات الثورة اليوم، القضاء على الفقر ؛ فالفقر "بؤرة البلايا ومجمع الرذيلة" كما يقول ابن المقفع. فلا عزة ولا كرامة مع الفقر. ومن العبث الحديث عن حريات وحقوق الإنسان ؛ وعن العدالة والديمقراطية في بلد ينتشر فيه الفقر والتعاسة المذلة. ومن السخافة أن نتحدث عن ثورة أول نوفمبر عندما يتعرض قسم من المجتمع الجزائري إلى المجاعة ومهانة الجهل ويسقط فريسة للفقر ؛ كان هذا النوع من الحديث يكون خيانة للثورة وشهدائها. ففي حديث مع أحد الدبلوماسيين من كوريا الجنوبية قال : "إننا قبل أن نبني الديمقراطية اجمعنا على أن نقضي على الفقر ؛ وأفهمنا الشعب بأنه إذا أراد أن يعيش كريما أن يعمل وأن يعرق ؛ وكان هذا محل إجماع عندنا".

إن تحقيق الأهداف المطروحة أمام الثورة اليوم، الثورة المتجددة ؛ وفي مقدمة تلك الأهداف القضاء على الفقر ؛ ينبغي ضبط مشروع تنموي وطني منسجم ومتكامل يشمل جميع الميادين. مشروع تنموي ضمن مشروع التحديث الوطني ؛ يوفر الشروط لدولة قوية باقتصادها بعلمها بثقافتها بمجتمعها الحر المنسجم، بإدارتها الكفأة، باقتصادها العصري الشفاف المبني على القدرة الإنتاجية وعلى التنافس الحر. هذا المشروع التنموي التحديثي الوطني هو الذي يؤهلنا للعيش في عصر العولمة ؛ وليس التشدق بالكلام والتصريحات الفارغة : فالعولمة هي صراع المال : صراع العلم، صراع الثقافة، صراع القوة. إنها ساحة تعج بالفيلة والثعابين والوحوش الكاسرة. فالقوي يأكل فيها الضعيف. هذا هو قانون كل المعارك المفتوحة.

ونعتقد أن هذه الأهداف الكبرى يجب أن تكون محل إجماع وطني، مادمنا نتفق جميعا على أن ثورة أول نوفمبر هي الأساس، وأن تعددية الإجتهاد المتمثل في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في تحديد أقصر السبل للوصول إليها وبأقل التكلفة ؛ وتعبئة أكبر طاقة للأمة لتحقيقها.

ويبقى السؤال الأول والأخير، كيف نجدد الثورة، وما هي القوى الوطنية التي تقوم بهذا التجديد؟ إذا نظرنا إلى جزائر السطح الحالية ؛ فسوف لن نجد جوابا، وإذا فحصنا جزائر ما تحت السطح ؛ نقول نعم : هناك إمكانية هائلة لتجديد الثورة، وهناك طاقات قوية مؤهلة للقيام بهذا التجديد. يجب قلب الجزائر من تحت إلى الفوق لتمكين جزائر ما تحت السطح للتعبير عن نفسها والقيام بمهامها. هذا يقتضي المزيد من الحرية، ومن النقاش الواسع والمفتوح حول القضايا الوطنية الكبرى، بدون خوف وبدون خلفيات. فالمجتمع الجزائري، رغم الهزات والمطبات هنا وهناك، فقد تطور بشكل حاسم منذ الإستقلال. وهذا بفضل الثورة، مع ما صاحب إنجاز المشروع الثوري من أخطاء وتجاوزات ؛ ذكرناها بالتفصيل ؛ فهناك اليوم مجتمع جاهز، بكل مقوماته للدخول في معركة المستقبل، عن طريق تجديد الثورة، وبعث وطنية جديدة متجذرة. يتحقق هذا إذا قضينا على الخور الوطني المهيمن المتسبب في إضعاف الهمم،

وكسر الإرادات، وإطفاء شعلة الأمل. نحن بحاجة إلى بعث وطنية جديدة، فتية، متفتحة، ذكية، قادرة على قيادة النضال الوطني من جديد، تبرز قوة الجزائر وإمكانياتها الحقيقية البشرية والمادية، في حاجة إلى تجديد وعي الأمة، وشحذ همتها لتحقيق وثبة وطنية قوية ؛ ولا يتحقق هذا إلا ضمن مشروع وطني ثوري تحديثي متجدد ؛ تشارك في صياغته وإنجازه جميع القوى الحية في البلاد.

جبهة التحرير الوطني ـ المبدأ والمآل

مشكلة الجزائر هي مشكلة جبهة التحرير الوطني ؛ ومشكل الجبهة هو مشكل الثورة. ضربت الجزائر يوم ضربت الثورة، وضربت الجبهة يوم ضربت الثورة ؛ الجزائر والثورة والجبهة عناصر وثيقة الإرتباط ببعضها البعض ؛ يتأثر كل منهما بالآخر ؛ والجبهة التي نتحدث عنها هنا ليست ذلك الحزب الذي سلت عليه كل السكاكين المشحوذة ؛ ومن الجهات المختلفة، والذي سمي في عهد ما "جهازا". الجبهة التي نعني هنا هي المشروع ؛ مشروع ثورة أول نوفمبر المنتصرة ؛ الأشكال والعناوين التي تقلب فيها هذا المشروع : الكوابح التي وضعت أمامه ؛ القيود التي كبلته ؛ التشويه الذي لحق به ؛ المناورات والمؤامرات التي حيكت حوله ؛ محاولات الإجهاض التي أخرت الجنين ولم تنجح في إسقاطه ؛ الجنين الذي سيبقى في رحم الأم الجزائر إلى أن يولد كاملا ويرى النور. قد تكون عملية الميلاد وعصة ومصحوبة بآلام أشد من آلام المخاض العادية ؛ وقد تكون عملية قيصرية، مع ما في ذلك من مخاطر. ولكن المولود مولود الجزائر الجديدة لا بد أن يرى النور، فيكبر ويجلجل في أعماق الجزائر ؛ جبالها ووهادها شطآنها وصحاريها ؛ وأن يزرع الأمل والنور في جميع أنحائها وحناياها.

فالجزائر هي الجزائر ؛ الجزائر الشامخة في أحضان البحر المتوسط.

وثورة أول نوفمبر المجسدة لهذا الشموخ. وجبهة التحرير الوطني هي التي أزاحت عنه الستار ؛ وأيقظته من السبات وقادته إلى النصر. هي التي فجرت الثورة التي أوصلتنا إلى الإستقلال منتصرين، وبدون قيود. وحدت الأمة وراء الكفاح المسلح ؛ أرست المبادئ الكبرى لثورة وطنية شعبية

متجذرة وأصيلة : نابعة من أعماق الأمة. ثورة تحرر الوطن، تحرر الثروة الوطنية، تحرر المواطن الجزائري من المذلة والمهانة ؛ تحقق له الحرية وتوفر له شروط الكرامة ؛ الكرامة الإنسانية العالية ؛ الكرامة الجزائرية التي كانت عنوانه على مر العصور، الثورة التي حددت الأهداف التي تشكل معالم الجزائر الحديثة في محيطها الإقليمي والدولي تكوين الدولة العصرية على البحر الأبيض المتوسط ؛ لتكون ندا وكفأ للدول المتقدمة شمالا وعونا وسندا لشقيقاتها جنوبا ؛ دولة متفتحة مشاركة في الحياة الدوليـة بتجربتهـا الخاصة، ومـا تحملـه تلك التجربـة من مبـادئ إنسانيـة عالية.

ثورة أول نوفمبر زرعت الوعي الوطني والتحرر العميق في روح الشعب الجزائري ؛ حررته من الإحتلال ؛ ومن الخوف : ومن الحصار الشامل ؛ حصار الإستعمار والجهل والفقر والتخلف. خاضت معركة الإستقلال بنجاح ؛ وخاضت المعارك المعقدة الصعبة ؛ معارك تثبيت الإستقلال ؛ معارك الصراع مع الإستعمار الجديد في ظروف الحرب الباردة بسلوك خط مستقل مع مجموعة عدم الإنحياز ؛كان لها شرف معركة قيادة العالم الثالث من أجل نظام دولي ؛ اقتصادي سياسي ؛ عادل ؛ يضمن المصالح المشتركة على قدم المساواة ؛ معركة المواد الأولية ؛ باعتبارها الإمكانيات الوحيدة التي تملكها البلدان المتخلفة في مواجهة الدول الرأسمالية الجشعة، معارك الطاقة ؛ معارك التأميمات.

خاضت الثورة معركة التنمية الوطنية بجميع أبعادها ؛ استكمالا للمشروع التحرري الوطني ؛ تحقيق العدالة الإجتماعية، والخروج من التخلف ؛ وفق اختيارات كبرى قابلة للإثراء والتعديل، ولكن، دائما، في استراتيجية التحرر التي حددتها الثورة.

هذه هي الثورة التي قادتها جبهة التحرير الوطني. فما هي مشكلتها اليوم ؛ بين المشاكل المعقدة المتعددة الجوانب التي تواجهها الجزائر.

بدأت مشاكل الجزائر عندما وقعت جبهة التحرير الوطني، كمشروع وتنظيم، في الأسر ؛ أسر السلطة ؛ والصراعات التي كانت تدور حول هذه السلطة. في قلبها ومحيطها كانت الجبهة حركة وطنية تاريخية كبرى ؛ انبثقت من الشعب كقوة طلائعية مفجرة للثورة المسلحة التي أوصلتنا إلى

الإستقلال. برزت كقوة ثورية جديدة لإحداث قطيعة جذرية مع أطراف كثيرة كانت تكبل حركة الشعب نحو الإنعتاق ؛ قطيعة مع نظام الإحتلال الأجنبي البغيض ؛ قطيعة مع وضع سياسي مسدود مهيمن على الحياة الحزبية ؛ داخل كل حزب وبين الأحزاب مع بعضها ؛ أصبح يشكل عجزا في مواجهة نظام الإحتلال الذي كان يزداد شراسة كل يوم، بعد مجازر 8 ماي الرهيبة ؛ قطيعة لتجاوز الأزمة، وإعطاء فرصة للشعب الجزائري لفك القيود. كانت هذه القطيعة تعني التغيير ؛ والخروج من حالة الإنسداد إلى مرحلة نوعية متحررة من كل قيود الجمود.

لكن الجبهة التي أحدثت هذه القطيعة التاريخية لم تستطع أن تحدث قطيعة جذرية لتجاوز أزمة 1962 ؛ فوقعت في الأسر، ودخلت في خط التقهقر بدل أن تقوم بالقفزة النوعية، وتركت المجال للصراعات حول السلطة ؛ بدل الدخول في مشروع الإستقلال الذي كان يقتضي القيام بعملية تحديث شاملة تتجاوز النزاعات الجهوية والقبلية والفئوية.

والحقيقة أن هذا التقهقر بدأت معالمه تبرز في خضم الثورة المسلحة ؛ عندما طرحت تلك الثنائية المعروفة في شكل تعارض "أولوية الداخل على الخارج" و"أولوية السياسي على العسكري". فأحدثت شرخا تسبب في نزاع حقيقي داخل قيادات الثورة. وقد انتهت هذه الثنائية إلى وضع معكوس في الميدان، فكانت أولوية العسكري على السياسي، وأولوية الخارج على الداخل. بدأ هذا الوضع المعكوس في لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة كرد فعل على مقررات مؤتمر الصومام، وتجلى في النقاش حول مفاوضات إيفيان التي انتهت بوقف القتال وإعلان الإستقلال، وظهر بشكل أوضح، في الصراع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة الذي فجـــر أزمـــة 1962.

وكان موضوع الجبهة غائبا في هذا الصراع، ولم يفلح مؤتمر طرابلس الذي انفرط قبل أن يتم في معالجته، ليترك المجال لفتح جبهة عريضة للصراع بين الحكومة المؤقتة التي يقول أعضاؤها أن سبب الأزمة هو قضية الشرعية وأن الحكومة هي الممثلة لهذه الشرعية التي تمردت عليها قيادة الأركان التي يقول قادتها أن جوهر الصراع هو حول مصير الثورة ومصير جيش التحرير الوطني، أي بين أولئك الذين كانوا يريدون حلا

على الطريقة التونسية والمغربية التي تعني حل جيش التحرير وتعويضه بجيش نظامي محترف، وأن يترك اختيار التوجه السياسي إلى الشعب، بينما رفضت قيادة الأركان هذا الحل، كما يقول ممثلوها ؛ رفضت حل جيش التحرير الوطني ؛ ورفضت أن تنتهي الثورة مع نهاية حرب التحرير، بل تستمر في مهمتها في بناء ثورة الإستقلال عن طريق اختيارات شعبية جذرية بإيجاد نظام ثوري يستمد شرعيته من الشرعية الثورية، ومن شأن هذا المشروع أن يجعل الأغلبية الكبرى من الشعب تستفيد من هذا النظام، ويحرر البلاد من التبعية ؛ نظام يهدف إلى تصفية حركة الإستعمار بشكل نهائي. وكان يمكن لهذه الإجتهادات أن تكون مثمرة ؛ وتفتح طريقا لاختلاف الرأي في معالجة القضايا الوطنية ؛ لو أنها تمت في كنف الهدوء ؛ وتقبل اختلاف الرأي الآخر ؛ وكان الميدان الوحيد الذي يتم فيه النقاش هو جبهة التحرير الوطني. ولكن الجبهة وضعت على الهامش ؛ رغم الأشكال المظهرية ؛ كوجود مكتب سياسي الذي انحاز لقيادة الأركان ؛ ولم يكن هذا الإنحياز مبنيا على اقتناع ؛ رغم أن الذين كانوا فيه من السياسيين الكبار ؛ ولكن كان لحسابات خاصة ؛ منها ترجيح الجهة التي معها القوة التي يمكن أن توصل للسلطة.

حاولت الجبهة أن تسترجع المبادرة : وسرعان ما برز الصراع من جديد بينها وبين الإدارة التنفيذية "الصراع بين الرئيس بن بلا، ومحمد خيضر".

وقد انتهى هذا الصراع مؤقتا لصالح الجهاز التنفيذي/ الرئاسة والحكومة/ تحت المراقبة الخلفية للطرف العسكري.

وقد أعيد الإعتبار مؤقتا إلى الجبهة في مؤتمر 1964، تحت برنامج جديد/ ميثاق الجزائر/ وقيادة جديدة ؛ لجنة مركزية ومكتب سياسي ؛ رغم التناقضات والمنازعات المتولدة عن ثورة التحرير ؛ إلا أن هذا المكسب السياسي قضي عليه في 19 جوان 1965، تحت عنوان التصحيح الثوري ؛ وتحولت الجبهة إلى مجرد جهاز من أجهزة الدولة الأخرى. وليس هو الجهاز الأهم وإنما هو العربة المستغنى عنها ؛ أو التي لا يحتاج إليها إلا عند الضرورة ؛ وما أكثر الضرورات في نظام وليد لم يستكمل بناءه.وبتحويلها إلى جهاز، أصبحت الجبهة في إقامة جبرية للتحكم فيها والحد من تأثيرها.

وبدأت الصورة تظهر في الشكل التنظيمي العام، وفي توزيع تركة الثورة المسلحة ؛ فالمناضلون الأكثر كفاءة يذهبون إلى الأجهزة التنفيذية، أغلبهم من المكونين بالفرنسية، والإطارات الأقل كفاءة تذهب إلى الحزب ؛ المجاهدون الأصغر سنا والأكثر استعدادا للتلاؤم مع تطور الجيش يبقون فيه، والخارج عن هذا المقياس أو غير المرغوب فيه يندمج في الحزب. تنفرد الإدارة بالإطارات المكونة بالفرنسية ؛ ويلتف المعربون حول الحزب ؛ ومن هذه النقطة حدث شرخ كبير في النظام الذي كان في حاجة إلى الإنسجام في مرحلة تكوينه. فتدريجيا بدأت الهوة تتسع سلبا بين هياكل الحزب والأجهزة التنفيذية ترتب عنه وضع شاذ فيما بعد ؛ جهاز سياسي يعتبر نفسه قائد البلاد لا يعرف الكثير عن حقائق ما يجري في دواليب الإدارة، باستثناء ما يظهر على السطح، وإدارة تسير البلاد في مجتمع ناشئ وفي حالة التحول، بدون ضوابط سياسية. وكان هذا الوضع أحد أسباب الإنهيار الذي لحق بالبلاد ؛ وأحد العوامل الرئيسية التي أحدثت شرخا عميقا في المجتمع.

وقد استعمل جهاز الحزب، بعد 19 جوان 1965، ولفترة، كعنوان لتغطية الشرعية الثورية. وكميدان لتفجير الأزمات والتناقضات التي لم يتخلص منها النظام بالتغيير الذي وقع في هذا التاريخ : معالجة مشكل الولايات بإحداث الأمانة التنفيذية التي جمعت قادة الولايات، إلا أن هذه الأمانة لم تعمر طويلا ؛ وبقيت المشاكل كما هي. كما كانت أداة لمجابهة القضايا المترتبة عن محاولة انقلاب 14 ديسمبر 1967، ثم ميدانا للصراع العام والحاد حول الثورة الزراعية. وفي كل هذه الحالات لم تكن ساحة لمناقشة القضايا الوطنية الكبرى ؛ والتي كانت تتمثل في التحول الكبير للمجتمع الجزائري من عهود الإحتلال والإقطاع إلى عهد الإستقلال ؛ بما يفترض فيه أن يكون عهد التغيير الثوري، وبناء الدولة العصرية على أساس مؤسسات شرعية واضحة مختارة من الشعب ؛ وتحديث الجزائر بصفة جذرية لتكون قادرة على التعايش والصراع مع البلدان المتقدمة.

وبقيت هذه الحالة تراوح مكانها في وضع دقيق للغاية بدأت تبرز معه مشاكل النمو الجديدة. والمتطلبات التي يطرحها هذا النمو في الأفكار والحاجات وفي البنى الإجتماعية. وكانت استراتيجية الرئيس بومدين

الذي كان يراهن على الزمن الذي لا يتحكم فيه، مبنية على قيادة توازنات دقيقة متناقضة إلى حد التعارض، ومليئة بالمتفجرات. فكانت الصراعات الحادة الخفية من 1972 إلى 1976. والذي كان النظام يتحكم فيها ويمنعها من الهبوط للشارع ؛ بما كان يملكه من سلطة، ولأن معظم الأطراف المتصارعة في الخفاء كانت من صنعه، ومدينة له في موقعها من السلطة، إلى أن طرح النقاش حول ميثاق 1976. وكانت شجاعة قوية من الرئيس بومدين أن يطرح نظامه في عشرية كاملة، لنقاش شعبي مفتوح في المهرجانات العامة، وفي أجهزة الإعلام المرئية ؛ المسموعة والمكتوبة.

ورغم محاولة بعض الأطراف في النظام التي كانت تتحكم في التوجيه وفي أجهزة الإعلام. حصار ذلك النقاش وقد أبرزت المشاركة الشعبية الواسعة : سيما من الشباب، وجود تيار شعبي عارم يحركه وعي عميق بمشروع ثورة أول نوفمبر، الذي ما يزال في معظمه كامنا. وإذا كان التأييد المطلق لهذا المشروع الذي تنتظر الجماهير الشعبية إنجازه. فإن تعرية كاملة شملت القوة الخفية التي بدأت ترفع رؤوسها، وتعمل على عرقلته، متمثلة في بعض رموز الإقطاع والقوى البيروقراطية الموروثة عن النظام الإستعماري المعبر عنها "بالقوة الثالثة"، والتيارات المعادية للإشتراكيــة الموجـودة فــي النظـام ؛ والتــي لم تجرؤ علــى معارضتهـا فــي العلــن.

هذه القوى الشعبية العارمة المشاركة في نقاش الميثاق، كانت تطالب أساسا بتطهير الثورة من المندسين فيها، ومن الطفيليات المتغلغلة في النظام التي أخذت تلتف حول المصالح، مستغلة عناصر نافذة في موقع السلطة. كما كانت تطالب بالحسم في القضايا الوطنية الكبرى ؛ قضايا العدالة الإجتماعية ؛ وإيصالها إلى الأرياف وإلى الجزائر العميقة ؛ بحق المواطن في التعليم، والصحة، والشغل، والسكن اللائق ؛ في الأمن والإستقرار ؛ في ضرورة استرجاع اللغة الوطنية لتتبوأ مكانها الطبيعي في حياتنا ؛ في توزيع الثروة الوطنية وترسيخ سياسة التوازن الجهوي في التنمية ليشمل المناطق الفقيرة والمحرومة ؛ أي بديمقراطية اجتماعية اقتصادية علمية ثقافية شاملة. ولم تكن قضية الديمقراطية السياسية تطرح إلا على نطاق ضيق، وباحتشام شديد.

وقد بين هذا الظهور الكثيف للقوة الشعبية الشابة المشبعة بوعي ثوري المتطلعة إلى إنجاز مشروع الثورة ؛ أن هذه الثورة هي نهر جارف، بدون تأطير يسيرها ويحدد غاياتها، مما جعل الحاجة إلى تنظيم سياسي شعبي قوي يستوعبها : ويحولها إلى أداة فعلية قوية لبناء الجزائر الحديثة، ويجعل منها سدا لمقاومة الإنحرافات التي يمكن أن تهدد المجتمع وتلحق الضرر بوحدته وتماسكه.

ولا نعلم بالضبط ما هي استراتيجية الرئيس بومدين في هذا الموضوع، بعد ذلك النقاش الشعبي الواسع. ذلك النقاش الذي أخرجه من العزلة ومن الحصار الذي ضرب حوله، من خلال الأزمات الداخلية التي عاشها النظام منذ 1972 إلى 1976، وبالخصوص بعدما اتجهت الندوة الوطنية للشباب غير الوجهة التي كان يريدها. ولا ندري هل خرج قويا من تلك العزلة. أم أن الطوق الذي ضرب حوله كان أقوى، ولا لماذا لم يحدث التغيير الذي طالبت به القوى الشعبية في النقاش. فالواضح أنه كان يريد أن يعمل شيئا ما. ظهر ذلك في التغيير الوزاري الذي أجراه في سنة 1977 الذي اعتبرته جماعة أنه يسير في طريق التحديث والتخلص من القوى المحافظة في النظام التي كانت تعرقل مسيرته، واعتبره آخرون بأنه يتجه نحو التغريب.

ولكن الذي يعنينا في الموضوع الذي نعالجه، المتصل بجبهة التحرير الوطني، أن الرئيس بومدين اتجه بقوة نحو إعادة تنظيم الجبهة وتجديدها، وبدأ يدرك ذلك الخلل الذي أصاب النظام بسبب ترجيح كفة الإدارة ؛ وعدم العناية الكافية بالجهاز السياسي. وتجلى الإهتمام الجديد بإسناد مسؤولية الجبهة إلى أحد المقربين إليه وهو السيد محمد الصالح يحياوي، وتشكيل لجان حزبية موسعة للقطاعات الإستراتيجية الكبرى شاركت فيها الإطارات الوطنية بمختلف تياراتها ومشاربها ومن كل القطاعات، للإعداد لمؤتمر الحزب الذي كان منتظرا أن يفصل في القضايا الكبرى التي طرحت في النقاش، وتصفية التناقضات التي كان يعيشها النظام. كان هذا واضحا في الخطب التي ألقاها الرئيس في كل من قسنطينة وتلمسان وتيزي وزو. وفي هذا الجو، وهو يقود جبهة الصمود والتصدي كرد فعل عن اتفاقية كامب دافيد، غادر الرئيس

بومدين الحياة يحمل معه أسراره، ومشروعه الخاص بتغيير استراتيجية الحكم. فقد كان كتوما، لا يبوح إلا بالقليل فيما يريد. ذهب ولم ينجز مشروعه، ولا يستطيع الدفاع عن نفسه، بما يرميه به خصومه ؛ بل وحتى من الذين كانوا مقربين إليه أو يعتبرون أنفسهم كذلك، أو الذين يعدونه مسؤولا عن كل الأخطاء، منذ سنة 1962 باستعماله الجيش لاستلام السلطة أو اختياره للنظام الإشتراكي الذي تسبب في "كل الكوارث" كما يزعمون. نعم لا يستطيع الدفاع عن نفسه من السهام التي يرميه بها هؤلاء وأولئك ومن كل جهة في الخفاء والعلن. ولكننا لا يمكن أن ننكر، مع هذا وذاك، بأن عهده كان أحسن عهد في الإستقلال ؛ وفر الإستقرار النسبي، ولو مؤقتا للبلاد، ووفر الأمن، وأوصل المواطن إلى المدرسة ؛ وفر له فرص التعليم والتكوين من المدرسة إلى الجامعة ؛ إلى أكبر الجامعات في أوروبا وأمريكا، وبالمجان ؛ كما وفر له فرص العلاج، والشغل ؛ كون الجيش الوطني الشعبي الذي وجدناه في أعسر ظروف الأزمات كقوة وحيدة متماسكة، بوأ الجزائر مكانـــة عاليـــة حظيت فيها بالإحتـــرام والتقديـــر والهيبـــة.

وتبقى أسئلة كثيرة مطروحة ؛ هل أن الذين ورثوه في الحكم، وعقدوا المؤتمر الرابع تحت شعار الإستمرارية، قد فكوا شفرة الأسرار التي حملها معه، ليجسدوا من خلالها ذلك الشعار؟ هل كانوا من الأوفياء للمشروع الذي كان يريد تحقيقه؟ هل كانوا عالمين به، وهل كانوا مقتنعين ؟ وماذا كانت تعني تلك الإستمرارية؟ وماذا كان سيفعل الرئيس بومدين لو وصل إلى المؤتمر؟ فكيف كان سيكون مصير الجبهة ومصير النظام ككل؟ وما هو الطاقم الذي كان يذهب به في نقلة الجزائر إلى مرحلة نوعية؟ هل كان يذهب بالطاقم القديم أم بأطقم جديدة ومغايرة؟ ألم يكن الذين كانوا في قائمة التغيير هم الذين ورثوه في الحكم؟. إن السلوكات التي أعقبت فيما بعد تجيب على الكثير منها، والجواب الأكثر وضوحا، أن التوجه كان يسير ضد التيار الذي كان يسير فيه ؛ وأن ما وقع كان أقرب إلى التصفية منه إلى الإستمرارية ؛ رغم كل المظاهر والتصريحات.

ففي المؤتمر الرابع اتضح شكليا أن جبهة التحرير الوطني تأخذ مكانها الطبيعي كحركة شعبية ثورية ؛ وأنها أصبحت تتمتع بلجنة مركزية ؛

ومكتب سياسي ؛ وأن كل القرارات الوطنية تؤخذ أساسا في هذه المؤسسات السياسية، وخصصت للجبهة إمكانيات خاصة ؛ مقرات وميزانية معتبرة. قامت اللجنة المركزية بدراسة ملفات وطنية هامة ؛ الطاقة، الفلاحة، القطاع الخاص، التربية الوطنية، الثقافة، الإعلام. أنشأت لجانا مختصة للقطاعات الحيوية ؛ وحتى أحداث أكتوبر 1988.

عقدت أربع مؤتمرات ؛ مؤتمرين عاديين ؛ المؤتمر الرابع والمؤتمر الخامس، ومؤتمرين استثنائيين ؛ الأول في بداية الثمانينات، خاص بمعالجة أنواع الخلل التي تمس التوازنات الإقتصادية الكبرى، والثاني لإثراء الميثاق الوطني.

كان هذا يبدو في الظاهر ؛ وكانت الأمور تمشي في اتجاهها الطبيعي.

ولكن في الواقع كانت هناك أمور تسير في اتجاه آخر. بدأت بالمؤتمر الإستثنائي الأول، بطرح الشك وإعادة النظر في مشروع التنمية الوطنية، تحت عنوان الخلل الواقع في الآليات الإقتصادية الوطنية ؛ وقعت تصفية التيار الذي كان يعتبر مقربا من الرئيس بومدين ؛ وقعت التصفية على مستوى المكتب السياسي المنبثق عن المؤتمر الرابع ؛ تغيرت اللجنة الإقتصادية في تشكيلتها الأولى التي كان يرأسها السيد عبد السلام بلعيد ؛ ألغيت اللجنة السياسية التي كان مفروضاعليها أن تذهب إلى عمق البناء السياسي ؛ في بنيته وهيكلته وفي محتواه البشري، وجاء المؤتمر الخامس ليكشف عن الواقع المغاير،ولم يقدم كشف واضح عن نتائج المخطط الخامس التي كانت في مجملها، سلبية ؛ تفككت الهياكل الإقتصادية الكبرى عن طريق إعادة هيكلة عشوائية، شتتت الإطارات التي تكونت لها خبرة في التنمية الوطنية ؛ وبقي الخلل في التوازنات الإقتصادية قائما، كما هو، بل ازداد خطورة، وبمجرد بروز بوادر الأزمة الإقتصادية التي كان القائمون على تسيير الإقتصاد الوطني ينكرونها ويدعون أننا بمنأى عنها، أصيبت التنمية الوطنية بالشلل نتيجة القرارات الإقتصادية العشوائية المتخذة في الميدان، وبدأت الإختيارات الوطنية الكبرى تتعرض للإختناق. أما المخطط الخماسي الثاني فقد ذهب أدراج الرياح تحت ضربات الأزمة الإقتصادية التي سيرت بطريقة سيئة ؛ ضاعفت من حدتها القروض القصيرة الأجل من أجل المحافظة على المظهر. وكان

استفحال هذه الأزمة أحد الأسباب في أحداث أكتوبر 1988، بالإضافة إلى العوامل السياسية والإجتماعية.

كان هذا هو الوضع على المستوى التنفيذي الذي كان يعتقد في الظاهر أنه يسير تحت إشراف ومراقبة الجبهة. هذه الجبهة التي لم يتغير وضعها الحقيقي على ما سبق إلا في الأبهة الشكلية ؛ وقد كرس المؤتمر الخامس الواقع الجديد ؛ حيث صفيت مجموعة من العناصر الوطنية من اللجنة المركزية، وكانت هذه التصفية استمرارا لما حدث في المؤتمر الإستثنائي الأول. وتشكل جهاز الجبهة من مجموعة من الأجهزة سميت هياكل، وأصبح السباق على مستوى الشكل مع الإدارة ؛ فعضو الأمانة يجب أن يكون موازيا للوزير أو لكاتب الدولة، والمحافظ موازيا للوالي على مستوى المادة والإمتيازات. وقد خلق هذا الوضع الجديد نوعا من التحالف الغير مكتوب بين الأجهزة السياسية والأجهزة البيروقراطية حول المصالح ؛ رغم بعض النزاعات التي كانت هنا وهناك.

وإذا كان هذا التحالف الأفقي بين تلك الأجهزة، فإن الواقع على مستوى القاعدة النضالية، التي بقيت متصلة بالشعب، كان غير ذلك. فقد كان المناضلون يترصدون الإنحرافات ويندّدون بها في اجتماعاتهم وتقاريرهم، ولاسيما منها تلك الواقعة في الأجهزة الإقتصادية والإدارية.

بل إن هذا التنديد كان يشمل في كثير من الأحيان، الأجهزة الحزبية الفوقية. ولكن أصواتهم لم تكن تسمع. وتنبغي الإشارة هنا إلى تلك التقاليد الراسخة داخل هياكل الجبهة المتمثلة في النقاش الحر وتنوع وتعددية الأفكار ؛ هذا النقاش الذي كانت نتائجه تخنق على مستوى القرار الذي كان ممركزا سواء على مستوى الحزب أو الإدارة. وقد استمر هذا التنديد منذ مطلع الثمانينات وإلى غاية المؤتمر السادس ؛ وأمام هذا الضغط القاعدي، فإن جميع المحاولات التي حاول أصحابها تمريرها من خلال هياكل الجبهة ؛ في دورات لجنتها المركزية أو مؤتمراتها العادية والإستثنائية، باءت بالفشل. وكانت آخر محاولة هي إثراء الميثاق الوطني؛ 1985 ـ 1986 . فقد كان إجماع المناضلين على أن المشكلة ليست في الميثاق، وإنما في أدوات التسيير والأشخاص القائمين عليها. وأمام هذا الفشل قدمت نسخة جديدة باهتة مطاطة للميثاق قابلة لجميع التأويلات.

وقد كان معظم تقارير المحافظات المقدمة للمؤتمر السادس يحمل إدانة ظاهرة، ومبطنة للعشرية الماضية ؛ بالرغم مما أصاب هذه التقارير في طريقها إلى صيغتها النهائية من تحويرات. وفي هذا السياق، وحتى تنصف القاعدة النضالية العريضة التي لم تنخرط في الإمتيازات الجديدة، ينبغي مراجعة التقارير التي كانت تقدمها القسمات والمحافظات ؛ وكذلك المحاضر وأشرطة المهرجانات العامة ؛ وأن خط التعارض هذا الذي كان قائما بين أجهزة حزبية فوقية : وبين إدارة ملغمة، وبين ما هو واقع على المستوى الشعبي المعبر عنه على ألسنة المناضلين ؛ وحتى جزء كبير من الإطارات الوطنية على مستوى التنفيذ والتي لم تكن منخرطة في الحزب. إن خط التعارض هذا انكشف في أحداث أكتوبر 1988 ؛ حيث وجدت الإدارة نفسها في هلع، وجهاز الحزب المركزي المفترض فيه أن يكون مع الجماهير محميا بالدبابات من تلك الجماهير، والقواعد النضالية تائهة. ومن المحزن أننا، دائما نفسر، بصفة عابرة أهم أحداث كبرى، ونقرأها قراءة سيئة ولا نستخلص منها الدرس.

والواضح أن وراء أحداث أكتوبر مناورات صغيرة أمام قضايا وطنية كبرى كانت مطروحة على الساحة ؛ منها ما يتعلق بالحكم الذي وصل إلى طريق مسدود ؛ جعلت الهوة بينه وبين الشعب تتعمق مع مر الأيام، نتيجة أخطاء ارتكبت في تسيير مرحلة التحول الكبرى ؛ منها السياسي والإقتصادي والإداري. ما هي الحسابات التي كانت تجري في الخفاء ؛ وما هو المصير الذي كان يسطر للجبهة ؛ ألم يكن الرفض لأنماط التسيير والتجاوزات والإنحرافات التي كان يندد بها المناضلون في القاعدة، والتي تعكسها تقاريرهم ومناقشاتهم على المستوى الوطني كله. لماذا وقع المؤتمران السادس والإستثنائي بعده في ذلك الجو المشحون بالتشنج والحراسة. هل كان الخوف من تفجير الوضع برمته داخليا. هل كان الهدف محاصرة الجبهة ؛ وإيجاد تنظيمات منافسة، وإيجاد ديمقراطية مظهرية ؛ يمكن اللعب على التوازنات بينها كما هو واقع في عدد من البلدان العربية ؛ لماذا تجاوز النظام قرارات المؤتمر السادس الذي دعا إلى إيجاد منابر داخل الحزب ؛ كتمهيد لتعددية سياسية فعلية ؛ هل أن الجبهة أصبحت تزعج الذين كانت الإدارة تدعي أنها تعرقل تسييرها؟ أم

أن النظام أراد تجاوز الجبهة التي كانت تعرقل، في نظره الإصلاحات الليبيرالية التي كان ينوي إدخالها منذ مطلع الثمانينات ولكن كان عاجزا عن الجهر بها وفرضها وفق نظام سياسي جديد يتلاءم وتوجهاته. هل كان يريد البحث عن متنفس للتذمر الشعبي العام، والذي كان المناضلون يعبرون عنه بوضوح.

كلها أسئلة مطروحة ؛ ماتزال خفاياها مجهولة ؛ الأمر الذي يجعل الإجابة عنها بدقة من الأمور الصعبة في الوقت الحالي. لكن الشعور السائد آنذاك أننا كنا أمام منعطف تاريخي كبير، وأمام قضية وطنية متشعبة يجب التكفل بها. وبهذا الشعور ذهبنا إلى المؤتمر الإستثنائي الذي جمع كل الذين تعاقبوا على المسؤولية منذ اندلاع الثورة المسلحة، باعتبار أن القضية وطنية وينبغي أن نعالجها وطنيا، وبروح وطنية أولا، وأن يكون المؤتمر، بحسب المشاركين فيه، المكان المناسب لمراجعة تجربتنا برمتها، وبطريقة موضوعية لحصر الأخطاء ؛ وتصحيح المسيرة الوطنية، بإيجاد مشروع مستقبلي يجد حلا للأزمة الوطنية، ويحل المعضلات الكبرى القائمة بالنسبة لنظامنا السياسي، وبناء الدولة، وكيفية إدارة المجتمع إلى غير ذلك من القضايا الكبرى. وكان الأمر يقتضي الخروج بقيادة وطنية قوية ومنسجمة قادرة على أخذ القرارات التي تتطلبها المرحلة، مع جهاز تنفيذي ملائم قادر على معالجة الأزمة ميدانيا على مستوى التسيير، وإعادة تنظيم الجبهة بصفة جذرية.

لكن للأسف أن شيئا من هذا لم يقع. فقد فعلت الكواليس والحيل والتحايل والأساليب التقليدية فعلتها، فخرجنا بلجنة مركزية فضفاضة باهتة ؛ ومكتب سياسي متنافر، وبجهاز تنفيذي يبدو في الظاهر، أنه منبثق عن الجبهة ؛ ولكنه في الواقع تتحكم فيه جهات أخرى. وكما كل الأجهزة التنفيذية : الحكومات التي أعقبت أحداث أكتوبر لم تعمر طويلا ؛ بسبب اصطدامها بالجهات التي أعطت الضوء الأخضر لتعيينها.

وبقيت البلاد بدون قيادة حقيقية، تستطيع التحكم في الأزمة وتسييرها في اتجاه الأمان والإستقرار. وماتزال هذه الوضعية قائمة ؛ رغم المدة الزمنية التي مرت عليها من غير أن ترى مخرجا واضحا في الأفق، وذلك بسبب عجز النظام بمختلف أجهزته ومؤسساته الهشة عن اتخاذ المبادرة

التاريخية الحاسمة التي يتطلبها الموقف والظرف، بإيجاد مشروع وطني جديد، يفكك الأزمة، ويبعدنا عن المرحلة أو المراحل السابقة ؛ بما فيها من تعقيدات وسلبيات أوصلتنا إلى المأزق الحالي. لقد انفلت الأمر من الجميع ؛ ودخلنا في محرقة الإرهاب الجهنمية.

فالعجز البيروقراطي/الأمني، في غياب قوة سياسية مؤثرة قادرة على اتخاذ المبادرة والقرارات الحاسمة المطلوبة، هو حالة الوضعية الراهنة بكل ما تحمله من أخطار، وترك الأمور تسير نحو المجهول. لقد ضيعنا الكثير من الوقت ومن الفرص الثمينة، في استراتيجية التحايل والقفز على الواقع. وقد بقيت الجبهة، كجزء من النظام، أحبت أم كرهت، رغم وجود تعددية مبسترة أو مفبركة على السطح، وقد باءت المحاولات لفصلها عن النظام بالفشل. فبقيت في علاقة مد وجزر مع أطراف النظام القائمة. لقد صعب عليها أن تخرج من الأسر الذي تعودت الحياة فيه، ولم تكن لها الجرأة في اتخاذ مبادرات استقلالية، تعطي لها اعتبارها ؛ لقد تعودت على العيش في ظل السلطة، ولم تكن لها الهياكل ولا الإنضباط الضروري التي تمكنها من التحرر، بسبب الإختراقات الكثيرة في صفوفها. والسلطة التي تعودت على الإتكاء على الجبهة ؛ إما للحصول على شرعية لم تستقم بعد، أو لعبها كورقة ؛ في التوازنات الضرورية، والمناورات التقليدية للحفاظ على السلطة، وبقيت الحالة شبيهة بالتوأمين المتلاسقين التي تتطلب عملية جراحية للفصل مع كل المخاطر الممكنة.حسب تعبير الأخ عبد الحميد مهري.

ومع ظهور الإرهاب المسلح الذي أصبح يحاصر السلطة، ويهدد كيان الدولة الوطنية الناشئة، لم تجد السلطة أمامها غير الإلتجاء إلى مناضلي الجبهة الذين وجدوا أنفسهم في خيار بين استقلاليتهم عن السلطة التي كثيرا ما جحدت نضالهم وعرضتهم للغبن، وبين الدفاع عن الدولة الوطنية وعن الوطن الذي أصبح معرضا للخطر. فاختاروا، مع بقاء مطالبهم، بالإستقلالية، الدفاع عن الدولة والوطن، فتحملوا أعباء المسؤولية في الدولة وفي كل المستويات من الدفاع الذاتي إلى الإدارة. وقد دفع الكثير منهم حياتهم ثمنا لهذا الموقف. ومازالت المشكلة قائمة في تحديد العلاقة بصفة نهائية، بين الجبهة والسلطة في هذه المرحلة الإنتقالية

الصعبة. وقد عبر عن هذه الوضعية بشكل دقيق وصائب، السيد مولود حمروش عندما قال "أن تكون الجبهة مع الشعب فهي تضع مشكلة للسلطة، وأن تكون مع السلطة تطرح مشكلة للشعب".

نعتقد أنه من هنا تبدأ المعالجة الجذرية لمشكلة جبهة التحرير الوطني، المتمثلة في هذه المعادلة السهلة المعقدة. فالجبهة كحركة ثورية بتقاليدها النضالية ومبادئها، لا يمكن أن تكون إلا مع الشعب، وأن تترك السلطة تتكفل بمشاكلها، إلى أن تصل إلى إقامة سلطتها الخاصة التي تستمد شرعيتها من اختيار شعبي غير مغشوش وغير مزور ؛ وهذا يقتضي فك الأسر من السلطة، ويقتضي بالخصوص، القيام بثورة جذرية داخلها للتخلص من الأمراض المتفشية والمعدية التي أصابتها في مراحل الأسر المختلفة، وذلك من أجل قيام جبهة التحرير الوطني نظيفة، قوية، منسجمة، ثورية وطنية تقدمية ؛ جبهة للمستقبل ؛ لقد قادت الجبهة ثورة التحرير المسلحة إلى النصر ؛ وقد حيل بينها وبين أن تقوم بثورة الإستقلال ؛ وعليها أن تقوم بها اليوم : أن تقوم بثورة المستقبل، بالقيام بتقديم مشروع وطني ثوري جديد تتعبأ حوله الأمة بكل قواها الحية عن إيمان وبدون تردد. لقد سرقت الجبهة في فترة من الشعب، ثم من المناضلين لتتحول إلى جهاز بيروقراطي ذيلي للسلطة ؛ وعليها أن تعيد قلب الأوضاع بصفة جذرية ؛ أن تعود للمناضلين وأن تعود للشعب وتستلهم منه القوة ؛ تدافع عن قضاياه الكبرى، تقوده نحو الرخاء والإستقرار والعدالة والعدل، نحو التقدم والعصرنة بجرأة وبدون تردد. أن تعيد تنظيمها من جديد، بصفة جذرية من الألف إلى الياء، وبشكل مغاير لأنماط وأساليب الأنماط السابقة، ؛ أن تضع لنفسها آليات للتجنيد والتكوين، والتربية السياسية والنضالية الراقية. آليات تكبح الإنحرافات السياسية والسلوكية، أن تقوم بعملية فرز شامل ومستمر على أسس المبادئ والإلتزام والسلوك ؛ وليس على حسب الولاءات والتكتلات والنزعات الجهوية المقرفة. أن تقوم بعملية تطهير على أساس نضالي حقيقي، وأن تستفيد في هذا كله بما تملكه من خبرة، وما في صفوفها وفي وسط الشعب من احتياط نضالي ضخم، كشعب ثوري ومقاوم، وفي هذا الإحتياط ما يعينها على هذه المهام الجديدة. عليها أن تفصل في

قضاياها وقضايا الأمة مع الشعب التي ينبغي عليها أن تكون بين أحضانه في علاقة ثقة متبادلة متينة، في تنظيم داخلي محكم ومفتوح على الشعب ؛ مبني على الحرية والديمقراطية الداخلية بالإحترام الصارم لتعدد الآراء والإجتهادات في إطار الخط العام الذي يتضمنه المشروع الوطني.

لقد كشفت الأزمة الحالية عن شقوق كبيرة في أركان البناء الوطني ؛ شقوق في نظام الحكم ككل ؛ في التسيير السياسي وفي الإدارة ؛ وأن الكثير مما بنيناه كان مدغولا ؛ خلل في منظومتنا التربوية والعلمية ؛ خلل في المنظومة الصحية ؛ خلل في نظام تجارتنا الداخلية والخارجية، في المؤسسات التي أمنّاها على مصيرنا. إنها شقوق الزلزال الكبير الذي هز جميع أركاننا. الجزائر في هذه الأزمة ذهبت بعيدا في الإنفلات. انفلات في كل شيئ. ذهبنا بعيدا عن الثورة التي أخرجتنا من عالم المجهول إلى حياة المعلوم ؛ جعلت لنا كيانا واعتبارا ؛ ابتعدنا عن قيمها ومبادئها، دمرنا مكتسباتها المادية والمعنوية ؛ هل بقي ما يمكن الإرتكاز عليه.

أصبحت الأمة مهددة تحت ضربات الجهوية والعشائرية، تحت رحمة الكتل والمضاربين من رموز الأغنياء الجدد الذين أثروا من الثورة وعلى حسابها. لقد وقع الإستهتار بالقضايا الوطنية الكبرى لحساب أصحاب المصالح والمغامرين.لقد قال أحد المناضلين متسائلا. من هم الأثرياء الجدد؟ مجيبا إنهم أولئك الذين كانوا ضد الثورة أثناء الكفاح المسلح ؛ أوأمنتهم الثورة على مصالح الأمة بعد الإستقلال فسرقوها.

عوامل كلها أصبحت تهدد المجتمع برمته بالإنهيار ؛ الرشوة، اللامبالاة، الإحباط، عدم الثقة في كل شيئ، عدم القيام بالواجب ؛ ضعف الحس المدني، صفة الشهامة والرجولة، عزة النفس، التحايل على كل شيئ، سوء الظن، انهيار الهمم، الخور الوطني، تفكك الروابط الإجتماعية وحتى الأسرية لدى فئات يتسع عددها ويستفحل خطرها مع مر الأيام، ضربت سمعة الجزائر في الصميم. هذه العيوب المستشرية ؛ أصبحت لا تعرقل حياة الأمة فحسب، وإنما كيانها، وحرمانها من كل قوة تمكنها من بناء مستقبلها.

فجبهة التحرير الوطني ؛ كحركة ثورية وطنية تقدمية، عليها اليوم أن تواجه هذا التحدي الضخم ؛ لقد كان مبرر وجودها في أول نوفمبر 1954

أن تقود الثورة إلى النصر، والشعب الجزائري إلى الإستقلال، ومبرر بقائها واستمرارها حاليا هو أن تواجه التحدي ؛ أن تواجه مصير الأمة برمته، وأن تقودنا إلى الإنتصار على الأزمة، والقضاء على مخلفاتها.

جبهة التحرير الوطني ليست "حزبا" سياسيا عاديا، يكون ورقة في سوق المساومات والتوازنات السلطوية، بيدق في نادي الكولسة، تقوم بتلفيقات "برامج" اقتصادية لا علاقة لها بأي مشروع تنموي جدي. على الجبهة أن تعيد صياغة الأمة من جديد. إنها، مرة أخرى، معركة تاريخية يجب أن تخاض لإعادة قطار الثورة إلى السكة، ونزع الألغام من طريقه لضمان مستقبل أمن الأمة.

ولكن هل هذا ممكن بعد كل الذي حصل؟ نعم ممكن ولأنه ممكن لأن الشعب الجزائري برمته ضد الوضع القائم كما وصفناه ؛ وأنه في حاجة إلى قوة وطنية تخلصه منه. ولا تكون هذه القوة إلا الجبهة إذا استفاقت، وأن كل الشروط متوفرة ؛ خبرة نضالية وتنظيمية قوية، جيش من المناضلين في العمق ؛ عمق الجبهة. خنق، باستمرار، من طرف القوى الإنتهازية والمناورات السلطوية وقوى المافيا، احتياط نضالي ضخم في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة. ومازالت ثقافة الشعب العامة هي الثقافة السياسية التي رسختها الثورة عن طريق جبهة التحرير الوطني.

وأن الجزائر تملك إمكانيات ضخمة من الوسائل المادية، ومن القوى البشرية المؤهلة. إنها في حاجة إلى قيادة كفأة مناسبة لأوضاعها.

إن جبهة التحرير الوطني ليست "حزبا" بالمعنى التقليدي، وعليها أن تتخلص من هذا "الحزب" الذي كبلها ببيروقراطيته وتقاليده السلبية ؛ كما تتخلص من أسر السلطة، وأن تكون وعاء لاستيعاب كل القوى الحية في جميع شرائح المجتمع، وأن تكون ممثلة لمجتمعنا بما فيه من ثراء وتنوع وتعددية. أن تكون الساحة التي يجد فيها المجتمع نفسه روحيا وماديا.

وعلى الجبهة أن تقلع عن التوجه الذي بدأت تسير فيه نحو النخبوية ؛ وإذا كانت النخبة مقصية في الماضي، فلا يعني اليوم أن تقصي بقية فئات المجتمع عن العمل السياسي، وعن القوى التمثيلية. فالجبهة المتجددة جذريا في طبعتها الوطنية الثورية العصرية تنبذ وتحارب

الإقصاء والإحتكار لأي ميدان مهما كانت قوة الإحتكار والإقصاء لأن الجزائر للجميع. وإذا كانت الجزائر للجميع، فإن الجبهة تستوعب الجميع، ولا تقصي من صفوفها إلا الخونة والسراق. فأعداؤها خونة الوطن ولصوص ثروات الأمة وخونة أماناتها. وفي معركتها الإجتماعية عليها أن تنحاز للفئات الأكثر حرمانا ؛ أن تكون مع الجائع حتى يشبع، ومع العطشان حتى يروى، ومع الشقي حتى يسعد، ومع صاحب الحق حتى يأخذ حقه، ومع المظلوم حتى ينصف، ومع الضعيف حتى يقوى.

الفهــــــــــــرس

طبع المؤسسة الوطنية للإتصال النشر و الإشهار
وحدة الطباعة/ الرويبة ANEP
2005

إن علاقة اللاتوافق بين أنظمة السلطة السياسية والمثقف ناتجة أصلا على أن دور المثقف هو دور نقدي. فالفكر الخلاق الذي يجب أن يتمتع به المثقف من خصائصه الأولية هي "النقد". والمثقف الذي يفقد حاسة النقد يتحول الى "مثقف أرنب".

إن الدور الأساس الذي يلعبه المثقف العضوي هو أن يثقف السياسة. فالسياسة والسياسي يريدان أن يظلا في خطاب تبسيطي ايديولوجي تعميمي هدفهما الابقاء على أساسيات البنية الاجتماعية والسياسية والمخيالية أيضا. فإذا كان المثقف يريد التغيير ويريد التقدم نحو الجديد في حالة من التفكير تارة وفي حالات من المغامرات تارة أخرى. فالسياسي على العكس من ذلك يخاف التغيير ويسعى قدر الامكان توهيم المجتمع بتغيير سطحي يحافظ على متن البنية الكلاسيكية بعناصرها المحافظة.

إن علاقة "القلق" و"النقد" و"المعارضة" بين "المثقف" و"السلطان" يجب المحافظة عليها لأنها هي الحالة الطبيعية التي تجعل المثقف يحافظ على "خاصية النقد" وهي واحدة من تعريفات المثقف.

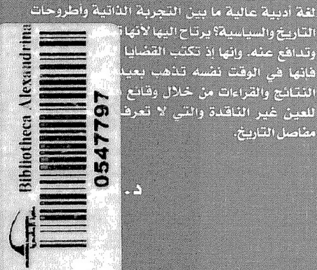
أقدم هذه المقاربة لان في هذا الكتاب (من الاستقلال الى الحرية) شيئين أساسيين هما:

-أ- ان كاتبه الأستاذ محمد سعيدي مثقف جامعي له مسار مهني وسياسي طويل داخل مؤسسات الدولة الجزائرية المعاصرة ولكنه ومع ذلك كان صوته منفردا ومتفردا. اذ ظل محافظا على استقلالية التفكير والنقد. فكان بذلك مسيرا واطارا بحس المثقف النقدي. كان حريصا على المحافظة على مسافة للرؤية الشاملة المؤسسة على النقد الذاتي والتاريخي.

-ب- اما الشيء الثاني فهو مضمون هذا الكتاب المتمتع بجرأة تحليلية تتراوح ما بين التفكير الفلسفي والفكر السياسي من جهة والتحليل التاريخي والقراءة الاجتماعية للجزائر خلال قرن من الزمن.

لماذا يرتاح القارئ لمثل هذه الكتابة التي تراوح في لغة أدبية عالية ما بين التجربة الذاتية واطروحات التاريخ والسياسية؟ يرتاح اليها لأنها
وتدافع عنه. وانها إذ تكتب القضايا
فانها في الوقت نفسه تذهب بعيد
النتائج والقراءات من خلال وقائع
للعين غير الناقدة والتي لا تعرف
مفاصل التاريخ.

د.



ISBN 9961 - 901 - 28 - 2